الميزان AL-MIZAN

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL



جـريدة اقتصـادية مسـتقلة
يصدرها من لنـدن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

Vol. 4. Issue 6 . March 1997

المجلد الرابع - العدد السادس - اذار / مارس ١٩٩٧

سؤال عمره ٣٠٠ سنة: لماذا تخلف المسلمون وتقدم غيرهم؟ (ص:١٤/١٥)

حاضر مصنَّف وماضٍ بلا تصنيف

بسبب المديونية العالية والسريعة والمتزايدة للحكومة اللبنانية، كان لا بد من قيام مؤسسات التصنيف الدولية بإجراء تصنيف ائتماني للبنان تقاس به مخاطر الاستثمار في البلاد، ويكون مرجعاً لأي جهة خارجية تفكر بالتعامل المالي مع الحكومة اللبنانية او تُستدرج الى تخصيص أموال في مشاريعها.

وبناء عليه أصدرت أربع مؤسسات عالمية معروفة بينها واحدة يابانية تصنيفات متفاوتة للبنان، لم يكن مستغرباً أن ياتي التصنيف الياباني أفضلها بعد قضية اليابانيين المطلوبين، ولم يكن مستغرباً أيضاً أن ياتي التصنيف الأميركي اكثرها حذرا، وإن كان تصنيف «ستاندرد اند بور» قد قلل من شان المخاطر الإقليمية على المدى البعيد واضعاً لبنان في مرتبة واحدة مع الأردن.

لكن النقطة الأهم التي لعبت دوراً ملفتاً في النواحي الايجابية من تلك التصنيفات، لا تتعلق بما يرغب الحريريون تصويره على انه «ثقة مستجدة بلبنان نابعة من كون رفيق الحريري على رأس الحكومة»، بل تتعلق مباشرة بالماضي الذي لم يكن فيه اي تصنيف للبنان. فكل ما كان هنالك، في نظر العالم الخارجي ومنه مؤسسات التصنيف الدولية، أن الدولة اللبنانية لم تتخلف في الماضي يوماً واحداً عن الوفاء بالتزاماتها، لا في أيامها المشمسة ولا في أيامها الممطرة.

والواقع أن هذه الفكرة المطبوعة عن الماضي اللبناني، كانت أدق وأفضل من التصنيفات الجديدة. بل إن التصنيفات الجديدة نحت منحى التحفظ في بعض الأحيان، وكان المخاطر الماثلة في المستقبل أكبر من تلك التي أحاقت بلبنان حتى في سنوات الحرب والتمزق والتقسيم!

ولعل التصنيف الأوروبي هو الأقرب الى التركيز على المحاذير الناشئة من عجز الحكومة أكثر من التركيز على الغوامض والمخاطر الاقليمية. فقد ركزت مؤسسة التصنيف الأوروبية «إيبكا» على «الفشل المتكرر للحكومة في بلوغ الأهداف المالية التي رسمتها، مما أدى الى تفاقم الدين العام الصافي». وفي الوقت الذي سلطت فيه المؤسسة الأوروبية الضوء على ضعف الحكومة، أشادت بمواطن القوة الكامنة في القطاع الخاص اللبناني وحيويته، وخصوصاً القطاع المالي والمصرفي الذي ينتمي اليه رئيس الحكومة نفسه.

وإذا أردنا أن نطابق هذه الصورة التي رسمتها مؤسسة التصنيف الأوروبية على الحالة الحريرية، فإنه يمكن القول، تبعاً لذلك، إن رفيق الحريري فاشل كرئيس للحكومة، ناجح كرجل مالي ومصرفي في القطاع الخاص!

بل يمكن القول، في الإطار المذكور، إن فشل الحريري في الحكومة متكرر، بينما نجاحه المالي والمصرفي متواصل. وفوق ذلك، فإن هذا الفشل الحكومي محكوم بالتكرار والتفاقم، وهو ما تؤكده بدورها مؤسسة «ستاندرد أند بور» الأميركية التي قدرت أن الدين العام اللبناني الصافي سوف يتضاعف من الآن وحتى نهاية التسعينات ليشكل قرابة نصف الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.

فالمطلوب، إذن، هو «خصخصة» رفيق الحريري رئيس الحكومة!

«الميزان»

«لعبة الثلاث ورقات» في الخليج بعد استنفاد «الاحتواء المزدوج»

واشنطن تجرب سياسة «المسافات المتساوية» بين السعودية وإيران والعراق!

تقول مصادر عليمة في العاصمة الأميركية واشنطن، إن إدارة الرئيس بيل كلينتون تعمل على إرساء سياسة جديدة في الخليج تقوم على ما أسمته تلك المصادر «فكرة المسافات المتساوية في المثلث السعودي - الإيراني - العراقي»، وذلك بعدما استنفدت سياسة «الاحتواء المزدوج» السابقة اغراضها.

وفي رأي تلك المصادر، أن فكرة «المسافات المتساوية» لا تلغي الأرجحية السعودية في السياسة الأميركية، لكنها اعترفت بأنها تخفف منها على نحو اكثر توازناً، مع استمرار الالتزام المستمر بالدفاع عن أمن المملكة العربية السعودية تجاه أي تهديد إقليمي له.

وأشارت المصادر المذكورة الى أنه خلال بحث الموضوع العراقي مع السعوديين أثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها الى واشنطن وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، قدم الجانب الأميركي ملامح تصور فهم منه أن واشنطن لا تعمل على إسقاط نظام حكم صدام حسين في بغداد، وخصوصاً أن المعلومات والدلائل الراشحة من العاصمة العراقية في الأسابيع الأخيرة تنبىء بأن وضع الرئيس العراقي قد تحسن عما قبل، وأن قبضته على السلطة لا يعتريها وهن ينذر بخلخلة الوضع الداخلي في العراق.

أما بالنسبة الى إيران، فإن واشنطن تعترف بحاجة النظام الإيراني الى الاحتفاظ بنبرة إسلامية عالية في خطابه السياسي لتعزيز شرعيته، لكن إيران باتت أضعف من ذي قبل اقتصادياً وعسكرياً مما يخفف من إمكانية تهديدها للأمن الاقليمي.

وترى المصادر الأميركية أن ما يعتبره الخليجيون تهديداً إيرانياً لأمنهم، مرده الى التصريحات المتناقضة للمسؤولين الإيرانيين بسبب الصراع على السلطة في طهران، وبسبب اللامركزية الملحوظة في النظام الإيراني.

وفي اعتقاد تلك المصادر أن أي تقارب بين واشنطن وطهران من شأنه أن يخفف الهواجس الخليجية من الخطر الإيراني، وخصوصاً إذا ساد التيار الداعي الى تغليب المصلحة الوطنية لإيران على سياسة التدخل الخارجي. وتعتقد المصادر المذكورة أيضاً أن من العوامل الأساسية التي أسهمت في تضخيم الخطر الإيراني، وإعطاء إيران صورة مباشرة في الشأن الخليجي، العزل الذي طال أمده للعراق، بحيث ظهرت إيران على أنها القوة الوحيدة القادرة على التدخل في الخليج.

ومع إن الخلافات العراقية - الإيرانية لا تقل في حجمها عن نقاط الالتقاء والمصالح المشتركة، فإنه من غير الواضح مدى انعكاس إعادة العراق الى اللعبة الخليجية على الموقف النهائي لطهران، وإن كان هذا الموقف مستفيداً في الوقت الحاضر من الغياب الخليجي للعراق. إلاّ أن المصادر الأميركية ترى أن واشنطن بحاجة الى المزيد من الاختبار لسياسة «المسافات المتساوية» لكي تقف على مدى التقارب والتباعد بين السعودية وكل من العراق وإيران خلال فترة التعديل. فالتقارب السعودي - الإيراني له معنى قد يكون مختلفاً عن التقارب السعودي - العراقي تبعاً للمتغيرات، وكذلك الأمر بالنسبة الى حالة التباعد بين الأطراف الثلاثة وبينهم وبين الولايات المتحدة على انفراد.

وتقول المصادر الأميركية، إن إيران كانت يوماً الحليف المفضل لواشنطن في المنطقة وقد يتكرر ذلك وإن كان لا يلوح في الأفق القريب. ونشوء تقارب أميركي - إيراني من شأنه أن يبدد المخاوف السعودية، لكنه من جهة ثانية يخفف من النفوذ السعودي، والأهم من ذلك، في رأي تلك المصادر، أنه يطلق منافسة سعودية - إيرانية على خطب ود أميركا!

التقارب مع الدوحة لا يبدد مخاوف المنامة

المصالحة المسلحة بين قطر والبحرين تضعف الموقف السعودي!

علقت مصادر بريطانية على المصالحة التي بدأت في لندن بين قطر والبحرين بقولها إنها كانت شكلية، ولم تنجح في حل أصل الخلاف بينهما، وإن البلدين ما زالا يسيران في اتجاهين مختلفين. وأشارت تلك المصادر الى أن المصالحة جرت باستبعاد الوساطة السعودية التي كانت قائمة من قبل، مما يضعف الموقف السعودي في أي انعكاسات مقبلة.

ويبدو أن الخطوة التقاربية المباشرة التي جرت في لندن استبعدت عنها السعودية بإصرار من وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر مهندس العلاقات القطرية مع إسرائيل.

وقد علقت مجلة «إيكونوميست» البريطانية على الوضع القائم بين الدوحة والمنامة بقولها: «إن مستقبل البحرين، على أهميته لمنطقة الخليج، لا يبدو مستقبلاً لطيفاً»!

وقالت مجلة «برايفيت أي» إنه في الوقت الذي كان الوفد البحريني برئاسة ولي العهد يفاوض القطريين في لندن، كان يبحث في الوقت ذاته مع البريطانيين تسليح الحرس الوطني البحريني الذي أنشىء أخيراً بقيادة الشيخ محمد بن عيسى نجل الأمير (راجع العدد الماضي من «الميزان» بعنوان «ميليشيا بحرينية»). وأشارت المجلة المذكورة الى أن القطريين في الوقت ذاته عقدوا صفقة سلاح مع بريطانيا قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه استرليني (٨٢٥ مليون دولار).

وتعليقاً على ذلك نقلت «برايفيت أي» عن وزير الدفاع والتجارة الأسبق الين كلارك قوله إن من فوائد نزاعات الدول العربية بين بعضها البعض، أنها تتيح للشركات البريطانية مجال بيع المزيد من الأسلحة للفريقين المتنازعين!

ومن المخاوف المرافقة للتطورات الخليجية هذه، في رأي دوائر عربية مطلعة، أن تفسح تلك التطورات، وخصوصاً إذا عاد الوضع الى الانتكاس، المجال أمام تدخل اسرائيلي مباشر في منطقة الخليج مما سيؤدي الى حالة جيوبوليتيكية جديدة ومعقدة.

لكن تلك المصادر أعربت عن اعتقادها بأن إقبال الفريقين القطري والبحريني على المصالحة، ما هو إلاّ محاولة من الفريقين لكسب الوقت بانتظار نشوء مستجدات أو تطورات إقليمية.



بري يحدل الهراوي
ويكبل الحريري
الصفحة ٣

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2,5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

مسائل حساسة بحثها الفرزلي في إطار «الديبلوماسية الموازية»

تحفظات فاتيكانية حول استفحال الفساد في الأوضاع اللبنانية!

قام نائب رئيس مجلس النواب اللبناني المحامي إيلي الفرزلي بزيارة خاصة الى حاضرة الفاتيكان في الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس الجاري، التقى خلالها وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور لوي طوران ومساعده المونسنيور غيبتي، وتناول البحث القضايا اللبنانية الحساسة في ضوء زيارة البابا يوحنا بولس الثاني المقبلة الى لبنان، وفي ضوء المباحثات التي سبق أن أجراها البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير قبيل سفره من روما الى البرازيل.

وجاءت زيارة الفرزلي الى الفاتيكان في إطار ما أطلق عليه «الديبلوماسية الموازية» لتكمل الصورة المتكونة لدى الدوائر الفاتيكانية حول إمكانية الخروج بالوضع اللبناني من جموده الراهن، وخصوصاً لجهة إعادة تشكيل الصيغ السياسية التي تتيح مشاركة أوسع وأعمق للمسيحيين في بناء وضع أكثر توازناً وتمثيلاً.

وتناول البحث بين الفرزلي وتوران، من جملة ما تناول، مسألتين أساسيتين إحداهما حالة الفساد المستشرية في لبنان حالياً، حيث أبدى توران تحفظات حول العقبات التي تضعها هذه الحالة في وجه المعالجة الجدية للمشكلة اللبنانية، والأخرى إعادة صياغة العلاقة المسيحية - السورية على نحو يحفظ استقلال لبنان وخصوصيته الثقافية والديموقراطية. كذلك أجرى الفرزلي محادثات مكملة مع أوساط الحزب الديموقراطي المسيحي في إيطاليا، شملت إميليو كولومبو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الإيطالي، وهو رئيس حكومة ووزير خارجية سابق، والسناتور جيان غيدو فولوني رئيس مجموعة الحزب الديموقراطي المسيحي في مجلس الشيوخ، وجوليو أندريوتي رئيس الحكومة الأسبق الذي قال إن إعادة صياغة العلاقات المسيحية - السورية وإقامة توازن أفضل في لبنان، أمر في غاية الأهمية ويجب أن يتم اليوم قبل غد، وغداً قبل بعد غد. وبعد عودته الى بيروت كتب نائب رئيس مجلس النواب اللبناني في جريدة «النهار» البيروتية مقالاً حول زيارته الى الفاتيكان بعنوان «الفهم الفاتيكاني للمسألة اللبنانية» في ما يلي نصه:

❐ لحاضرة الفاتيكان في لبنان منزلة خاصة، لكن منزلة لبنان لدى الفاتيكان لها معنى استطيع أن أدعي، من خلال لقاءاتي مع المسؤولين هناك، وخصوصاً مع وزير الخارجية المطران طوران ومساعديه وعلى رأسهم المونسنيور غيبتي، أنه يتجاوز في مدلولاته الأطر المرسومة في أذهان الطبقة السياسية اللبنانية التقليدية، وما زالت مقصرة في إدراكه التركيبة السياسية الراهنة.

وليس أقل عناصر الفهم الفاتيكاني للمسألة اللبنانية، كحقيقة ثابتة لا كمصادفة تاريخية، أن الكرسي الرسولي يضع في رأس اهتماماته تأكيد مبدأ التعايش الإسلامي - المسيحي على أنه المنطلق لصياغة الحياة اللبنانية وتطويرها على نحو ثابت وواضح محصن ضد التزعزع والأهواء العابرة.

وفي يقيني أن هذا الفهم أعمق وأدق مما هو في تصورات الديبلوماسية الشكلية المتداولة في العلن تارة وفي الكواليس تارة أخرى. ذلك لأن للديبلوماسية الشكلية لغة خاصة تخفي أحياناً ميولاً سطحية وربما ذاتية. ولهذا تكتسب زيارة قداسة البابا التاريخية الى لبنان أهميتها من حيث كونها تعبيراً مباشراً عن المطابقة بين حقيقة الموقف الفاتيكاني والحقيقة اللبنانية التي تطمسها الأهواء حيناً والقصور الفكري في معظم الأحيان.

أقول ذلك بشكل عام، لكنني أشير به تخصيصاً الى تحفظات معينة حول الوهن الظاهر في الحالة اللبنانية السائدة، ولا سيما في بعض المراجع السياسية المسيحية، بل في تفكير بعض المراجع الأخرى التي تتصور أن هذا الوهن يغريها ويمكنها من استيعاب الوضع المسيحي اللبناني عن طريق مرجعيات خارجية.

غير أن تلك المرجعيات، كما لمست في محادثات سابقة مع عدد منها، وفي محادثاتي أخيراً في حاضرة الفاتيكان، تعرف حق المعرفة أنها لا تستطيع أن تنوب عن أصحاب الشأن أنفسهم، وتعرف فوق ذلك أن ما يعتري هؤلاء من التفكك وأوهام العيش في الماضي، مقروناً بقصور فكري عن استشراف المستقبل، وبحالة لافتة ومستشرية من الفساد، يحول دون تشكيل نظرة مستقبلية صائبة وموثوق بها، وتحديداً بالنسبة الى إعادة صياغة العلاقات اللبنانية مع سوريا، وعلى الأخص علاقة المجتمع المسيحي معها، بما يكفل المصالح الأساسية المشتركة في المدى البعيد.

فالمرجعيات الخارجية ذات الوزن السياسي أو المعنوي، التي تعاملت في الماضي، وتتعامل في الوقت الحاضر، مع حالات عديدة في العالم أدق، بل أمرّ وأدهى، من الحالة اللبنانية الراهنة، تنظر بحذر، وعن حق، الى التعامل مع القضايا الاستراتيجية الأساسية بالنزوات الفردية أو بعقل تكتيكي مرحلي ليس لديه سوى الرهان الوهمي على تغير ظروف معينة لا يد له في تشكيلها، وتبقى في أحسن الأحوال مجرد احتمالات في الغيب.

إن لهذا الحذر أسباباً ومبررات تعبر عن ذاتها في التوجه الى إعانة أصحاب الشأن على تصويب نظرتهم، حتى لا يتوهم أحد إمكان النيابة عنهم، وهو يتمثل أيضاً في لفت الانتباه الى خطورة وضع الأمور في غير نصابها أو إطارها الصحيح، كأن يوضع الوهم في إطار الحقيقة، أو التسابق والتناحر على السلطة أو على المناصب أو على المنافع في إطار القلق على المصير أو الاستقواء بالأبعد على الأقرب، وبالخارج على الداخل، وبالحوزات الخاصة على عموم الشعب.

فلا التسابق على السلطة والمناصب يبدد القلق على المصير - بل العكس هو الصحيح - ولا الأبعد يغني عن الأقرب، ولا الداخل يؤخذ من الخارج، ولا المصالح الخاصة للأفراد تحقق المصالح العامة للناس.

لقد آن الأوان للاعتبار بعبر الأحداث، وللتفكير الجدي بالمصير وفي آفاق المستقبل الموثوق به. *ولعل في زيارة قداسة البابا الى بلادنا تذكيراً لنا جميعاً* بأن قيامة وطننا وتوازنه واتزانه هي في أيدينا نحن.

إن قداسته آت إلينا ليصلي من أجل هدايتنا. استجب يا رب.

(راجع «بروفيل» على الصفحة ١٦).

في تقرير «فرانس بنك» للربع السنوي الاخير:

النمو تراجع الى ٤٪ والدين العام سيشكل ٨٢٪ من الناتج المحلي

لحظ تقرير لـ«فرانس بنك» ان نمو الاقتصاد اللبناني تراجع الى ٤٪ في ١٩٩٦ (من ٦,٥٪ في سنة ١٩٩٥) بانخفاض كبير عن المعدل المتوقع في برنامج الحكومة لاعادة الاعمار بعد الاحتراب الداخلي (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) والبالغ ١٠٪.

وقرأنا في التقرير الربع سنوي ان من بين اسباب هذا التراجع ان معظم نفقات اعادة الاعمار تتوجه الى الخارج لتمويل الواردات التي زادت قيمتها على سبعة مليارات دولار في سنة ١٩٩٦ ومدفوعات للعاملين الاجانب والشركات الاجنبية المشاركة في عملية اعادة الاعمار.

ومن العوامل الأخرى التي لحظها معدو التقرير حالة الركود التي تسود الاقتصاد العالمي، والاعتداء الاسرائيلي الجائر على جنوب لبنان في نيسان/ ابريل الماضي وانخفاض العرض الكلي وتراجع النمو في الطلب الكلي والنمو السريع في عجز الحكومة وديونها.

واوضح التقرير ان تكاليف الهجوم الاسرائيلي، الذي استمر ١٧ يوما وقتل خلاله ٢٠٠ شخص ودفع نحو ٤٠٠ الف لاجيء الى الفرار من القرى والدساكر الحدودية، تقدر بين ٣٠٠ و٥٠٠ مليون دولار، أي ٢,٣ و٣,٨٪ من اجمالي الناتج المحلي.

ونقل التقرير ان تقديرات وزارة المالية اوضحت ان معدل النمو في سنة ١٩٩٦ رفع اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في لبنان الى نحو ١٣,٢ مليار دولار من ١١,٣ مليار دولار في العام السابق. في حين ان تقديراته للتحويلات الخاصة تشير الى ان اجمالي الناتج المحلي ارتفع الى نحو ١٤,٢ مليار دولار في سنة ١٩٩٦ مقابل ١٢,١ مليار دولار في سنة ١٩٩٥. فبلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ٣٤٨٥ دولاراً سنوياً.

وقرأنا في التقرير ايضاً، انه في المرحلة الاولى من خطة اعادة الاعمار بين سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٦ حافظت الحكومة على الاستقرار النقدي واستقرار نسبي في الاسعار ومعدل نمو مرتفع واجتذبت رأس المال الاجنبي وحققت فائضاً كبيراً في ميزان المدفوعات. كما اعادت تأهيل اغلب البنية الاساسية في البلاد وحسنت ظروف الاستثمار ووسعت سوق بيروت للاوراق المالية.

وعلى الرغم من تراجع معدل النمو سنة ١٩٩٦ فقد قال البنك ان لبنان وضع نفسه على قائمة الاسواق الصاعدة المهمة خلال السنة مع تحقيق الحكومة والعديد من المصارف نجاحاً كبيراً في دخول اسواق المال العالمية.

القطاع المصرفي

وأشار تقرير «فرانس بنك» الى ان القطاع المصرفي حقق نجاحاً تاريخياً سنة ١٩٩٦ من خلال اصدار الاسهم والسندات اذ تمكن من تجميع ملايين الدولارات من الاسواق العالمية وارتفعت اصوله بنسبة ٣١,٥٪ وودائعه بنسبة ٣٢,١٪.

والسجل الايجابي للانجازات الاقتصادية خلال السنوات الأربع الماضيات، في نظر الذين اعدوا التقرير، اقنع الاطراف الاجنبية بقدرة ادارة الاقتصاد اللبناني على تحقيق نمو على الرغم من التغيرات الاقليمية والدولية غير المواتية. فعلى الرغم من ارتفاع العجز التجاري الى ٦.٤ مليار دولار سنة ١٩٩٦ من ٥,٧ مليار دولار سنة ١٩٩٥ الا ان فائض ميزان المدفوعات بلغ ثلاثة امثال مستواه في العام السابق بالغاً ٧٨٠ مليون دولار بسبب زيادة تدفق رؤوس الأموال.

وعلى الجانب السلبي اشار تقرير «فرانس بنك» الى ان صافي الدين العام ارتفع بنسبة ٤٥,٥٪ الى ١٠.٣ مليار دولار سنة ١٩٩٦ مقابل ارتفاعه بنسبة ٤٧,٤٪ سنة ١٩٩٥ بسبب ارتفاع عجز الميزانية والزيادة الكبيرة في مدفوعات الفوائد على الدين العام.

وارتفعت نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي من ٦٣٪ سنة ١٩٩٥ الى ما يقرب من ٧٨,٢٪ سنة ١٩٩٦. كما ارتفعت نسبة الدين الى مستوى الاحتياطيات الدولية في البلاد من ٨٨,٢ الى ١١١.٣٪.

وقال البنك ان هذه البيانات تؤكد خطورة المشكلة المالية، وان الحكومة تتوقع ان تبلغ نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي ٨٢,٢٪ سنة ١٩٩٧.

بري «يحدل» الهراوي و«يقلب» الحريري مكبلاً

قدّاس البابا في «ساحة الشهداء» لا يمنح البركة لسوليدير

تحليل سياسي

❐ مازال اللبنانيون حائرين في طبيعة العلاقة بين رئيس الجمهورية الياس الهراوي وبين رئيس الحكومة رفيق الحريري، لكن العارفين بدواخل الأمور، يقولون أن ما اصطلح على تسميته باسم «الترويكا»، اي السلطة المثلثة الاقطاب وتشمل رؤساء الجمهورية والحكومة ومجلس النواب، هي في الحقيقة قطبية ثنائية، لأن رئيسي الجمهورية والحكومة يقفان في خندق واحد.

بل إن بعض السياسيين اللبنانيين المعارضين يدعون أن في تلك القطبية الثنائية أرجحية لرئيس الحكومة على رئيس الجمهورية، وهؤلاء يركزون بشكل خاص في استقرائهم هذا، على الدور الخارجي لرئيس الحكومة بشكل يتجاوز مهمة وزير الخارجية فارس بويز، صهر رئيس الجمهورية، ويطغى عليه. فالسياسة الخارجية الحقيقية للحكومة يمارسها وينفذها رئيسها لا وزير خارجيتها!

شبكة العلاقات

وفي ذلك يقول رئيس الحكومة السابق عمر كرامي، أن قوة الحريري ونفوذه ليسا نابعين من قدراته المالية خلافاً لما يظن الكثيرون من اللبنانيين. وهناك آخرون يؤكدون ذلك من خلال معرفتهم بالأوضاع المالية للحريري ومن أزمة السيولة التي عانى منها في الأشهر الأخيرة الى أن انقذه منها العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز، الذي أمر بدفع المتأخرات المترتبة على المملكة للحريري عندما تيسرت لها اموال زائدة بفعل ارتفاع اسعار النفط، وكانت «الميزان» اشارت في السنة الماضية الى اجتماع نصف الليل بين الحريري والملك فهد بعدما رفض ولي العهد الأمير عبد الله اثناء توليه دفة الحكم لمدة وجيزة، دفع تلك المتأخرات مع انه صرف متأخرات لجهات أخرى.

ويقول العارفون أن الحريري كان يفكر بتغيير طائرته الخاصة من طراز «بوينغ ٧٢٧» الى الطراز الجديد ٧٦٧ لسبب كثرة اسفاره، لكن شحّ السيولة *السابقة في ماليته جعله يصرف النظر عن تغيير الطائرة التي كانت ستكلفه حوالى ٨٠ مليون دولار، والاكتفاء بتغيير محركات طائرته الحالية بكلفة ١٢ مليون دولار!*

يقول الرئيس كرامي تاكيداً لما ذهب إليه من أن هيمنة الحريري في لبنان، لا تقوم على قوته المالية، إن تلك الهيمنة تقوم في الاساس على شبكة من العلاقات الدولية التي تربط الحريري بجهات خارجية عديدة.

الممارسات الخارجية الملتوية

في الدور الذي يقوم به في العلاقات الخارجية، لا يغتصب الحريري دور الوزير بويز فقط، بل انه يخفي طبيعة اتصالاته ونتائجها، على وزارة الخارجية، والأهم من ذلك عن مجلس الوزراء ذاته! ومن المآخذ الاساسية على رفيق الحريري في ممارسته للسياسة الخارجية، انه لا يدون أي محاضر عن تلك الاتصالات ولا يقدم محاضر مكتوبة في مجلس الوزراء لتبقى وثائق في وزارات الدولة.

ومن ذلك يستنتج منتقدو هذه الممارسة الملتوية للسياسة الخارجية، وعلى راسهم عمر كرامي، ان الرئيس الحريري بهذا الاسلوب الذي لا تشهد عليه أي محاضر او وثائق حسب الاصول انما يمارس العلاقات الخارجية لحسابه الخاص لا لمصلحة الدولة والبلاد. فما من مرة قبل سفره الى أي مكان او عودته منه طرح الحريري على مجلس الوزراء جدول أعمال محدداً لما بحثه في الخارج، ثم عرض نتائجه على مجلس الوزراء مجتمعاً حسب الأصول. وتفسير ذلك لدى المعارضين أن عدداً كبيراً من الوزراء بنسبة تتعدى الخمسين في المائة منهم هم في الحقيقة موظفون لدى الحريري ويتقاضون او كانوا يتقاضون رواتب ومخصصات، وبالتالي فإنه لا يشعر بالحاجة الى التعامل مع مجلس الوزراء كهيئة لها آراء مستقلة ومقررة.



بين فرنسا والفاتيكان

على الرغم من الهيمنة الحريرية الكاملة في مجلس الوزراء وأرجحيته على رئيس الجمهورية فإنه مازال يشعر بنقطة ضعف اساسية هي عدم تمكنه حتى الآن من استيعاب الوضع المسيحي اللبناني، ذلك لأن المجتمع المسيحي في لبنان يرفض المفهوم أو النظرة السائدة الى طريقة الحكم لأنهم كانوا ومازالوا يفضلون حكومة وطنية يكون فيها رئيسها الاول بين متساوين لا الاول والاخير، بمعنى أن يكون الوزراء في الحكومة مستقلين وأصحاب آراء متميزة يمارسون حقهم في المبادرة وفي المناقشة وفي التصويت على القرارات بصورة ديموقراطية.

لكن ما يرونه في الحالة الحاضرة، أن رفيق الحريري يريد المسيحيين مجرد كتبة في بيت المال أو كما قال احد السياسيين اللبنانيين البارزين: «صورة سرجون بن منصور محفورة على جبين باسيل يارد مع كل الفوارق طبعاً!».

فالمسيحيون يريدون ممارسة الدور لا مجرد تنفيذ ما يقرره رئيس الحكومة، ولهذا عجز الحريري عن استقطاب قيادات مسيحية ذات وزن مكتفياً بما تيسّر من الذين ارتضوا دور الكتبة في بيت المال.

ولما اخفق الحريري في استقطاب تلك القيادات المسيحية بشروطها، راح يستخدم علاقاته الخارجية الواسعة لتطويقهم أو أخذهم من الخارج، وعلى هذا الاساس سعى الحريري مسعى ناجحاً لإقناع الرئيس الفرنسي جاك شيراك بزيارة لبنان في السنة الماضية، ثم البابا يوحنا بولس الثاني هذه السنة. فكأنه يقول للمسيحيين: هذه مرجعياتكم الخارجية في جيبي، فالى أين تذهبون؟! ها هو جاك شيراك في جيبي الايمن وها هو الفاتيكان في جيبي الأيسر.

لكن الحقيقة هي أن موضوع شيراك يختلف كثيراً عن موقف الكرسي الرسولي، وان من مصلحة الحريري طمس الفوارق بينهما تحت غطاء زيارة البابا لبنان على عهده.

فالرئيس الفرنسي تحركه مصالح ونوازع مختلفة، ليس أقلها المصالح المادية، أما الفاتيكان فانه ينظر بقلق وجدية الى مسألة استقامة الوضع اللبناني على أسس من التوازن والتكافؤ وإن كان بعض المسيحيين اللبنانيين يبدي تحفظات على موقف السفير البابوي في بيروت المونسنيور كارلو بوانتي الذي تربطه علاقات «خاصة» مع الحريري كما يشاع.

وفوق ذلك يتردد في الاوساط الفاتيكانية، ان الكرسي الرسولي في روما جرّب الحريري في مرحلة سابقة فلم يُلبِّ او لم يستطع أن يلبي، وذلك عندما طلبت منه أشياء محددة يقال أنه تعهد بها ولم ينفذ، ومنها مسألة معاملة قائد «القوات اللبنانية» المنحلة في السجن.

فالفاتيكان ليست لديه أوهام في حقيقة الوضع اللبناني، بل يعرف هذا الوضع تماماً. وحتى الرئيس الفرنسي جاك شيراك بدأ يشعر بالضرر اللاحق به من جراء التظاهر المكشوف بعلاقته الخاصة مع الحريري، بحيث بات أكثر ميلاً الى موقف متوازن يعفيه على الأقل من الإتهام بتجيير المسيحيين اللبنانيين لمصلحة الحريري، وخصوصاً بعد تعامله الفاضح مع العماد ميشال عون، اللاجىء الى فرنسا، على نحو أغضب قطاعاً واسعاً من المجتمع المسيحي اللبناني والقوى الديموقراطية المسيحية في أوروبا، ليس لأن في ذلك خرقاً لأصول الضيافة واللجوء فقط، بل لما يتمتع به العماد ميشال عون من شعبية ملحوظة في لبنان، مما يميزه عن بقية الزعامات اللبنانية في الخارج.





المسيحيون وسوريا

لقد لمس الفاتيكان من خلال محادثاته مع البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير، ومن خلال زيارة وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور لوي طوران الى دمشق، أن هنالك رغبة ومجالاً لإعادة صياغة العلاقات المسيحية اللبنانية مع سوريا قبل البحث في أي تفاصيل.

ومما شجع على هذا الاتجاه انه لم يعد لإسرائيل مواقع في الوضع الداخلي اللبناني يمكن ان تؤثر كما في مرحلة الثمانينات على منع أو إجهاض التقارب المسيحي - السوري.

فخروج اسرائيل من المعادلة اللبنانية الداخلية سهل على الفريقين السوري والمسيحي في لبنان اتخاذ خطوات هادفة الى اعادة صياغة العلاقة من غير محاذير من الإرتداد، ولهذا كان قرار الفاتيكان بزيارة البابا الى لبنان وحده من دون التعريج على أي جهة اخرى في الشرق الاوسط أسهل من المحاولة السابقة قبل سنوات، عندما كان من المتعذر على البابا ان يزور لبنان من دون غيره.

لكنه ليس من السهل في الوقت ذاته على سوريا أن تقوم بمبادرة من هذا النوع مع تعدد مراكز القوى المسيحية في الداخل، وبين الداخل والخارج، فكان السوريون تبعاً لذلك يميلون الى اعتماد مرجعية واحدة جامعة في هذا الاطار، هي مرجعية بكركي، غير ان البطريرك مع شعوره بأنه مركز تجمع والتقاء لا يرغب في أن يقوم مقام القوى السياسية المسيحية على الرغم من استعداده للدخول مع تلك القوى في مشروع إعادة صياغة العلاقة مع سوريا.

بالاضافة الى ذلك، فإن رئيس الجمهورية الياس الهراوي. يرغب في أن يطرح نفسه على انه ممثل المسيحيين الى جانب البطريرك، ومن هذا القبيل تراه يحاول بطرق شتى ابعاد اعتماد قيادات أخرى في الصف المسيحي ولا سيما الجنرال ميشال عون.

كما ان رفيق الحريري بدوره يتخذ موقفاً مماثلاً للرئيس الهراوي لشعوره بأن صياغة علاقة مسيحية - سورية على أي مستوى من شأنها اضعاف هيمنته على الوضع اللبناني وتلغي امكانية مسعاه للتمديد مرة ثانية لولاية رئيس الجمهورية. ومما يدل على رغبة الحريري في تجيير زيارة البابا لمصلحته طلبه أن يقيم الحبر الاعظم قداسه في بيروت في «ساحة الشهداء» بحجة أنها نقطة وسط بين جناحي العاصمة المسيحي والاسلامي، لكن بعضهم فسر ذلك على انه طلب باقامة القداس البابوي على أرض حريرية لأن ساحه الشهداء باتت من املاك «سوليدير»، فكأن القداس الالهي فيها في نظر الحريريين «مباركة» او «افتتاح» لمشروع سوليدير!

محدلة بري

لكن رئيس المجلس النيابي نبيه بري، وقد كانت له مساع ملحوظة في المحاولة السابقة لدعوة البابا الى لبنان، ادرك في وقت مبكر مدى انعكاس التوافق الاساسي بين الهراوي والحريري على قيام صيغة متوازنة في الوضع اللبناني، فقام بتسيير «محدلته» الثقيلة لهرس ما سمي بـ«الترويكا» معلناً تميزه عن ذلك التوافق ومتبرئاً منه.

بل يمكن القول أن بري بين المحاولة السابقة لزيارة البابا وبين قراره تسيير محدلته لهرس «الترويكا»، قام بتحركات دقيقة ذات طبيعة انفتاحية على المجتمع المسيحي اللبناني، وذلك عندما اخذ المبادرة باللقاء مع الرهبانيات المارونية في الكسليك في محاولة لصياغة علاقة لبنانية - لبنانية من نوع جديد يمكن أن تصلح لتكون منطلقاً الى حوار سوري - مسيحي في النتيجة.

ومن ناحية ثانية يبدو أن نبيه بري قد حرك محدلته في وقت مبكر، لكي يستجمع زخماً ضد أي محاولة جديدة للتمديد لرئيس الجمهورية لأن قرار التمديد سوف يتحمل مسؤوليته هو لا غيره بالنظر الى أن ذلك يقتضي اتخاذ قرار في مجلس النواب كما في التمديد الاول. وفي ذلك تحميل لبري فوق طاقته، فيكون قد لدِغ من الجحر مرتين!

يبدو أن تصور بري لمعالجة الهيمنة الحريرية، لا يقوم حتى الآن على تضييق الخناق على رئيس الحكومة بصورة نهائية، بل في تكبيله وقلبه رأساً على عقب اذا كان من المتعذر التخلص منه.

■ غزة - أريحا

وقعه عرفات مع رئيس الحكومة الهولندية

إتفاق الشراكة مع أوروبا يفتح باب التصدير إليها ويلتف على العراقيل الإسرائيلية



❐ وضع ياسر عرفات اسمه الى جانب اسم فيم كوك، رئيس الحكومة الهولندية، الرئيس الحالي لـ «الاتحاد الاوروبي» على اتفاق الشراكة بين غزة - أريحا والاتحاد.

ويأتي توقيع الاتفاقية بعد سلسلة من المباحثات ونتيجة للجهود المضنية التي قام بها عرفات خلال جولات قام بها في العديد من الدول الاوروبية بالإضافة الى عدد من الوزراء وكذلك لجهود الرئيس الفرنسي جاك شيراك.

ويهدف الاتفاق الى تعزيز العلاقات الفلسطينية - الاوروبية، وبناء علاقات راسخة تستند الى مبدأ الشراكة، وتبادل الامتيازات الخاصة في ما يتعلق بالتجارة بين دول الاتحاد وغزة - اريحا، إضافة الى التركيز على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الضفة وقطاع غزة.

وتعتبر هذه الاتفاقية استكمالاً لمسيرة بدأتها المجموعة الاوروبية سنة ١٩٨٠ حينما اصدرت اعلان البندقية، الذي نادى بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتلته خطوات ثابتة لاوروبا لناحية تعزيز هذه الاستراتيجية التي تكرس اسساً للدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد استمد هذا الاتفاق من اتفاقات اساسية موقعة مع تونس والمغرب واسرائيل، بيد ان اللافت للنظر انه «اتفاق انتقالي»، يراعي المرحلة الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، حيث يضع اسس اتفاق دائم بين «دولة فلسطين» المقبلة، والاتحاد الاوروبي ويرسي كذلك اسس التعاون المستقبلي بين فلسطين ودول المتوسط.

ويمتاز هذا الاتفاق بكونه الاول لمنظمة التحرير الفلسطينية مع واحد من اهم التجمعات الاقتصادية في العالم، خصوصاً ان فيه اربع دول من الدول الصناعية السبع الكبرى في العالم هي المانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا.

وتتضمن الاتفاقية الرغبة في اقامة تعاون مدعوم بحوار منتظم حول الاقتصاد والثقافة والعلوم، والمسائل التعليمية بهدف تطوير المعرفة المشتركة، فضلاً عن التزام الطرفين بالتجارة الحرة، من خلال العمل على تعزيز وخلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية.

ويأخذ بعين الاعتبار الاتفاقية الانتقالية، بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي حول الضفة وقطاع غزة، الموقعة في باريس في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ وأعلان المبادىء في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وادراكها للوضع السياسي الرئيسي الذي تمخض عن الانتخابات الفلسطينية بغية الوصول الى تسوية دائمة وفق قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨.

وتنص الواجبات الجمركية المطبقة على الاستيراد من الضفة الغربية وقطاع غزة للمنتوجات التي تصنع في اوروبا، والتي شملتها تلك الاجراءات الاستثنائية على ان لا تزيد عن ٢٥٪ من قيمتها، وان لا تزيد قيمة الاستيراد الاجمالي من هذه المنتوجات، التي تخضع لهذه الاجراءات عن ١٥٪ من قيمة الاستيراد الاجمالي للمنتوجات الصناعية المصنعة في الدول الاوروبية.

ويتحدث الاتفاق عن قطاعات عدة اتفق على التعاون فيها، حيث تم الاتفاق على توفير الحرية في التجارة الزراعية والسمكية من أجل مصلحة الطرفين واتفق على ان يعاد النظر في هذا البند في الاول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، وتقويم الوضع من أجل اتخاذ اجراءات عملية تطبق في سنة ٢٠٠٢.

ويتيح جزء من الاتفاقية للطرفين اتخاذ اجراءات مناسبة للتغلب على الفائض والمنافسة بموجب اتفاقية التعريفات الجمركية «غات» من خلال لجنة فلسطينية - اوروبية مشتركة. وجاء في بند المنافسة ومسائل اقتصادية أخرى، بانه يحق لسلطة الحكم الذاتي استخدام مساعدات عامة من الآن وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، كادوات لمعالجة المشاكل التطويرية الخاصة، وفي حال حدوث اية اجراءات احتكارية يتم ابلاغ الدول الموقعة على اتفاقية «غات» ليتم اتخاذ اجراءات بشأنها. وفي ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فان هذا البند يدعم الجهود الذاتية للسلطة الوطنية لتحقيق الاستثمار الاقتصادي والتطور الاجتماعي حيث يتم تركيز التعاون على القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية وتلك التي تأثرت بمسيرة تحرير الاقتصاد في الضفة والقطاع وحرية التجارة بين الاطراف.

وفي ما يتعلق بالتعليم والتدريب والتعاون العلمي والتكنولوجي ستتعاون «أراف» الموقعة على الاتفاق على تطوير التعليم والتدريب المهني خصوصاً في المؤسسات الخاصة والعامة والخدمات التجارية والسلطة الادارية والعامة والوكالات التقنية وكذلك دعم برامج للمرأة في التعليم العالي والتدريب.

كما ستواصل الاطراف تشجيع جهات علمية وذلك من خلال اطلاع سلطة الحكم الذاتي على برامج المجتمع الاوروبي بمشاركة دول العالم الثالث ومشاركتها في شبكات التعاون اللامركزي وتطوير التعاون في مجالات التدريب والبحث وتعزيز قدرة البحث في الضفة والقطاع.

وبموجب الاتفاق يتعهد الطرفان بالتعاون في المجال الصناعي وتطوير الاستثمار والخدمات المالية، لتشجيع الاستثمار في فلسطين، وخلق بيئة مستقرة للاستثمار اضافة الى التعاون من اجل تشجيع وتقوية القطاع المالي في فلسطين. اما في المجال السياحي فسيعمل الطرفان على تطوير الاستثمارات في الحقل السياحي وتطوير قواعد الصناعة السياحية لدى الطرف الفلسطيني وايجاد الوسائل الملائمة للتوسع في هذا المجال في اطار التعاون بين الدول المجاورة وجعل السياحة اكثر منافسة من خلال دعم المتخصصين. ويهدف بند آخر حول التعاون في الوسائل الثقافية والوسائل السمعية المرئية والمعلومات والاتصالات، الى مساعدة سلطة الحكم الذاتي من خلال التدريب والتوزيع والانتاج المشترك وتطوير التعاون الثقافي، حيث تشمل الترجمة، وتبادل اعمال الفنون والفنانين والمحافظة على المعالم التذكارية والتاريخية وتدريب الكوادر العاملة في المجال الثقافي والمعلومات والاتصالات.

في غزة - اريحا، اعتبر عدد من التجار ورجال الاعمال ان الاتفاقية مهمة وضرورية على طريق وصول المنتوجات الفلسطينية الى الاسواق الاوروبية بعد وقت طويل من الانقطاع.

وأضافوا ان الاتفاقية ستتيح فرصة للتنافس مع المنتوجات الاسرائيلية في هذه الاسواق وطالبوا دول «الاتحاد الاوروبي» بالعمل لدى الحكومة الاسرائيلية لوقف الاغلاق وازالة العراقيل التي تضعها في وجه وصول المنتوجات الفلسطينية الى الأسواق العالمية.

■ الأردن/إسرائيل

بعد تفاوض كان تعثر وطال وقع الاتفاق وبدأ تنفيذه

النقل بالشاحنات من «الباب الى الباب» وأيام العمل خمسة

❐ بعد تفاوض طال، بين عمان وتل ابيب، تمكن الجانبان من التوافق على شروط واحكام نقل البضائع بالشاحنات بنظام النقل المتعارف عليه عالمياً بـ Door to Door بدلاً من نظام النقل الذي كان معتمداً والمعروف بـ Back to Back والاتفاق الذي بدأ تنفيذه في مطلع الشهر الماضي يحدد معبري وادي الاردن في الشمال ووادي عربة في الجنوب فقط لمرور الشاحنات، وكذلك حدد أيام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس من كل اسبوع كايام عمل وعلى جميع انواع البضائع.

والاتفاقية تسمح للشاحنة بتحميل البضائع الى بلدها بعد تفريغ حمولتها في البلد الآخر ومنحها في نقاط العبور إذن دخول لمدة ثلاثة ايام، ويتم التمديد وفق التشريعات النافذة في بلد الزيارة. وفي حالة عدم تمكن السائق من العودة في اليوم ذاته الى بلده ورغبته في المبيت في البلد الآخر، فعلى السائق مراجعة اقرب مركز امني لتسجيل اسمه ومكان اقامته ويقوم المركز بتحديد مكان مبيت الشاحنة.

والوثائق المطلوبة للسواقين هي رخصة سوق وطنية مرفق بها ترجمة رسمية باللغة الانكليزية من سلطة ترخيص السواقين في البلد المرخص من قبلها السائق، او رخصة سوق دولية وجواز سفر وتأشيرة دخول الى البلد الآخر سارية المفعول، وبطاقة سائق صادرة عن الجهات الامنية في بلده.

اما الوثائق المطلوبة للشاحنات فتم تحديدها برخصة سير سارية المفعول مرفق بها ترجمة رسمية باللغة الانكليزية من سلطة ترخيص المركبات في البلد المسجلة فيه الشاحنة، ووثيقة تأمين نافذة المفعول تغطي اضرار الطرف الثالث على الاقل وتشمل اراضي البلد الآخر. وهناك وثائق اخرى للبضائع تبدأ بفاتورة تجارية مصدقة حسب الاصول، وشهادة منشأ مصدقة حسب الاصول، وقائمة التعبئة للبضائع، واذن تصدير او استيراد، وبوليصة شحن، وبيان جمركي، وشهادة تفتيش امني للشاحنة وحمولتها ليخضع نقل المواد الخطرة المحددة وفق الاعراف الدولية الى اذن خاص من السلطات المختصة لكلا البلدين لتطبيق انظمةالحمولات المحورية المعتمدة في البلدين بالنسبة الى الشاحنات التي تقوم بعمليات النقل، على ان لا يقل الوزن الاجمالي للشاحنة عن ١٠ اطنان ولا يزيد عن ٤٥ طناً بالنسبة الى النقل من خلال معبر وادي الاردن، وان لا يقل الوزن الاجمالي للشاحنة عن ١٠ أطنان ولا يزيد عن ٥٠ طناً بالنسبة الى النقل من خلال معبر وادي عربة. وجاءت شروط واحكام نقل البضائع بالشاحنات من الاردن الى اسرائيل على النحو التالي:

لا تخضع الشاحنات والبضائع الصادرة من الاردن الى اسرائيل بموجب نظام النقل Door to Door للتحميل والتفتيش في محطات التحميل والتفتيش التالية وهي: مركز جمرك عمان جنوب العاصمة، ومركز جمرك المنطقة الحرة في العقبة جنوب الاردن، ومركز جمرك المنطقة الحرة بالزرقاء شمال العاصمة، ومركز جمرك المنطقة الصناعية باريد شمال الاردن، ويتم تنظيم البيانات الجمركية في هذه المراكز. يكون الدوام الرسمي في محطات التحميل والتفتيش من الساعة السابعة والنصف صباحاً ولغاية الساعة الثالثة من بعد ظهر ايام (الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس). ويتم استقبال البضائع والشاحنات في محطات التحميل والتفتيش من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الساعة الواحدة ظهراً خلال ايام الدوام الرسمي. وتحول البضائع المارة مباشرة الى اسرائيل والواردة عبر مطار «الملكة علياء الدولي» بكشوفات فرعية الى محطة مركز جمرك عمان وتخضع للاجراءات المطبقة في ذلك المركز ليقدم مصدر البضاعة لفريق التفتيش الامني في محطات التحميل والتفتيش خطاب تعهد شخصي باللغة العربية يشهد بموجبه بأن البضاعة العائدة اليه والمنوي تصديرها من الاردن الى اسرائيل تخلو من اية مواد يمنع القانون الاردني حيازتها داخل حدود المملكة الاردنية الهاشمية. ويتم تنظيم مسير الشاحنات من محطات التحميل والتفتيش الى نقاط العبور الحدودية بموجب نظام القوافل وبمرافقة من الامن العام وفق الترتيب الآتي:

١ - محطة جمرك عمان:

القافلةالاولى: الساعة العاشرة صباحاً.

القافلة الثانية: الساعة الثانية عشرة ظهراً.

ويجوز زيادة عدد القوافل حسب حجم العمل للمحطات الاخرى حسب طبيعة وحجم العمل لتحدد مسارات الطرق للشاحنات من محطات التحميل والتفتيش الى نقاط العبور الحدودية خلال ايام الدوام الرسمي على النحو التالي:

- جمرك عمان (طريق الاذاعة - ناعور - العدسية - الشونة الجنوبية - الكرامة - معبر وادي الاردن).
- جمرك المنطقة الحرة بالزرقاء (الزرقاء - المفرق - اريد - الشونة الشمالية - معبر وادي الاردن).
- جمرك المنطقة الصناعية باريد (العقبة - معبر وادي عربة).

وفي حالة تعطل احدى الشاحنات خلال الرحلة يتولى المرافق الامني للقافلة الاتصال مع اقرب مركز امني او جمركي ليتولى مسؤولية تلك الشاحنة ليسمح بدخول الشاحنات والبضائع من نقاط العبور الحدودية الاردنية الى نقاط العبور الحدودية الاسرائيلية من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الساعة الثامنة مساء لتخضع الشاحنات الاردنية المغادرة فارغة من الاردن الى اسرائيل بقصد التحميل من اسرائيل الى الاردن الى الاجراءات ذاتها المطبقة على الشاحنات الاردنية والاسرائيلية المغادرة محملة من الاردن الى اسرائيل.

اما شروط واحكام نقل البضائع بالشاحنات من اسرائيل الى الاردن فقد نصت الاتفاقية على الاتي:

- تخضع الشاحنات والبضائع الصادرة من اسرائيل الى الاردن بموجب نظام النقل «من الباب الى الباب» للفحص الامني في الاراضي الاسرائيلية طبقاً للمتطلبات الامنية الاسرائيلية، وتصدر الجهات الاسرائيلية المختصة وثيقة خاصة لكل شاحنة وبضاعة صادرة من اراضيها تتضمن استكمالها لكافة الاجراءات المقررة في اسرائيل.
- يسمح بدخول الشاحنات والبضائع من نقاط العبور الحدودية الاسرائيلية الى نقاط العبور الحدودية الاردنية من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الساعة السادسة مساء ويتم تحويل البضائع الواردة عبر مركز جمرك وادي الاردن الى احد المراكز الجمركية التالية حسب استعمال البضاعة ومقصدها النهائي:

مركز جمرك عمان ومركز جمرك المنطقة الحرة في «الزرقاء» ومركز جمرك المنطقة الصناعية في «إربد» وذلك بموجب نظام القوافل بموافقة من الامن العام وفق الترتيب الآتي:

- من مركز جمرك معبر وادي الاردن الى مركز جمرك عمان:

القافلة الاولى: الساعة التاسعة صباحاً.

القافلة الثانية: الساعة الحادية عشرة صباحاً.

ويجوز زيادة عدد القوافل حسب حجم العمل ومن مركز جمرك معبر وادي الاردن الى المراكز الجمركية الاخرى وحسب طبيعة وحجم العمل، ويتم تحويل البضائع من مركز جمرك معبر وادي عربة الى مركز جمرك العقبة او مركز جمرك المنطقة الحرة بالعقبة بموجب كشوفات فرعية، وينحصر مبيت الشاحنات الاسرائيلية الآتية من اسرائيل الى الاردن في المراكز الجمركية فقط ولا يسمح لها بالتجول داخل المملكة وتلتزم بالعودة الى بلدها مباشرة بعد تفريغ حمولتها في حالة عدم الرغبة في المبيت او التحميل في اليوم التالي، ولا يسمح بإدخال البضائع الواردة الى الأردن والمعبأة ضمن حاويات إلا عن طريق ميناء العقبة فقط.

■ سوريا

محمد العمادي يعلن عن خطوات جديدة لتشجيع الصادرات الزراعية:

المصدرون يحتفظون بعوائدهم بالعملات الأجنبية


محمد العمادي

❐ اتخذت لجنة التصدير السورية العليا التي يرأسها محمود الزعبي، رئيس الحكومة، عدداً من القرارات التي تهدف الى تشجيع وزيادة الصادرات الزراعية الى الاسواق العربية والعالمية.

وقال محمد العمادي، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان القرارات تضمنت اعفاء المصدرين من كافة الضرائب والرسوم الخاصة بالانتاج الزراعي، كما تم الغاء رسم الدلالة على عمليات التصدير، الذي يبلغ ٥٪ من قيمة الصادرات.

وأشار محمد العمادي، الى انه تم السماح للمصدرين بالاحتفاظ بكامل عائدات التصدير الزراعية بالعملة الاجنبية، بعدما كان يتحتم عليهم بيع ٢٥٪ من حصيلة الصادرات للمصارف المحلية بالسعر التشجيعي.

اما فيما يتعلق بوزارة الاقتصاد، أي المصارف والتجارة الخارجية، فان احد الطلبات التي كانت تنص على احتفاظ المصدرين بقيمة ٧٥٪ من حصيلة القطع الاجنبي لديهم وبيع ٢٥٪ للمصارف فانه اصبح الان بالامكان ان يحتفظ المصدرون بـ ١٠٠٪ من العائدات ولا يتوجب عليهم بيع المصرف اية مبالغ.

والمعروف ان السعر الذي يتقاضاه المصرف لبيع العملات الاجنبية يبلغ ٤٣,٥ ليرة سورية للدولار الواحد، بينما يتراوح السعر في السوق السوداء بين ٤٩ و٥١ ليرة للدولار.

وكشف الوزير العمادي عن الجهود التي تبذلها الحكومة لمساعدة المزارعين على انتاج نوعيات جيدة من الحمضيات والفاكهة والمنتوجات الزراعية الاخرى تتماشى مع المواصفات العالمية المطلوبة وتكون منافسة من حيث السعر.

فقال أن «من واجبنا وشغلنا الشاغل حالياً إيجاد الأسواق التي نستطيع أن نصرف إنتاجنا من خلالها وهذا هو ما تقوم به لجنة التصدير».

وأشار الى التحسن الكبير الذي تحقق في سوريا فيما يتعلق بمعالجة الحمضيات من دون استخدام اي مواد كيمائية في عملية ازالة الحشرات التي تعالج حالياً بالطريقة البيولوجية.

وأفصح محمد العمادي انه تم ايضاً اتخاذ قرار يطلب من المصرف التجاري السوري تقديم تسهيلات مصرفية لجميع المصدرين والاستجابة قدر الإمكان لطلبات القروض التي يطلبونها.

ومن المسائل الأخرى التي تم اتخاذ قرارات بشأنها السماح باستيراد العبوات الفارغة الخاصة بتعليب المنتوجات الزراعية، وكذلك تقديم التسهيلات اللازمة لمنتجي العبوات المحليين.

وأشار الى انه تمت الاستجابة في هذا الصدد لتأمين اماكن في المناطق الصناعية لاقامة المشاغل التي تنتج العبوات الفارغة.

وكشف الوزير العمادي انه فيما يتعلق بتسهيل نقل المنتوجات الزراعية فقد تمت الاستجابة لمطالب المصدرين بان تنضم سوريا لمنظمة النقل العالمية حيث سيسهمون في تسهيل عمليات خروج ودخول الشاحنات السورية الى الدول الأخرى.

وأشار العمادي الى ان وزير النقل مفيد عبد الكريم، وهو عضو في لجنة التصدير، وافق على اعطاء تخفيضات خاصة لعمليات نقل مختلف انواع المنتوجات الزراعية عن طريق الجو.

وما يجدر ذكره هنا، ان سوريا تصدر كميات كبيرة من الحمضيات بالإضافة الى التفاح والمشمش والدراق والاجاص والكرز وبعض الخضار الاخرى، إضافة الى الحبوب وخصوصاً القمح والشعير الذي بدأت دمشق بتصديره عن طريق القطاع العام.

● اعلن وزير الاسكان الايراني عباس اخوندي ان ايران تجري الدراسات اللازمة لانشاء اول مترو للانفاق يغطي المراكز الرئيسية في دمشق من الشمال والجنوب والشرق والغرب، في اطار تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والانشائي بين البلدين.

وقال الوزير الذي تراس الجانب الايراني في اجتماعات لجنة المتابعة المشتركة السورية الايرانية للتعاون الاقتصادي، التي اختتمت اعمالها في دمشق في خواتيم الشهر الماضي، ان الجانب الايراني قدم ايضاً عرضاً لانشاء مصنعين للاسمنت كل منهما بطاقة مليون طن سنوياً بالإضافة لتحديث مصانع الاسمنت السورية القائمة.

وأشار اخوندي الذي رافقه وفد ضم ٣٠ شخصاً من كبار الفعاليات الاقتصادية، الى انه تم الاتفاق خلال الاجتماعات التي استمرت ثلاثة ايام على زيادة التعاون في مجال النقل البري والبحري والجوي وصيانة واصلاح السفن بالإضافة الى تأمين عربات القطارات وصيانتها.

وفي مجال التجارة قال الوزير انه تم الاتفاق على تشكيل غرفة تجارية سورية - ايرانية مشتركة تعمل على فتح المجال امام تبادل المنتوجات السورية والايرانية واقامة معارض متنوعة واعفاء هذه المعارض من الضرائب والرسوم.

■ الأردن

في وقت دعا الى ضبط النفقات والإفصاح عنها

الكباريتي يطلب مشورة البورصة لبيع حصص الحكومة في الشركات العامة

❐ في بلاغ وقعه وعممه على الوزراء والدوائر والمؤسسات العامة، دعا عبد الكريم الكباريتي، رئيس الحكومة، الى اعداد جداول تدفقات نقدية يتم بموجبها تحديد بنود النفقات ومخصصاتها الواردة في قانون الموازنة العامة للتأكد من أن الانفاق يتفق مع الغايات التي رصدت المخصصات لها، وان يتم تزويد المراقب المالي وديوان المحاسبة في الدوائر المعنية بنسخ عن هذا الجداول من أجل المراقبة.

وطلب عبد الكريم الكباريتي في بلاغه اتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط الانفاق بحيث لا يتجاوز المخصصات المرصودة له، خصوصاً في ما يتعلق بنفقات المياه والكهرباء والمحروقات، وحذر من أن أي تجاوزات لن تغطى بمخصصات اضافية.

وطلب رئيس الحكومة، من لجان العطاءات التأكد من توافر المخصصات اللازمة لها في الموازنة وعدم تجاوز قيمة إحالة العطاء لهذه المخصصات قبل احالة تلك العطاءات.

وتضمن البلاغ طلباً من الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التي رصدت لها مخصصات لسنة ١٩٩٧ لأعمال صيانة الابنية الحكومية، بالتنسيق مع وزارة الاشغال العامة والاسكان لتنفيذ هذه الاشغال، وتحويل المبالغ وفقاً لقانون الموازنة العامة. وأكد ضرورة تضمين أوامر الشراء ومستندات الإلتزام الخاصة بمشترياتها وثائق عطاءات الأشغال والرسوم الجمركية وضريبة المبيعات.

ويؤكد البلاغ عدم جواز تعيين موظفين أو شراء سيارات، أو أجهزة أو معدات على حساب مخصصات مشاريع الوزارات والدوائر والمؤسسات الواردة في موازنة وزارة التخطيط إلا بعد الموافقة المسبقة من الوزارة المذكورة ودائرة الموازنة العامة، لضبط الانفاق من مخصصات هذه المشاريع.

وطلب الكباريتي من الوزارات والدوائر والمؤسسات تحديد الوظائف وعدد العاملين على حساب النفقات الرأس مالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم وأجورهم بعد موافقة وزير المال على هذه الجداول.

كما طلب تقديم كشف مفصل لكل من وزارة المال ودائرة الموازنة العامة يتضمن ارصدة الأمانات الموجودة لديها وأي حسابات اخرى خارج الموازنة العامة، وكيفية الاتفاق عليها، وتقديم كشف تفصيلي بالمنح والمساعدات المالية المقدمة الى الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة التي تحقق ايرادات بموجب قوانين او انظمة خاصة بها.

وطالب الكباريتي في بلاغه أيضاً بضرورة التنسيق مع وزارة المال ودائرة الموازنة العامة في ما يتعلق بدفع قيمة مساهمات الاردن في المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية.

ويأتي مضمون هذا البلاغ منسجماً مع سياسة الانفاق التقشفي التي وعد عبد الكريم الكباريتي بها مجلس النواب الأردني، وذلك في خطابه الذي القاه العام الماضي امام البرلمان، ونالت الحكومة على اساسه الثقة.

وبشكل مواز لتلك الاجراءات طلب عبد الكريم الكباريتي المشورة من وهيب الشاعر المدير العام لبورصة عمان بشأن خطط تعتزم تنفيذها لبيوعات كبيرة في محفظتها من الاسهم في اطار خطى متسارعة لبرنامج التخصيص الحكومي.

فالحكومة تدرس التخلص من بعض او معظم حصصها في البورصة، وهذا من شأنه ان يوفر مقداراً اكبر من معروض الاسهم للمستثمرين المهتمين.

ومن العناصر الاساسية لبرنامج التخصيص الذي تسير الحكومة ببطء شديد فيه بيع محفظتها الضخمة من الاسهم في البورصة التي تقارب نحو ٣٥٪ من القيمة السوقية الاجمالية للبورصة البالغة نحو ٣,٥ مليار دينار.

وحصص الحكومة في اكثر من ٧٠ شركة من بين ١٣٥ شركة مسجلة في السوق النظامي والموازي تملكها الذراع الاستثماري للحكومة ومؤسسة الضمان الاجتماعي وهي تتفاوت من حصص ضئيلة في شركات لا يتم تداول اسهمها الى حصة تصل الى ٦٩,٣٪ في «شركة مناجم الفوسفات» الكبيرة.

وتستعين البورصة بخبرات مالية اجنبية الى جانب الخبرات المحلية في تحديد أفضل السبل لبيع حصص الحكومة في الشركات المساهمة العامة.

ويرى المحللون أن المستثمرين الاجانب ينتظرون علامات على حدوث تقدم في برنامج الخصخصة قبل ان يتم اجتذابهم للمزيد من الاستثمارات في السوق المالي. فمع امتلاك غير الأردنيين ومعظمهم من العرب لحوالى ثلث السوق الى جانب سقف ٥٠٪ المفروض على الملكية الاجنبية، فان هناك نقصاً في المعروض من الاسهم الريادية التي يركزون عليها.

ويضيف هؤلاء ان الشركات الجديدة برأس مال يتراوح ما بين ٧٠ و٨٠ مليون دينار (١٠٠ مليون و١١٠ ملايين دولار) سترفع عدد الشركات المسجلة في السوقين الموازي والرسمي الى ١٥٠ مع نهاية ١٩٩٧.

ولا تتجاوز ملكية صناديق الاستثمار الاجنبية ١,٥٪ من اجمالي القيمة السوقية لبورصة عمان البالغة ٣,٥ مليار دينار مقابل ٣٣٪ في يد مستثمرين غير اردنيين معظمهم عرب. اما الاسهم الباقية فهي في ايدي مستثمرين اردنيين والحكومة.

وقال مديرو استثمار اردنيون، انهم يرون مؤشرات متزايدة منذ كانون الأول/ ديسمبر الماضي لنشاط ملحوظ لصناديق استثمار اجنبية بمحافظ اسهم شرق اوسطية تتضمن الاردن الى جانب صناديق اسواق ناشئة تقوم بشراء انتقائي لاسهم ريادية اردنية.

ويأمل هؤلاء ان تؤدي الاسهم الجديدة الى جانب عمليات بيع الحكومة لحصصها في الشركات المساهمة والمؤشرات الايجابية لأداء الشركات في السوق الى أداء افضل لهذه السنة.

وكان السوق تراجع بحدود ٤٠٪ في سنة ١٩٩٦ الى ٢٤٨ مليون دينار وفي الاشهر العشرة الاخيرة ارتفع السوق بحوالي ٨٪.

وسيؤدي قانون جديد للشركات يلغي ضريبة رسملة مقدارها ١٥٪ التي تجري مناقشتها حالياً في مجلس النواب ضمن حزمة اصلاحات اقتصادية الى توفير اسهم متاحة اكثر للمستثمرين الاجانب في الشركات الريادية.

■ إسرائيل

فضيحة الفساد واستجواب رئيس الحكومة ضربا بورصة تل أبيب

تفاقم العجز يجبر نتنياهو على مراجعة سياسته المالية

❐ بات بحكم المؤكد، على ما يقول غير مراقب على شأو بمجريات الامور في الدولة العبرية، أن تقوم حكومة بنيامين نتنياهو باعادة النظر في سياستها المالية اذا استمر تصاعد عجز الموازنة وهي تنتظر بيانات الربع الاول من هذه السنة، قبل تجرع الكأس المرة واقرار خفض إنفاقها بنحو ١,٥ الى ٢ مليار شاقل خلافاً لكل ما أعلنته سابقاً وخاض به نتنياهو معركة الانتخابات في أيار/ مايو ١٩٩٦.

وكان عجز الموازنة بلغ ١,٢٨ مليار شاقل في الشهر الماضي مما أثار مخاوف وزارة المال حول وسائل تقدير حصيلة الضرائب.

وجاء بيان لـ«دافيد بروديت»، مدير عام وزارة المال، «إن النمط الضريبي الذي تستند عليه توقعاتنا عافه الزمن ولا يضع في الاعتبار التغييرات الجذرية في الاقتصاد الاسرائيلي منذ اوائل التسعينات الذي شهد نمواً قدره نحو ٥٠٪».

وتقدر موازنة الدولة العبرية عجز السنة الحالية بنحو ٩,٧ مليار شاقل اي ما يماثل نحو ٢,٨٪ من اجمالي الناتج المحلي لكن بيانات الشهر الماضي واوائل الشهر الحالي شككت بما لا يقبل الجدل في صحة تقديرات العجز.

وقال رون كرول، رئيس دائرة الموازنة في وزارة المال، ان قيمة العجز مرتبطة بقوة بالسياسة النقدية للبنك المركزي ودعا البنك لخفض اسعار الفائدة. ومن المقرر ان يعلن البنك سياسته النقدية خلال هذا الشهر.

ويطالب كرول بخفض فوري في سعر الفائدة الاساسي البالغ ١٤,٢٪ بنحو ١,٢٥٪ الى نحو ١٢٪.

وفي تل أبيب منيت الأسهم الاسرائيلية بهبوط حاد، وعزا المحللون الهبوط الى حركة تصحيح بعد صعود الأسعار والى اندلاع فضيحة سياسية في اسرائيل. وهبط مؤشر «ميتشانيم - ١٠٠» بنحو ٣٪ الى ٢٥٨,٤٦ نقطة بعد أوامر بيع قيمتها تفوق ٣٠٠ مليون شاقل لم تتلق أي طلبات شراء.

وقالت دانيللا فين، نائبة رئيس مؤسسة «بكتوا سكيوريتيز» للاوراق المالية: «في غياب اي انباء اقتصادية جديدة يبدو ان اتجاهات البورصة منصبة على مواقف سياسية». وتفجرت ازمة سياسية في خواتيم الشهر الماضي، بعدما كشفت وسائل اعلام محلية عن ان الشرطة «حذرت» بنيامين نتنياهو من ان اقوالاً ادلى بها في قضية فساد قد تستخدم ضده في المحكمة، هو اجراء تتبعه الشرطة عادة عندما تريد توجيه اتهامات.

وكان نتنياهو خضع لاستجواب مضن استمر اكثر من خمس ساعات في قضية اتهامات حول تعيين روني بار أون، في منصب المدعي العام، الذي لم يدم سوى ساعات قليلة وسط مزاعم من ان التعيين جاء «في اطار صفقة لتحسين موقف النائب اريبه درعي في قضية فساد». ويمثل درعي احد الشخصيات البارزة في ائتلاف حكومة تكتل الليكود الحاكم برئاسة نتنياهو.

الكويت

الخبراء يطالبون الحكومة بتقليص دورها لموازنة ماليتها

«الخصخصة» دونها عقبات وخوف من آثارها السلبية

❐ يكاد المحللون الاقتصاديون في الكويت يجمعون على انه ينبغي على حكومة سعد العبد الله الصباح، التخفيف من دورها، وان تعزز في المقابل دور القطاع الخاص اذا ما رغبت في خلق فرص عمل جديدة لمواجهة النمو الديموغرافي المتسارع واحداث توازن في شؤونها المالية.

ويؤكد هؤلاء، على ان الدولة تستخدم نحو ٩٣٪ من القوة العاملة الكويتية وانها المستخدم الوحيد للكويتيين. ولن يكون بمقدورها استخدام المزيد من الكويتيين في اجهزتها الرسمية وإلا ستقع تحت عبء دين ثقيل.

ولا يقتصر الامر على تشغيل الدولة معظم الكويتيين، بل انها توفر مجاناً الخدمات الطبية والتربوية وقروض الاسكان مع اراض مجانية.

ويقدر المحللون الاقتصاديون، ان هذا النظام كان يعمل بشكل جيد اثناء مرحلة الازدهار النفطي في السبعينات والثمانينات عندما كانت الدولة تعتمده وسيلة لاعادة توزيع الثروة.

وكان الفائض يزيد عن ١٠٠ مليار دولارمن الاستثمارات في الخارج، لكن هذا المبلغ تناقص ليصل الى اقل من ٤٠ مليار دولار بعدما دفعت الحكومة فاتورة حرب الخليج (سنة ١٩٩١). ومنذ ذلك الحين تعاني موازنة الدولة من عجز يفوق ٣ مليارات دولار في كل سنة.

وعلى الرغم من غنى الكويت ومن امكانية استمرار الاحتياطات النفطية مائة سنة اخرى، إلا أن الخطأ الذي تقع فيه الحكومة هو التفكير القصير المدى المحصور في الجيل الحالي. ذلك انه لا يمكن دفع الناس الى العمل اذا استمرت الدولة في نظام المساعدة الحالي.

فمن الممكن الاستمرار في اعادة توزيع عائدات النفط على الكويتيين ولكن مع اجراء اصلاحات لتحرير الاقتصاد.

وتدعو الحكومة بانتظام القطاع الخاص الى تقديم عمل للكوتيبين المتوقع دخولهم الى سوق العمل خلال السنوات الخمس المقبلة والمقدر عددهم بخمسين الفاً.

وكان وزير التخطيط والتنمية الادارية علي فهد الزميع قد اكد في كانون الثاني/ يناير الماضي ان «القطاع الخاص هو المخرج الوحيد لهذا المأزق».

ويقدر عدد من الاقتصاديين ان الحكومة بدأت بالتحقق من انها لن تستطيع توسيع الادارة العامة لخلق فرص عمل جديدة في الوقت الذي لا تجد فيه عملاً لكثير من الموظفين الذين تستخدمهم. في حين ان ٥٠٪ من اليد العاملة الكويتية النشطة تعاني من البطالة المقنعة، على الرغم من ان المعدل الرسمي للبطالة هو اقل من ٢٪.

لكن الاقتصاديين يرون ان معظم الكويتيين يتحفظون عن فكرة العمل في القطاع الخاص حيث تكون ساعات العمل اكثر ويكون العمل اكثر صرامة وأقل اجراً.

ويقبل على العمل في القطاع الخاص العمال المهاجرون الى الكويت والبالغ عددهم حوالي ١,٣ مليون شخص.

الى ذلك يعتبر الاقتصاديون ان انتقال ملكية شركات تابعة للدولة الى القطاع الخاص هو احد الحلول. فبيع مؤسسات رسمية الى رجال اعمال وفر للدولة ملياري دولار منذ سنة ١٩٩٤ اضافة الى الترحيب الحار بهذه الخطوة من قبل القطاع الخاص الذي يملك ما يتروواح بين ٤٠ و٦٠ مليار دولار مستثمرة في الخارج بشكل رئيسي.

ويؤكد اقتصاديون ان مزيداً من الارصدة يمكن ان يعود الى الكويت ويستثمر في مشاريع محلية، حيث توجد فرص استثمار حقيقية يكون القطاع الخاص جاهزاً للمشاركة فيها.

على صعيد اخر، تواجه حكومة سعد العبد الله صباح عقبات سياسية واقتصادية في برنامج التخصيص الذي أقرت تنفيذه، وبدأت تجري العديد من الدراسات حول الأثار الاجتماعية المتوقعة المباشرة للتخصيص.

ومنذ سنة ١٩٩٤ باعت الدولة حصصاً في ١٨ شركة محلية بنحو ملياري دولار وفقاً للخطة التي تتضمن ايضاً تخصيص حصص في ٣٦ شركة أخرى تبلغ قيمتها نحو ٣ مليارات دولار. والمراحل اللاحقة سوف تتضمن تخصيص قطاعات خدمات عامة مدعومة بسخاء ويتم استخدامها لتوفير الوظائف للكويتيين.

وكان نواب كويتيون قد اعربوا عن مخاوف بشأن قيام المرافق التي تم تخصيصها بتسريح عمال وزيادة الرسوم المفروضة على الخدمات. وكان البنك الدولي قد أوصى الحكومة باجراء تخصيص واسع النطاق وفرض الضرائب على دخول الافراد والشركات المحلية وزيادة الرسوم على الخدمات العامة والغاء الدعم.

وليس لدى الحكومة التي تسعى للقضاء على عجز ميزانيتها بحلول عام ٢٠٠٠ اي ديون خارجية. وتتوقع عجزاً في ميزانيتها يبلغ ١,٢١ مليار دينار (٣,٩٦ مليار دولار) خلال السنة المالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ مقابل انفاق يبلغ ٤,٢ مليار دينار.

البحرين

البطالة ١٥٪ والغالبية من «الشيعة»

البطالة المقنعة تقلق الحكومة وسعي حثيث للانفتاح على الجوار

❐ إعترف عبد النبي عبد الله الشعلة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، بوجود أزمة بطالة، إلا انه تعجل في اعتبارها انها ليست «بالمعنى المتعارف عليه في الدول الاخرى وانما هي مشكلة ادماج العمالة الوطنية في سوق العمل».

ووصف الشعلة ما تعانيه الدولة في ميدان العمل بانه «بطالة مقنعة»، مشيراً الى وجود ١٣٠ الف فرصة عمل يشغلها اجانب في مؤسسات العمل الخاص على وجه الخصوص.

وقال الوزير ان «البطالة الهيكلية في البحرين لا تشكل اكثر من ٢٪ من حجم العمالة الكلي».

وأشار الى ان هذه النسبة غير مقلقة قائلاً ان ادماج هذه النسبة في سوق العمل يشكل حافزاً من حوافز الاستثمار.

ويبلغ عدد سكان البحرين حوالي ٥١٨٢٤٣ نسمة منهم ٢٢٣٩٢٨ اجنبياً. وقدر الشعلة معدل البطالة بنحو ٢٪ من مجموع الايدي العاملة وعددهم ٢٣٩ الفاً. غير ان تقديرات مستقلة تذهب الى ان نسبة البطالة بين ١٠ و١٥٪. ويأتي معظم العاطلين عن العمل من «الاغلبية الشيعية» الذين يعيشون في قرى شهدت احتجاجات واضطرابات واعمال عنف تفجّرت منذ سنتين، من أجل المطالبة باصلاحات اقتصادية، منها مزيد من الوظائف، وكذلك اعادة البرلمان الذي حلته الحكومة سنة ١٩٧٥.

وفي نظر الوزير عبد النبي عبد الله الشعلة ان عدد الذين يدخلون سوق العمل البحريني سنوياً ٦٥٠٠ شخص وان الذين يبقون فترة تزيد على ستة اشهر من دون عمل يشكلون ثلثي هذا العدد.

ويسعى الشلعة الى التفاوض مع دولة الامارات لتسهيل انتقال العمالة بين البلدين، فالبحرين، على ما يبدو، لا تسعى فقط الى توفير فرص عمل لمواطنيها في دولة الامارات بل الى الاستفادة من اي خبرات اماراتية في سوق العمل البحريني.

ويقدر عدد العاملين البحرينيين العاملين في دولة الامارات بحوالى ٣٥٠٠ شخص يعملون في مجالات مختلفة.

وتشير الارقام الرسمية ان نسبة العمالة الوطنية في القطاع الحكومي وصلت الى حد التشبع حيث بلغت ٩٠٪ في حين ان عدداً من مؤسسات القطاع الخاص نجحت في توطين العمالة فيها بنسب كبيرة حيث بلغت نسبة البحرينيين في مجال الصناعة الماهرة ٧٠٪ والنسبة ذاتها انسحبت على القطاع المصرفي وفي مجال الاتصالات ٩٥٪ وصناعة الالومنيوم ٩٥٪. وتعترف الحكومة بوجود منافسة قوية من العمالة الاجنبية للأيدي العاملة البحرينية وذلك لوجود عمالة رخيصة قريبة من البحرين وهذه هي مشكلة تواجهها كل دول الخليج.

وكانت الحكومة اقرت جملة من القواعد التنظيمية لتوفير فرص افضل للعمال البحرينيين للمنافسة على ما هو متاح في السوق. ومن بين هذه القواعد الزام المؤسسات والشركات التي يقل عدد العمال فيها عن عشرة عمال بتوظيف عامل بحريني واحد على الاقل وان تكون نسبة البحرينيين في الشركات التي يزيد عدد عمالها عن عشرة في المئة على الاقل. وفي السنة الماضية بدأت الحكومة استخدام الحوافز لتشجيع اصحاب الاعمال على تخصيص نسبة مئوية في منشأتهم للعمالة الوطنية حيث اقرت ان يكون ارساء المناقصات وتنفيذ المشتريات الحكومية مقصوراً على الشركات والمؤسسات التي تنفذ قرارات وزارة العمل وتقوم بتوظيف العمالة الوطنية حسب النسب المحددة من الوزارة.

كما أقرت أيضاً مبدأ ترسية المناقصات على الشركات التي توظف عمالة بحرينية في حالة تساوي الاسعار والمواصفات بين الشركات المتنافسة.

وزيدت تكلفة استخدام العمال الاجانب من خلال زيادة رسوم اصدار تراخيص عمل من ٥٠ ديناراً الى ١٠٠ دينار وتجديد الترخيص من ٤٠ ديناراً الى ١٥٠ ديناراً وذلك لحث صاحب العمل على عدم ابقاء العامل الاجنبي فترة طويلة.

ويرى المراقبون انه على الرغم من صعوبات دمج البطالة الهيكلية في سوق العمل في البحرين، فان نسبة البحرينيين العاملين بالقطاع الخاص تصل الى ٣٥٪ وهي نسبة افضل من تلك المتاحة في دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى.

وقال انه «لا يوجد سقف زمني لتوطين العمالة في البحرين. فالتوطين الكامل ليس هدفاً من اهداف السياسة العمالية في البحرين».

مجلس التعاون

في دراسة أعدها «مصرف الإمارات الصناعي»

عجز موازنات الدول الست سيرتفع بنسبة ١٠,٨٪

❐ قرانا في دراسة أصدرها «مصرف الامارات الصناعي»، أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت تطورات مهمة في اتجاه اعادة التوازن الى موازناتها السنوية التي عانت من اختلالات هيكلية وعجوزات مزمنة منذ انتهاء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) وما صاحبها من تذبذبات في اسعار النفط التي تركت بدورها اثاراً كبيرة على الموازنات العامة في تلك الدول.

ولحظت الدراسة ان دول المجلس استطاعت المحافظة على التوازن العام في موازناتها السنوية بفضل اتخاذ سياسات اقتصادية تتناسب وطبيعة الاوضاع في هذه البلدان من جهة، وتطورات اسواق النفط العالمية من جهة اخرى.

فبيانات هذه السنة تشير كلها، الى ان حجم العجز الاجمالي في الموازنات الخليجية سوف يرتفع بنسبة ١٠,٨٪ إلا ان هذا العجز مرشح للانخفاض اذا ما استقرت اسعار النفط عند معدلاتها الحالية.

وتشير تلك البيانات ايضاً، الى امكانية انخفاض اجمالي الايرادات في الموازنات الخليجية بنسبة ٤,٧٣٪ لتصل الى ٦٨,٠٢ مليار دولار مقابل ٧١,٠٤ مليار دولار سنة ١٩٩٦.

ويتوقع ان ينخفض اجمالي الانفاق بنسبة ٢,٤٪ ليصل الى ٧٩,٣٢ مليار دولار سنة ١٩٩٧ مقابل ٨١,٢٤ مليار دولار سنة ١٩٩٦.

وبيّنت الدراسة ان دول مجلس التعاون عملت على زيادة العائدات غير النفطية في السنوات القليلة الماضية، كما حققت اسعار النفط في الاسواق العالمية زيادة ملحوظة بحيث ارتفع متوسط سعر برميل نفط سلة «اوبيك» بنسبة ١٩٪ سنة ١٩٩٦ مقارنة بمتوسط سعره سنة ١٩٩٥ بما قلص من عجوزات الموازنات الخليجية في سنة ١٩٩٦ وفتح المجال امام اعداد موازنات اكثر توازناً سنة ١٩٩٧.

ولذلك، فقد انخفض العجز الاجمالي لموازنات دول المجلس بنسبة ١١٪ عن حجمه الحقيقي كما ورد في مشروعات الموازنات التي اعلنت في الربع الاول من سنة ١٩٩٦ حيث كان بالامكان تخفيض العجز بصورة كبيرة.

وقرانا في الدراسة ان النفقات في المملكة العربية السعودية ارتفعت الى ٥١,٨ مليار دولار في الوقت الذي حدد حجم هذا الانفاق بحوالي ٤٠ مليار دولار في ميزانية سنة ١٩٩٦ وذلك بعد ان تمت اضافة مستحقات كبيرة بلغت ٢٢ مليار ريال لتسديدها للمتعهدين كمتأخرات مستحقة منذ سنوات عدة.

ومع ذلك فقد انخفض العجز الفعلي في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وقطر في سنة ١٩٩٦ مقارنة بحجم العجوزات الواردة في الموازنات السنوية التي اعلنت في بداية السنة.

واوضحت الدراسة تفاوت الاساليب التي تتخذها دول مجلس التعاون لتغطية العجز في موازناتها السنوية:

فالمملكة العربية السعودية تقوم بتغطية هذا العجز من خلال الاقتراض من المؤسسات المحلية وبالأخص المصارف التجارية.

اما في الكويت فان التغطية تتم من خلال السحب من الاحتياطيات العامة والاستدانة من صندوق الاجيال المقبلة. كما ان دولة البحرين وسلطنة عمان تقومان بتغطية هذا العجز من خلال اصدار السندات الحكومية بصورة رئيسية.

وخلصت الدراسة الى القول بان دول المجلس عادة ما تضع تقديراتها للايرادات النفطية بشكل متحفظ وباسعار تتراوح بين ١٣ الى ١٥ دولار للبرميل مما يتيح لها مرونة كبيرة في حالة تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية.

في دراسة للخبير الأميركي أنطوني كوردسمان عن القوات السعودية في التسعينات

الأمن المستقبلي للسعودية يقتضي دمج سلاحها الجوي مع الكويت والبحرين!

❑ في العدد الماضي (المجلد الرابع - العدد الخامس - شباط/ فبراير ١٩٩٧) أشارت «الميزان»، الى الدراسة المتقنة التي أعدها الخبير الاستراتيجي الاميركي انطوني كوردسمان بعنوان: «القوات العسكرية السعودية في التسعينات: التحدي الاستراتيجي للتحديث المستمر». وذلك بمناسبة الزيارة التي قام بها وزير الدفاع السعوي الامير سلطان بن عبد العزيز للولايات المتحدة. في خواتيم شهر شباط/فبراير الماضي، وفي ما يلي تنشر «الميزان» عرضاً لأهم ما ورد في الدراسة المذكورة.

● باتت المملكة العربية السعودية نقطة ارتكاز لأي محاولة تهدف الى خلق استقرار استراتيجي في الخليج، وكما تبين من حرب الخليج الاولى بين ايران والعراق ثم الحرب الثانية لتحرير الكويت، ان السعودية تستطيع اقامة تعاون وثيق مع الولايات المتحدة والغرب لصد اي عدوان من العراق او من ايران.

وفي الوقت ذاته تواجه السعودية تحديات استراتيجية وعسكرية كبرى، ذلك ان قواتها تواجه مشكلة عويصة من حيث الدفاع عن دولة كبيرة المساحة تبلغ تقريباً ربع مساحة الولايات المتحدة (٢,١٥ مليون كيلو متر مربع). إذ ان لها حدوداً واسعة مع جيرانها: ٢٢٢ كيلومتراً مع الكويت، ٤٤٨ كيلومتراً مع العراق، ٧٤٢ كيلومتراً مع الاردن، ١٠٥٨ كيلومتراً مع اليمن، ٦٧٦ كيلومتراً مع سلطنة عمان، ٥٨٦ كيلومتراً مع الامارات العربية المتحدة، ٤٠ كيلومتراً مع قطر، ويربط بينها وبين البحرين «جسر الملك فهد». يضاف الى ذلك ان للسعودية حدوداً بحرية في الخليج والبحر الاحمر يبلغ طولها ٢٥١٠ كيلومترات، كما إن مصادر المياه الداخلية المتجددة فيها قليلة جداً لا تزيد على ٢,٣٣ مليون كيلومتر مكعب، ما يعادل ٣٢٠ متراً مكعب للشخص الواحد، اي اقل من ١٤٪ من نصيب الفرد الاميركي، لكنها تعتمد على شبكة تحلية لمياه البحر.

ضعف التركيز

إن هذه المساحة الواسعة من الارض تعطي السعودية ميزة من حيث العمق الاستراتيجي، لكنها تحول من دون التركيز الاستراتيجي، ذلك انه من المستحيل عليها ان تركز قواتها العسكرية المحدودة على اي جبهة واحدة، او إدامة اي نوع من الدفاع المستمر لحدودها أو سواحلها. كذلك يتعين على السعودية ان تواجه واقع ان سكانها منتشرون في مدن تفصل بينها مسافات طويلة، مما يجعلها بشكل خاص عرضة لهجمات على إمدادات الماء والكهرباء.

إن هذا الاتساع السعودي من حيث الحدودالبرية والحدود البحرية يفسر على السواء اهمية المملكة في الدفاع عن جنوب الخليج، والمشكلات الدفاعية التي تواجهها. فهي على مسافة تشكل هدفاً سهلاً لضربة جوية عراقية او لضربة جوية وبرمائية من ايران، فيما قواتها ليست كبيرة او قادرة الى درجة كافية لمواجهة هجوم رئيسي من العراق او من ايران. وقد خاضت المملكة سلسلة من الاشتباكات الحدودية مع اليمن، وتواجه نظاماً متطرفاً في السودان عبر البحر الاحمر، وامكانية تزعزع الاستقرار بصورة مستمرة في الدول الاخرى على البحر الاحمر. ومع انها حاولت باستمرار الابتعاد عن التورط العسكري بين اسرائيل والدول العربية، فانها ليست واثقة من تعرضها لحالة تصاعد في النزاع العربي - الاسرائيلي او من مواجهة الضغط من احدى دول المواجهة العربية. اما حدودها فتبقى مصدراً محتملاً للتوتر في جميع الاتجاهات.

إن هذا الوضع الاستراتيجي للسعودية يجبرها على نشر مواردها العسكرية المحدودة على القواعد المتقدمة في انحاء البلاد، مما يجعل تلك القوات محدودة جداً على اي جبهة بعينها.

الإنفاق العسكري

لقد عكفت السعودية خلال ربع القرن الاخير على برنامج توسعي هائل في بناء قواتها العسكرية فحولت جيشها من جيش صغير بقوة الية خفيفة متمركزة في المدن الى قوات مدرعة ثقيلة متمركزة في مدن عسكرية جديدة قرب حدودها الاستراتيجية، وحولت خفر السواحل الصغير الى نواة اسطول من قوتين بحريتين، وحولت قوة جوية استعراضية صغيرة الى اهم وأفعل قوة جوية بين الدول النامية. وفي الثمانينات وحدها انفقت السعودية على تحديث قواتها ما لا يقل عن ٢٥٠ مليار دولار باسعار سنة ١٩٩٣، ومازالت عملية التحديث جارية. وهذا يشير الى ان المملكة السعودية على الرغم من عائداتها النفطية الكبيرة، مازالت تواجه مشكلات مالية، ذلك ان نسبة إنفاقها لكل مجند في قواتها العسكرية هي اعلى نسبة بين الدول النامية خلال ربع القرن الاخير، ويقدر انفاقها العسكري خلال الثمانينات بنسبة ٢٠٪ من دخلها القومي الاجمالي.

وتقدر مصادر الاستخبارات الاميركية الانفاق العسكري السعودي على النحو التالي:

٩,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٨
١٢,٤ مليار دولار سنة ١٩٧٩
١٥ مليار دولار سنة ١٩٨٠
١٨,٤ مليار دولار سنة ١٩٨١
٢٢ مليار دولار سنة ١٩٨٢
٢٤,٨ مليار دولار سنة ١٩٨٣
٢٠,٤ مليار دولار سنة ١٩٨٤
٢١,٣ مليار دولار سنة ١٩٨٥
١٧,٣ مليار دولار سنة ١٩٨٦
١٦,٢ مليار دولار سنة ١٩٨٧
١٣,٦ مليار دولار سنة ١٩٨٨
١٤,٧ مليار دولار سنة ١٩٨٩
١٣,٩ مليار دور سنة ١٩٩٠ (باستثناء نفقات حرب الخليج الثانية).
١٤,٥ مليار دولار في كل من ١٩٩١ و١٩٩٢.

الاعتماد على القوة الجوية

ومع كل هذا الإنفاق الكبير والمتواصل على القوات العسكرية يبقى الجيش السعودي متخلفاً عشر سنوات على الاقل عن إمكانية خوض قتال مستقل في حرب مدرعة. كذلك يبقى الأسطول البحري السعودي متخلفاً اكثر من عشر سنوات عن القدرة على مواجهة مباشرة مع الاسطول الايراني او مواجهة تهديد جدي بالغواصات والالغام البحرية.

اما سلاحها الجوي فهو الوسيلة الوحيدة للتعويض عن ضعف وانتشار قواتها البرية والبحرية. غير ان السعودية لا تستطيع استخدام قوتها الجوية إلا في واحد من الادوار التالية:

١ - إن قوة مقاتلاتها المحدودة على الخطوط الامامية لديها المدى اللازم والقدرة على التزود بالوقود للتجمع السريع.

٢ - إن وحداتها الجوية تستطيع إدامة تفوق حاسم من الناحية التقنية ومن حيث الاداء على القوات المعادية.

٣ - إنها تستطيع تقديم قدرة دفاعية جوية كافية تغطي القوات الارضية والقوات البحرية والأهداف الرئيسية.

٤ - إن قواتها الجوية لديها قدرة مزدوجة كافية للقيام بمهمات هجومية تعوض عن قواتها الارضية المحدودة وكسب الوقت لتعزيز وحدات جيشها.

٥ - إن وحداتها الجوية لديها قوة تراكمية كافية بحيث تهيء على الاقل تغطية محدودة لجبهة شمال الخليج او جبهة البحر الاحمر، فيما تواجه تهديداً فعلياً على الجبهة الاخرى.

الامن الداخلي

تواجه المملكة العربية السعودية مشكلات داخلية بالإضافة الى المشكلات الخارجية. فالتغييرات الاجتماعية التي حدثت في السعودية خلقت توترات كبيرة مما أدى الى نشوء اصولية اسلامية تشكل تحدياً لمسار التطور الاجتماعي السعودي وللنخبة الوهابية الحاكمة. وهذا التحدي الداخلي الذي تواجهه السعودية من الحركات الاسلامية أدى الى مزيد من القلق داخل الحكومة السعودية حول التطرف الاسلامي في الخارج. ذلك ان السعودية مولت بسخاء «الحركات الاسلامية» الاصولية في افغانستان والسودان والحبشة والجزائر قبل حرب الخليج، من دون اعتبار لهويتها الفعلية. لكن بعد حرب الخليج باتت الحكومة السعودية اكثر انتقائية وحذراً من حيث التمييز بين الحركات الاسلامية.

ان الضغوط الدينية التي أدت الى الانتفاضة الاصولية في الحرم المكي بقيادة جهيمان العتيبي يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ مازالت حقيقية جداً. وكذلك الامر بالنسبة الى التوترات بين الشيعة في المنطقة الشرقية وبين الوهابيين المحافظين في نجد، وكذلك بين المهاجرين من الشوافع والشيعة في الحجاز.

وبالنسبة الى القيادات العسكرية هنالك امتدادات لهذه المشكلات حيث تحول الانقسامات بين افراد العائلة الحاكمة من دون اختيار قيادات وامرات فعالة في القوات العسكرية، ومن نتائج ذلك ان كبار الضباط السعوديين من غير العائلة الحاكمة حرموا من الترفيع بسبب جملة واسعة من النزاعات السياسية الداخلية.

العديد العسكري

إن القوة البشرية هي المشكلة العسكرية الرئيسية التي واجهتها المملكة العربية السعودية منذ أن قررت انشاء قوات عسكرية حديثة في الستينات، وسوف تظل تواجه هذه المشكلة الى ما بعد سنة ٢٠٠٠. وقد كانت السعودية تفتقر الى احصاء سكاني دقيق، وحتى نهاية الثمانينات ظلت تقدم ارقاماً مبالغاً فيها لشعورها بأن تضخيم الرقم يزيد من قيمتها الاستراتيجية والسياسية إزاء بقية العالم العربي، لكن الارقام السعودية في التسعينات تشير الى ان عدد السكان يبلغ ٩، ١٦ مليون نسمة وهو رقم قريب من تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، لكن بعض الخبراء مازالوا يعتبرون ان هذا الرقم اعلى من الواقع ويقدرون عدد سكان المملكة بنحو ١٠ ملايين نسمة فقط!

اما بالنسبة الى عديد القوات المسلحة، فإن السعودية على الرغم من التحسن الهائل في مستويات التعليم مازالت تواجه صعوبة في إيجاد واستبقاء العديد المناسب. ومما يحد أيضاً من هذا العديد استمرار المنافسات القبلية والجهوية. فالحكومة السعودية مازالت حذرة جداً من تجنيد الحجازيين او افراد القبائل المنافسة. ونتيجة لذلك يقدر عديد الجنود في القوات المسلحة السعودية بما بين ٧٧ و٩٥ الفاً في القوات النظامية وبين ٣٥ و٥٠ الفاً في الحرس الملكي والحرس الوطني وبحوالى ٨٥٠٠ نفراً في حرس الحدود و٦٠٠٠ في حرس السواحل وحوالى ١٠٠٠ في قوات الامن الخاص مما يصل بالمجموع كحد اقصى الى ١٥٠ الف رجل بما في ذلك العاملون جزئياً والمستخدمون في مهمات غير عسكرية. لكن السعودية تتوقع ان يتوسع عديد قواتها المسلحة في المستقبل بسبب تزايد السكان وارتفاع مستوى التعليم وتقلص الفجوة بين الرواتب المدنية والعسكرية. اما في الوقت الحاضر فانها تعوض عن النقص في العدد وفي القدرات والكفاءات باستقدام خبراء اجانب.

قوات الجيش

إن مشكلة السعودية من حيث القوة البشرية تظهر في اعلى حدتها في حالة الجيش. فحتى أواخر الثمانينات لم يكن عديد الجيش السعودي يزيد على ٤٠ الف رجل، وحتى اواخر سنة ١٩٩١ بقي النقص البشري في قوات الجيش بنسبة تتراوح بين ٢٠ الى ٣٥٪ ومن الطبيعي ان يتفاوت النقص بين وحدة وأخرى.

لكن في سنة ١٩٩٣، يبدو ان الجيش قد تضاعف عديده الى ٧٠ الف رجل تقريباً. ومع ذلك فإن الجيش السعودي ظل يعاني من مشكلات كبيرة في التجنيد وتدريب التقنيين المهرة، وصفوف الضباط، ومازال تعزيز الالوية التسع الحالية بقوات كافية يواجه مشكلة، وخصوصاً المصاعب امام توسيع قوات الدعم القتالية لملء الوية المدفعية المستقلة.

ولملء نواقص البنية الراهنة للجيش السعودي يقتضي الامر توسيعه الى اكثر من ١٠٠ الف رجل، وهذا ممكن في وقت قصير ولكن على حساب نوعية الرجال العسكريين.

ومع ان مراجعة سرية مشتركة بين السعودية واميركا، اطلق عليها «تقرير مالكور» اجريت بعد حرب الخليج حول توسيع القوات السعودية، أشارت الى ان الهدف هو انشاء سبع فرق بحلول سنة ٢٠٠٠ لتستوعب الزيادة المطلوبة، فإن السعوديين انفسهم يضعون هدفاً ادنى نصب اعينهم لا يتعدى ما مجموعه خمس فرق حتى نهاية القرن. وهذا يقتضي اتمام ثلاث فرق في الشمال للدفاع عن الساحل السعودي في الخليج وعن الحدود مع العراق، وفرقة اخرى قرب «الخرج» او العاصمة الرياض، وفرقة خامسة في الجنوب. وبصرف النظر عن كل هذه التقديرات السعودية والاميركية، فان اي توسعة واقعية للقوات السعودية لن تجعل الجيش السعودي في مستوى يؤهله للدفاع عن اراضيه ضد هجوم شامل من العراق، وسيبقى يواجه مشكلات كبرى في تركيز قواته لمساعدة الكويت، وسوف يبقى محشوراً في مواجهة اي اندفاع ايراني مفاجيء عبر الخليج لتحقيق هدف محدود مثل احتلال البحرين.

ومما يعقد مشكلة الجيش السعودي بالاضافة الى مشكلة توسيعه وزيادة عدده، انه يستخدم معدات واجهزة معقدة مختلفة المصادر. فالتنويع الذي اجراه السعوديون في تجهيزات واعتدة جيشهم قد خفف اعتمادهم على الولايات المتحدة، لكنه زاد من اعباء الدعم والتدريب ورفع كلفة العمليات والصيانة. اما التدريب فقد كان مشكلة في الماضي وسوف يبقى مشكلة في المستقبل، ومنذ حرب الخليج فان خطط التدريب السعودية لم تنفذ على ما يرام، والتدريبات في المناورات كانت بائسة، ذلك ان مسألة الامرة والاتصالات جامدة ومركزية جداً، كما ان التدريبات والمناورات المشتركة ضعيفة والترفيعات في القيادات العليا مسيسة احياناً. ان الحرفية لا التسيس هو مفتاح نجاح توسعة الجيش السعودي.

الحرس الوطني

يقدر عديد الحرس الوطني السعودي بنحو ٥٥ الفاً من العاملين و٢٠ الفاً من المجندين من القبائل. لكن العدد الحقيقي قد يكون أقل من ذلك بما لا يقل عن ٤٠٪ وهو قوة قبلية وولاؤها للعائلة الحاكمة ويشكل قوة موازنة على وجهين:

● الوجه الاول، انه يوازن اي خطر من القوات العسكرية النظامية.

● الوجه الثاني، انه يشكل توازناً داخل العائلة المالكة نظراً لسيطرة السديريين على القوات المسلحة النظامية.

والحرس الوطني الآن هو بقيادة ولي العهد الامير عبد الله بن عبد العزيز.

إن القوات القبلية المشكلة للحرس الوطني مجمعة ومتمركزة في خمس او سبع مناطق تشمل كل مناطق المدن والمناطق المأهولة الحساسة في انحاء البلاد. وهذه القوات نافعة من حيث تأمين المرافق السعودية الاساسية بطريقة تحد من قدرة الجيش على القيام بانقلاب عسكري، ويجري اختيار قادة الحرس بعناية فائقة ليكونوا موالين للنظام. ويقيم الحرس توازناً بين الفئات القبلية المختلفة لتخفيف مخاطر الثارات، ويهيء وسيلة تستطيع العائلة المالكة من خلالها توزيع الاموال على البدو وقادة العشائر.

سلاح الجو

أعطت المملكة العربية السعودية أولوية مطلقة لتوسيع قواتها الجوية، وهي الآن القوة العسكرية السعودية الوحيدة القادرة على تغطية أراضي المملكة تغطية كاملة.

والقوة الجوية السعودية كان لها كبير الأثر في تعزيز الهيبة الإقليمية للمملكة ولها موثوقية اكبر من حيث القدرة على دعم بقية دول مجلس التعاون الخليجي والعمل المشترك مع القيادة المركزية الأميركية في حال نشوء أزمة كبرى.

وقد قطعت القوة الجوية السعودية شوطاً كبيراً في استخدام المقاتلات المتطورة ومستويات التدريب فيها جيدة، والطيارون السعوديون يحلقون بمعدل ٢٢ الى ٣٣ ساعة في الشهر نظير ١٨ ساعة في اسرائيل وساعتين ونصف الساعة في مصر. وتدريباتها بالنيران الحية ترقى الى مستوى «حلف شمال الاطلسي»، وتعتمد السعودية بصورة دائمة على اطلاق صواريخها وذخائرها القديمة في التدريب.

إن جانباً من موافقة الكونغرس الاميركي على بيع السعودية طائرات حديثة يعود الى شعور بأن ما يقدم للسعودية من انظمة جوية لا يشكل تهديداً لإسرائيل ولا هو يشكل خطر تسرب تكنولوجيات أميركية متقدمة يمكن ان تستخدم ضد اميركا.

لقد جرى تقليل مخاطر نقل التكنولوجيا من خلال ثلاث طرق مختلفة يمكن ان تشكل انموذجاً لمبيعات السلاح في المستقبل:

● تصميم الطائرات بحيث تعطي القدرات اللازمة للدول الصديقة مع الحد من قدرتها على تهديد دول صديقة أخرى.

● ضمان ابقاء التفوق العسكري الاسرائيلي بأوجه اخرى.

● ضمان تلقي اسرائيل للمساعدات اللازمة لإدامة وضعية عسكرية قوية وشاملة.

إن سلاح الجو السعودي منذ أواسط التسعينات آخذ في التحول من قوة جوية دفاعية الى قوة هجومية.

ولقد اكتسب سلاح الجو السعودي خبرة كبيرة في العمليات الدفاعية، واثناء حرب الخليج طوّر انظمته الدفاعية بحيث تغطي الشمال والجنوب معاً، تحسباً لخطر هجمات جوية معادية من اليمن والسودان، وتحسباً لتهديدات عراقية وايرانية. وقد طلع الطيران السعودي ٦٨٠٠ طلعة أثناء حرب الخليج منها ٢٠٠٠ طلعة فوق مسرح العمليات الكويتي.

ان المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في جنوب الخليج التي لها مفهوم عصري لعمليات الدفاع الجوي. لكن حرب الخليج اظهرت ايضاً أن سلاح الجو السعودي يعاني من بعض نقاط الضعف الخطيرة، منها عدم قدرته على التخطيط والسيطرة في عمليات هجومية على نطاق واسع.

وفوق ذلك اظهرت حرب الخليج ان سلاح الجو السعودي يحتاج كثيراً الى المزيد من التدريبات الكثيفة الواسعة في العمليات الهجومية على مستوى القيادات المتوسطة والعالية، لكن نقاط الضعف هذه موجودة ايضاً في احسن القوات الجوية في العالم النامي، وهي لا تمنع ان يكون سلاح الجو السعودي أفعل طيران في العالم العربي.

وأخيراً، وفوق ذلك كله، فانه من الواضح ان المملكة العربية السعودية بحاجة الى دمج نظام دفاعها الجوي مع الدفاع الجوي الكويتي والبحريني، وهذا امر حاسم سواء بالنسبة الى الامن المستقبلي للسعودية او بالنسبة الى قدرة الغرب على تدعيم البحرين والكويت تدعيماً فعالاً نظراً الى صغر حجميهما وضيق مجالهما الجوي.

البحرية السعودية

نمت البحرية السعودية نمواً مضطرداً خلال الثمانينات، لكن فعاليتها تبقى محدودة حتى في اداء دور دفاعي. وقد قامت البحرية السعودية ببناء قاعدتين بحريتين عصريتين كبيرتين في جدة والجبيل، في تشكيلين:

● أولهما، الاسطول الغربي ومرافقه الاساسية في جدة.

● ثانيهما، الاسطول الشرقي ومرافقه الاساسية في «القطيف» و«الجبيل».

كما إن لديه مرافق اضافية في كل من «جيزان» و«راس تنورة» و«الدمام» و«ينبع» و«راس الغار» و«راس المشعار».

ومن الملفت ان مرافق وتجهيزات ومستودعات البحرية السعودية جيدة جداً حتى بالمقاييس العالمية، مما يجعلها قوة مقتدرة نسبياً بالمقاييس الإقليمية. لكن الطريق امامها مازال طويلاً لاستخدام تجهيزاتها ومعداتها استخداماً فعالاً على الرغم من تحسن جهوزيتها. لكن نقصها الاساسي هو في القوة البشرية التي لا بد من مضاعفتها بنوعيات أكفأ من النوعيات المتاحة الآن، كما إن مستويات التدريب مازالت ضعيفة مما يبقيها معتمدة في الدعم اللوجيستي والصيانة على الخبراء الاجانب.

■ المغرب — الخصخصة أولاً وإصلاح صناديق التأمين والمعاشات ومحاربة الأمية من أهمها

٨ مطالب يضعها «صندوق النقد الدولي» أمام حكومة الفيلالي لجذب الإستثمارات

□ لم تكن زيارة إدوارد ماكيفسكي، المدير المساعد لادارة الشرق الاوسط في «صندوق النقد الدولي»، للرباط كما اشتهاها الدكتور عبد اللطيف الفيلالي، رئيس الحكومة والحامل اعباء تنفيذ التصحيح الاقتصادي المتعثر، فقد أعلن ماكيفسكي بشكل حاسم أنه «ولى زمان تقديم مساعدات للمواطنين، وللحصول على استثمارات خاصة. يجب على المغرب اعداد خطة عمل قصيرة الأجل على وجه السرعة». إلا انه تعجل القول بأن الحكومة نجحت في الاونة الاخيرة في دعم أسس الاقتصاد الكلي وعادت الى السيطرة الصارمة على عجز الميزانية والتضخم».

وقد تمكنت حكومة عبد اللطيف الفيلالي من خفض العجز في الميزانية بنسبة ١٣,٥٪ الى ٢٣,٢ مليار درهم في سنة ١٩٩٦ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٥ كما تم خفض التضخم الى ٣٪ من ٦,١٪ سنة ١٩٩٥.

ولأن اقتصاد المملكة غير متنوع، مازال عرضة لمخاطر التغير في الاحوال الجوية وأثار تذبذبات الانتاج الزراعي.

وتدر الزراعة ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي الذي ارتفع الى ٣٤,٧ مليار دولار في سنة ١٩٩٦ من ٣١,٨ مليار دولار في سنة ١٩٩٥ وفقاً لاحصائيات وزارة المالية.

واعتبر ادوارد ماكيفسكي، ان هناك الكثير الذي يتعين عمله، بما في ذلك:

١ ـ الاسراع ببرنامج الخصخصة لنحو ٧٠ شركة مملوكة للدولة.

٢ ـ تحسين اجراءات الادارة وقواعد الاستثمار لمساعدة المستثمرين الاجانب على تجنب البيروقراطية الشديدة القائمة.

٣ ـ الاسراع باجراءات منح الامتيازات لاشراك القطاع الخاص في الاعمال المحلية.

٤ ـ مواصلة اصلاح صناديق التأمين والمعاشات.

٥ ـ تنفيذ قانون الاستثمار الجديد وقانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

٦ ـ تحديث التعليم ومحاربة الأمية في المناطق الريفية لتمكين الاجيال المقبلة من تحسين مؤهلاتها.

٧ ـ خفض خدمات الديون التي تبلغ حوالي ٣٠٪ من صادرات المغرب.

٨ ـ بناء صناعة محلية قوية وتنويع اقتصاد البلاد والاستثمار في البنية الاساسية المهمة مثل الطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وكانت وزارة الاشغال العامة ذكرت في وقت سابق ان استثمارات البنية الأساسية السنوية يتوقع ان تصل الى ٢,٣ مليار دولار منها ٨٠٠ مليون دولار من القطاع الخاص ومن مستثمرين أجانب بصفة اساسية.

أعلن إدريس بن هيمة، رئيس المكتب الوطني للكهرباء، ان حكومة الفيلالي تسعى لاجتذاب مستثمرين اجانب كما انها تعتزم تحرير قطاع توليد الطاقة بشكل تدريجي عن طريق المشاركة جزئياً في تمويل مشروعات جديدة.

ومن اجل تقليل التكاليف سيشارك المكتب في رأس مال الشركات الجديدة عن طريق التخلي عن حصص في وحدات تابعة له في حين سيضطلع القطاع الخاص بتصميم وانشاء وتشغيل شركات الطاقة في المستقبل.

ومضى أدريس بن هيمة يعلن انه بالنسبة الى محطات توليد الطاقة القائمة يعتزم المكتب تحويلها الى شركات تابعة قبل طرح اسهمها للاكتتاب العام في البورصة وتحويل ادارتها الى القطاع الخاص.

واوضح ان وجود منتجين للكهرباء من القطاع الخاص في السوق «سيحسن كفاءة القطاع ويسمح بنقل التكنولوجيا الحديثة واتاحة فرص التعاون مع وحدات اخرى تابعة للمكتب».



الحسن الثاني

وارتفع طلب المغرب على الطاقة بمعدل ٦٪ سنوياً منذ سنة ١٩٨٥ الى نحو ١١ مليار كيلوواط في الساعة في سنة ١٩٩٦.

وفي سنة ١٩٩٦ وقعت الرباط بالاحرف الاولى اتفاقية تبلغ قيمتها ١,٥ مليار دولار مع شركتين اجنبيتين هما: آسيا براون بوفيري انرجي و«سي ام اس جنريشن» بهدف مضاعفة الطاقة الانتاجية لمحطتي توليد كهرباء في «الجرف الاصفر» على ساحل المحيط الاطلسي لتبلغ ١٣٢٠ ميغاواط بحلول سنة ٢٠٠٠.

ويحتكر مكتب الكهرباء الوطني الذي انشىء في الدار البيضاء سنة ١٩٦٣ توليد الكهرباء في المغرب وتوزيعها عبر شبكات للوكلاء المحليين. (راجع آراء: الحسن الثاني يرضي الاسلاميين بالابتعاد عن اسرائيل ـ الصفحة ٩).

■ الجزائر — قد يستغرق وقتاً طويلاً وآثاره سلبية

ليس في التخصيص الترياق للبلاد والعباد!

□ اعطت السلطات الجزائرية الضوء الأخضر لتدشين عملية تخصيص شاملة في مرحلة جديدة من ثورة اقتصادية تستهدف تغيير اوضاع البلاد بهدوء.

ويمقتضى قانون للتخصيص الجديد ينتظر طرح الشركات للبيع من دون ان يشترط على المشترين الاحتفاظ بالعاملين، الامر الذي جعل المسؤولين يتوقعون بيع نحو ٢٥٠ شركة في وقت قريب.

والمسألة بالغة الحساسية من الناحيتين السياسية الاجتماعية بعد قرابة ثلاثة عقود من تطبيق فلسفة اقتصاد مخطط مركزياً يركن فيه العامل الى وظيفة لمدى الحياة.

ويقول المحللون الذين هم على شأو ودراية في شؤون البيت الجزائري، ان قانون التخصيص الجديد، الذي مر على البرلمان في مطالع هذا الشهر، خطوة اخرى ضمن جهود الامين زروال للقيام بتصحيح اقتصادي لما يزل مطلوباً لتطبيق «وصفة» صندوق النقد الدولي للانتعاش الاقتصادي.

ويضيف هؤلاء، أن عملية التخصيص ستكون اطول بكثير مما يود ان يعتقد البعض، وانه قد تمر ثلاث او خمس سنوات قبل ان يصبح المستقبل «براقاً الى حد ما».

ويعتقد المحللون والديبلوماسيون أن الحكومة غيرت من اقتصادها الكلي منذ ارغمت على اعادة جدولة الديون سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ عندما أصبحت مدفوعات الفائدة وأصل القروض، تزيد عن عوائد التصدير.

وداست الحكومة على كبريائها وقبلت برنامج اصلاحات «صندوق النقد الدولي»، واعادت جدولة نحو ١٢ مليار دولار من اجمالي ديونها الخارجية البالغة ٣٢ مليار دولار. وطبقت منذ ذلك الحين «وصفة» الاصلاحات بان خفضت التضخم وقلصت الواردات وقيدت الانفاق. وكانت احتياطيات العملات الاجنبية بلغت في نهاية ١٩٩٦ اربعة مليارات دولار بما يعادل ضعف ما كانت عليه سنة ١٩٩٥، واعلنت الحكومة في خواتيم الشهر الماضي عن تحقيق فائض تجاري عن سنة ١٩٩٦ يبلغ ٤,٣ مليار دولار مقابل عجز قدره ٥٢١ مليون دولار في سنة ١٩٩٥.

غير ان تصحيح الاقتصاد الجزئي اكثر تعقيداً بكثير خصوصاً من حيث الكلفة الاجتماعية والسياسية فعملية التخصيص لم تتحرك بسرعة كما ان المدخرات المحلية للاستثمار قليلة للغاية وهو امر لا يدعو للدهشة في ظل انخفاض قيمة الدينار حتى سنة ١٩٩٤ وفي ظل التضخم.

وباعت الحكومة بموجب قانون سنة ١٩٩٥ الاصلي للتخصيص نحو عشر شركات فقط من ٧٠ شركة طرحت للبيع.

وتعيش الجزائر حالة حادة من الفقر والبطالة واليأس الذي يعاني منه معظم سكانها البالغ تعدادهم ٢٩ مليون نسمة تقل اعمار اكثر من ثلثيهم عن ٣٠ عاماً.

وإذا كانت هذه العوامل دفعت الشبان للانضمام الى صفوف المتشددين الاسلاميين، فأي تحول حقيقي من الاقتصاد المركز الموجه الى الاقتصاد الحر، سينطوي على عمليات ضخمة للاستغناء عن العاملين وزيادة عدد المحتاجين.

اضافة الى انه «يوجد في الجزائر، (كما قال احد الديبلوماسيين الاوروبيين)، اقتصادان: الأول هو اقتصاد «سوناطراك» للغاز والنفط الذي يتمتع بدرجة كفاءة عالية ومفتوح امام الاستثمارات الاجنبية. والآخر هو القطاع الصناعي وهو في حالة يرثى لها.

ويعمل نحو مليوني شخص من القوة العاملة التي تزيد عن خمسة ملايين شخص في اكثر من ٤٠٠ شركة تابعة للقطاع العام الذي لم يحقق نجاحاً الا في قطاع النفط والغاز الذي حقق ٩٤٪ من دخل العملات الاجنبية أو ما يتجاوز ١٢ مليار دولار سنة ١٩٩٦. ويبلغ معدل البطالة الشامل نحو ٣٠٪ مع دخول نحو ٣٠٠ الف باحث جديد عن العمل الى سوق العمل سنوياً.

الأمر الذي يتوجب تحقيق نمو بمعدل ٧ أو ٨٪ لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وربما عدد قليل من العاطلين في الاجل الطويل. وسيكون النمو بهذا المعدل مطلوباً لسنوات عدة للنزول بمعدل البطالة الى مستوى يريح العباد والبلاد.

وحقق اجمالي الناتج المحلي الجزائري نمواً بنسبة ٤,٨٪ في سنة ١٩٩٥ بعد تقلصه بنسبة ١,٨٪ في سنة ١٩٩٤ ويتوقع المسؤولون ان يبلغ معدل النمو في سنة ١٩٩٧ نحو ٥٪.

واشار المسؤولون في خواتيم الشهر الماضي الى ان نحو ١٣٠ الف عامل سيفقدون وظائفهم في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ مع اعتزام الحكومة اغلاق نحو ٦٠ وحدة نصفها تقريباً بالقطاع الصناعي.

ويحرز القطاع غير النفطي بعض التقدم. فقد حققت الصادرات غير الهيدروكربونية عائداً بلغ ٨٨١ مليون دولار في السنة الماضية. وقبل عامين كان حجم عوائد صادرات القطاع ٣٠٠ مليون دولار فقط رغم ضخ مليارات الدولارات اليه. علق ديبلوماسي اوروبي زار الجزائر اخيراً، أن المشكلة الجوهرية في الجزائر هي ان بعض المسؤولين مازالوا متعلقين بالاقتصاد الموجه، اذ ضخوا مليارات الدولارات اليه خلال السنوات الست الماضية. ويعتقد البعض ان ضخ المزيد سيجعل الشركات الحكومية قادرة على التنافس. وهذا لن يحدث.

وتابع يقول: «يحتاجون لوضع تصور بما يريدون ان يصبحوا عليه بعد خمس سنوات على ان يواصلوا التحرك باتجاه تحقيق هذه الغاية».

■ مصر — الدكتور إسماعيل سلام حمل الى واشنطن مشاريع متكاملة

القاهرة تمد يدها الى الدول المانحة وتطلب ١,٥ مليار دولار للخدمات الصحية

□ الدكتور اسماعيل سلام، وزير الصحة، العائد للتو من واشنطن بعد اجتماعات مطولة فيها مع ممثلي «الإتحاد الاوروبي» ومؤسسات دولية اخرى، قال، انه وضع امام الذين اجتمع بهم طلب حكومة كمال الجنزوري من «البنك الدولي» ودول اوروبية مانحة، الحصول على ١,٥ مليار دولار لدعم خطط تطوير الخدمات الصحية حتى سنة ٢٠٠٢.

وكان الدكتور سلام، وقع مذكرة تفاهم مبدئية مع «البنك الدولي» تشمل المشاريع التي ستنفذها الحكومة في إطار استراتيجية صحية جديدة، مشيراً الى ان الدراسات اللازمة ستبدأ نهاية هذا الشهر وينتظر توقيعها من جانب الاطراف المعنيين في أيار/ مايو المقبل.

وقد قال من سمع عمن حضر اجتماعات واشنطن، أن الدكتور اسماعيل سلام تطرق الى دعم دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية في ضوء الدراسات الخاصة بابراز دور هذا القطاع في المجالات الصحية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار قال الوزير المصري، إن قطاع الخدمات الصحية والطبية سيخصص قريباً سعياً الى تحقيق خدمة جيدة. والدولة ستساند من يتقدم من رجال اعمال ومستثمرين لاقامة مشاريع طبية على غرار ما تم في اميركا واوروبا.

وكشف ان قطاع الخدمات الصحية الحكومي لم يعد قادراً على الوفاء بالتزاماته تجاه الناس.

وأوضح ان هناك مشروعاً ضخماً لانشاء مراكز عدة للاستشفاء تعتمد على العلاج بالتمارين وتنظيم رحلات، على ان تشكل مجموعة وزارية لتسيير العمل بالتعاون مع رجال اعمال ومستثمرين عرب واجانب.

ويدرس القطاع الخاص في مصر حالياً الدخول في اعمال الخدمات الصحية والطبية تاكيداً لرغبة حكومة كمال الجنزوري في تخصيص هذا القطاع قريباً.

ويرى خبراء على دراية، ان تدهور قطاع الخدمات الصحية يعود الى ضعف الانفاق الاستثماري الحكومي، علماً ان مصر تنفق اكثر من خمسة مليارات جنيه (١,٤ مليون دولار) سنوياً بينها ٦٦٪ فقط على الادوية.

من جهة اخرى، قال الدكتور سلام، انه بحث في اجتماع مع نظيرته الاميركية، اللبنانية الاصل، دونا شلالا اوجه التعاون المشترك. وسيصل من طرف الوزيرة شلالا الى القاهرة من سيقف على التطور الجاري لدرس التطور الجاري، فيما ستزور الوزيرة الاميركية مصر في غضون الشهرين المقبلين.

ونزل على اجتماعات واشنطن الكلام عن مشاريع وابحاث مشتركة في مجالات توفير الرعاية الصحية عموماً والطب الوقائي وتحديد الاولويات في مجال الخدمات الصحية.

وأكد الدكتور سلام ان الحكومة ثابتة في موقفها في شأن صناعات الدواء المحلية وانها لن تتخلى عن فترة السماح التي منحتها لها الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية للادوية وهي سنوات عشر تمتد حتى سنة ٢٠٠٤.

وهناك شركات ادوية دولية عدة تضغط على الادارة الاميركية من أجل مطالبة القاهرة بالتنفيذ الفوري للاتفاقية من دون انتظار انتهاء فترة السماح، الامر الذي يتخوف البعض من ان يؤدي الى رفع اسعار الدواء في مصر ويؤثر في اربا ح الشركات المصرية وانتاجها.

الملك الحسن الثاني يرضي الاسلاميين بالابتعاد عن اسرائيل

أخذ اليهود اسرائيلهم ولم ينل العرب رفاههم!

❐ إنتبهوا الى المغرب. إنتبهوا عن كثب، فما يجري هناك سلسلة مألوفة ومقلقة من الحوادث التي تتكشف في طول العالم العربي وعرضه وفي تركيا.

وتجري هذه الاحداث على النحو التالي:

إن الضغط على الحكومات العربية للانضمام الى الاقتصاد العالمي يجبر تلك الحكومات على خصخصة صناعات الدولة، وعلى التوقف عن ضمان وظائف لخريجي الجامعات وعلى رفع اسعار الخبز. واعادة التركيب هذه تؤدي الى فجوات كبيرة في المداخيل.

الخاسرون في هذه العملية ينزلون الى الشوارع او ينضمون زرافات ووحداناً الى المنظمات الاصولية الاسلامية. وتعبيراً عن هذا الإحباط يندد الخاسرون بعلاقة حكوماتهم مع اسرائيل لأن ذلك أفعل واوثق طريقة لمهاجمة النظام بسبب رفع اسعار الخبز. ويرد الحكام على ذلك بالابتعاد عن اسرائيل، لكنهم لا يخفضون اسعار الخبز.

والمغرب، *هو المختبر الامثل لهذا التفاعل، فمعاهدة السلام* المصرية – الاسرائيلية، نشأت في الاصل في محادثات سرية اقامها العاهل المغربي الملك الحسن الثاني. لكن في الأونة الاخيرة فترت العلاقات المغربية -الاسرائيلية، فقد كان رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو يرغب في زيارة المغرب بعد «اتفاق الخليل» مع الفلسطينيين، أسوة بأسلافه، لكنه لم يتلق الدعوة المنتظرة، وقد علل مسؤول مغربي ذلك بقوله:

«إننا لا نريد سياحة سياسية».

ومع ان رجال الاعمال الاسرائيليين مازالوا يعملون بحرية في المغرب، فإن المسؤولين المغاربة قد قاطعوا الاحتفال بعيد اسرائيل الوطني في السفارة الاسرائيلية غير الرسمية في الرباط، لكنهم حضروا بكثافة الاحتفال الايراني.

ومما لا شك فيه ان القصف الاسرائيلي للبنان في الربيع الماضي، وافتتاح نفق في القدس في السنة الماضية، قد عكرا مزاج الملك الحسن إزاء اسرائيل، ناهيك بالشارع المغربي.

إلا أن القصة تغور اعمق من ذلك، ففي خطوة بعيدة النظر وقع الحسن الثاني اخيراً اتفاقية مع «الاتحاد الاوروبي» تؤهل المغرب لعضوية منطقة التجارة الحرة الاوروبية على مدى سنوات عشر. وهذا سوف يجبر الزراعة والصناعة في المغرب على خفض التكاليف وتحسين النوعية لمجاراة المنافسة الاوروبية. ومع الاسف فإن المغرب لم يعكف بعد على الاعداد لهذا التنافس الشديد الوطأة، لأن مثل هذه الخطوات سوف تكون اما مؤلمة للغاية، وإما انها تسير باتجاه مضاد للمصالح المترسخة في البلاد.

فالمغرب الذي مازالت نسبة الامية فيه ٥٠٪ يضم مئات القرى التي تفتقر الى الماء الجاري او الكهرباء، وتلك المشاريع الحكومية التي شملتها الخصخصة، تسيطر عليها في غالبيتها النخب الاقتصادية ذاتها، وهي نخب مرتبطة بالقصر الملكي وتهيمن على احتكارات الدولة، مما يفسر كيف ان ٣٪ من السكان فقط تسيطر على ٨٥٪ من الثروة الوطنية.

أما الجامعات المغربية التي تقوم على أسوأ نظم التعليم الاشتراكية والفرنسية فإنها تخرج كل سنة اعداداً كبيرة من الخريجين الذين لا يجدون وظائف في البلاد ويفتقرون الى المهارات التقنية والإبداعية بحيث انه بات في المغرب الآن «اتحاد لخريجي الجامعات العاطلين عن العمل».

ومع خفض الدعم الحكومي للسلع الاساسية والخدمات، فإن تيار التململ الاقتصادي يتوسع ويتعمق.

وقد قال لي محمد الدجار، رئيس تحرير جريدة «الميثاق» المعتدلة:

«إننا نمر الآن في مرحلة بشاعة السوق اذ يشعر الناس انهم مهملون من الحكومة متروكون لأقدارهم من غير وجود شبكة للرعاية».

لقد بررت الانظمة العربية السلام مع اسرائيل بالقول، بأن السلام سوف يؤدي الى الإستثمار، والى عوائد كبيرة على المجتمع العربي، لكن احد الاسلاميين قال لي تعليقاً على ذلك:

«هكذا أخذ اليهود اسرائيل لكننا لم نحصل على الرفاه قط».

وليس مفاجئاً ان المنظمات الاسلامية في المغرب، وهي منظمات شديدة العداء لإسرائيل، قد استغلت الوضع المتململ متصدية لقيادة الاحتجاجات الاجتماعية. وقد قام الطلاب بقياداتهم الإسلامية اخيراً بالاشتباك مع الشرطة احتجاجاً على عدم وجود وسائل نقل كافية بين الدار البيضاء وبين جامعة الملك الحسن الثاني.

صحيح أن المغرب مازال بعيداً عن التحول الى جزائر ثانية، لكن الاسلاميين الآن يسيطرون عملياً على جميع الاتحادات الطالبية المغربية ويمتدون الى الاتحادات العمالية والروابط المهنية، وفي اي انتخابات حرة تجري في المغرب، سوف يحققون نتائج جيدة.

إن الملك الحسن الثاني، لا يستطيع تجاهل هذه المشاعر، الامر الذي جعل احد الاسرائيليين المقيمين في المغرب وتربطه علاقات جيدة بالمسؤولين، يقول:

«إن الوقت لا يعمل لصالحنا، فالزعماء العرب الذين قادوا عملية السلام تقدموا في السن وباتت اوضاعهم مهزوزة، وبالتالي باتوا ميالين الى تجنب المخاطر، فالحكومة المغربية الآن تتنافس مع الاسلاميين، وهي حذرة من دفع هذه الظاهرة الى التفاقم. فقد كان سيئاً وشاقاً عليهم ضرب الاسلاميين بالعصي، ولذا فليسوا بحاجة الى استفزازهم اكثر من خلال تعميق علاقاتهم مع اسرائيل».

واضاف يقول:

«إسرائيل والمغرب لم يعقدا قرانهما قط، كنا دائماً في مرحلة الخطوبة، وهي خطوبة امتدت طويلاً والآن لست متأكداً من ان القران قد يعقد».

طوماس فريدمان
عن «نيويورك تايمز»

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

الرعب الاقتصادي

❐ مدام فيفيان فورستر كاتبة روائية فرنسية وليست كاتبة اقتصادية مع أن والدها كان رجلاً مصرفياً. لكن روايتها الأخيرة «الرعب الاقتصادي»، تثير الآن جدلاً اقتصادياً واسعاً في أوروبا، لأنها وليدة مأساة شخصية لها مدلولات اجتماعية. فقد انتحر ابنها البالغ من العمر ٢٤ سنة قبل أربع سنوات لأنه فشل في العثور على عمل في أي مجال سعى اليه بسبب حالة البطالة المتفشية في فرنسا.

وقد فاز كتاب مدام فورستر في الأونة الأخيرة بجائزة «ميديتشي» وبات من أكثر الكتب مبيعاً في أنحاء كثيرة في العالم بحيث جرى إصدار ١١ طبعة منه منذ صدوره قبل ستة أشهر، لكنه لن يكون رائجاً كثيراً في أميركا وبريطانيا، وإن كان تقدم لائحة الكتب الأكثر مبيعاً في كندا، لأنه يحمل حملة شعواء ضد الفكر الاقتصادي الأنكلو – ساكسوني والنزعة الاقتصادية العالمية أو «العولمة» حسب التعبير الدارج.

وفي رأي مدام فورستر أن المستويات المتدنية نسبياً للبطالة في أميركا وبريطانيا لا تجعل النظام الاقتصادي الأنكلو – ساكسوني أفضل وأرفع، بل هي تؤكد أن إصرار فرنسا على رفض تقليد التوجهات الأنكلو – ساكسونية هو من علائم تفوق الفضائل الفرنسية. وتقول في ذلك: «إن رفضنا السير في هذا الطريق امر مشرف، بل هو كل ما تبقى لنا من ناحية الشرف»!

وتنتقد مدام فورستر الخطاب السياسي – الاقتصادي للرئيس الأميركي بيل كلينتون لأنه موجه لجعل العاطلين عن العمل يشعرون بالذنب لعدم تمكنهم من إيجاد عمل. وقد اعتبرت الأوساط الثقافية الفرنسية كتاب «الرعب الاقتصادي» لمدام فورستر طبعة منقحة ومزيدة ومحدثة عن افكار *كارل ماركس*، وخصوصاً لجهة توجه العالم الانكلو – ساكسوني *الى اعتبار* الربح المالي هو الغاية الأولى والأخيرة للبشر. وقد اعتبرت أن الحضارة الإنسانية كما نعرفها حتى الآن بلغت نهايتها لأن فكرة الأسواق الحرة تلغي قيمة العمل وتنشر البطالة، بحيث باتت البطالة هي القاعدة لا الاستثناء بفعل النظام الجديد الذي يضحي بكل شيء من أجل الربح. وتعبر مدام فورستر عن ذلك بقولها: «من أجل توليد الربح بات الجنس البشري برمته، ولأول مرة في التاريخ، غير ضروري ولازم لتسيير العالم»!

الطلب بدل العرض

❐ لكن في العالم الأنكلو – ساكسوني أيضاً تنشا أفكار اقتصادية معارضة للتوجهات التي بدأتها في بريطانيا الليدي ثاتشر في الثمانينات وتلتقي في نواح عديدة مع أفكار مدام فورستر يبدو أن الكاتبة الفرنسية لم تطلع عليها. ومن ذلك كتاب البروفسور جون غريف سميث في جامعة كامبريدج بعنوان «العمالة الكاملة: خيانة عهد». وفي هذا الكتاب يشن البروفسور سميث هجوماً صاعقاً ضد التوجهات الجديدة التي تعتبر الأيدي العاملة مجرد سلعة كبقية السلع في السوق، بسبب الفكر الاقتصادي القائم على «جهة العرض» داعياً الى التركيز على جهة الطلب. فإذا كانت أجور ورواتب العمال تشكل كلفة عالية على الشركات، فإن تلك الأجور والرواتب تشكل مصدراً للطلب على منتوجات تلك الشركات وغيرها من السلع والخدمات.

ويشدد البروفسور سميث في كتابه على ضرورة توجه الحكومات الى إصدار ميزانيات متوازنة لأن هبوط الاستهلاك بفعل البطالة المتزايدة يقلص حجم الضرائب التي تستوفيها الحكومة ويزيد من نفقاتها، كما إنه يزيد من نفقات الشركات في المجالات الأخرى غير الأجور من حيث زيادة التقديمات لمواجهة كلفة البطالة، معتبراً أن ذلك طريقة ملتوية ومنحرفة للتعويض عن النقص في الاستهلاك بتسريح العمال، وهو نقص ناشيء في الأصل من تلك التسريحات، مما يشكل مفارقة كان ممكناً عدم الوقوع فيها بتجليس الفكر الاقتصادي المنحرف الذي قامت عليه.

وبالإضافة الى دعوته الى ميزانية متوازنة للحكومة، يرى البروفسور سميث ضرورة استقلالية البنك المركزي عن الحكومة وحصر مهمة مكافحة التضخم به عن طريق أسعار الفائدة فقط، كما يدعو الى اعتبار البطالة مشكلة في سوق العمل. لكن أهم ما قال به البروفسور سميث إنه من غير الممكن معالجة المشكلة جذرياً إلا من خلال الوحدة الأوروبية وقيام حكومة أوروبية اتحادية تتولى وحدها مهام الشؤون الخارجية والدفاع، غير أنه ينتقد التوجهات الأوروبية الراهنة من خلال معاهدة «ماستريخت»، التي أعطت الأولوية لإصدار عملة أوروبية موحدة، قائلاً إن العملة الموحدة يجب أن تكون النتيجة النهائية للخطوات الاتحادية لا بدايتها. فالأفضلية، في رأيه، يجب أن تتركز على مشكلة البطالة وإيجاد فرص العمل على الصعيد الأوروبي كله.

وما يهمنا من أفكار البروفسور سميث بالنسبة الى الحالة اللبنانية، أن استمرار الحكومة في إصدار السندات لتغطية عجز الميزانية سوف يؤدي عاجلاً او آجلاً الى المضاربة على العملة مما سيؤدي في النتيجة الى زعزعة الاستقرار المالي والضرر الاقتصادي.

لكن ما العمل إزاء «خيانة العهد»، وهي العبارة التي اختارها البروفسور سميث عنواناً لكتابه!

ميزانية ١٩٩٧ في السعودية تشيع مزاجاً متفائلاً

تأجيل الإصلاحات يهدد إمكانية النمو

❐ أتاحت الزيادة الطارئة في العائدات النفطية للمملكة العربية السعودية سنة ١٩٩٦، وهي الاقتصاد الاكبر في الخليج، ترتيب اوضاعها المالية، بحيث حققت فائضاً في الحساب الجاري لأول مرة منذ اكثر من سنوات عشر، فتجددت الثقة بأحوالها الاقتصادية المرجوة.

ففي ميزانيتها المعلنة اخيراً لسنة ١٩٩٧ اظهرت المملكة اوجه استخدامها لجانب من الاموال الطارئة وقدرها ١٢ مليار دولار، كما اعطت بعض الملامح حول استراتيجيتها المستقبلية.

وفي حين ان الميزانيات السعودية هي ميزانيات غامضة تقليدياً وتفتقر الى التفاصيل، (حوالى ٥٠٪ من الانفاق في الميزانية غير محدد)، فإن الارقام توحي بأن طفرة ١٩٩٦ في العائدات الفعلية سوف تبقى مستقرة سنة ١٩٩٧، حيث يتوقع المحللون ان تبقى اسعار النفط كما كانت عليه في السنة الماضية.

فالتوقعات في الميزانية الجديدة تشير الى هبوط بسيط في العائدات الفعلية بنسبة ٧,٣٪ عن الارقام الفعلية للسنة الماضية. فيبقى فيها عجز مقداره ١٧ مليار ريال (٤,٥ مليار دولار)، وهو أدنى عجز تشهده البلاد منذ الثمانينات، ويشكل اقل من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع ان التقلبات في سوق النفط، قد قلبت هذه التوقعات، إلا ان المحللين ينظرون الى الميزانية الجديدة نظرة ايجابية، وخصوصاً بالنسبة الى أوضاع القطاع الخاص.

فالزيادة الطارئة في العائدات قد ساعدت على إزالة بعض المشكلات المالية المقلقة للحكومة، ذلك ان المدفوعات المعلن عنها للمزارعين وللمقاولين وقدرها ٢٢ مليار ريال (٦ مليارات دولار) قد حلحلت قضية المتأخرات التي طال اجلها بحيث ان ما تبقى من تلك المتأخرات وقدره ملياران من الدولارات بات هين المعالجة. والسؤال الآن، والمالية السعودية تبدو على ما يرام ،هو ما إذا كان ذلك مجرد هدوء قبل عاصفة اخرى من الانفاق الزائد والعجز المضني!

إن بعض المحللين يذهب الى القول بأن الزيادات الطارئة في العائدات ما هو إلا تأجيل للقرارات الصعبة وللاصلاحات البنيوية الجدية المطلوبة في الاقتصاد السعودي. ذلك ان بعض القضايا الشائكة مثل «الخصخصة»، ومستويات الدعم العالية، والتخفيضات الشديدة في الانفاق، وفرض ضرائب جديدة، قد ارجئت على ما يبدو مع هذه البحبوحة الطارئة، لكنها مازالت بحاجة ملحة الى المعالجة.

وهناك آخرون يشيرون الى ان الحكومة السعودية قد تعلمت دروساً قاسية من تسيير احوالها من خلال عجوزات كبيرة.

وفي حين ان حظوظ المملكة العربية السعودية، تبقى مرتبطة بالتغيرات في اسعار النفط، فإنها دخلت سنة ١٩٩٧ بمزاج متفائل على أمل قيام مشاريع جديدة وفرص اكبر للقطاع المصرفي.

إن هذه السنة قد تكون جيدة، لكن النمو المستدام لن يحصل طالما ارجئت الاصلاحات البنيوية المطلوبة.

الميزانيات السعودية ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧
(بمليارات الريالات)

	١٩٩٥ (فعلي)	١٩٩٦ (مقدرة)	١٩٩٦ (فعلي)	١٩٩٧ (مقدرة)
العائدات	١٤٥	١٣١	١٧٧	١٦٤
النفقات	١٦٩	١٥٠	١٩٤	١٨١
العجز	٢٤	١٩	١٧	١٧

عن «ذي بانكر»

نظرية صامويل هانتنغتون حول صراع الحضارات

مصلحة الغرب وقف التدخل لفض النزاعات بين الشعوب الاخرى!

❒ من أهم القضايا التي شغلت الفكر العالمي في الآونة الاخيرة منذ انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الشيوعية، مسألة صراع الحضارات التي طرحها المفكر الاميركي صامويل هانتنغتون في كتابه المتميز بعنوان: «صراع الحضارات واعادة تشكيل النظام العالمي» الذي نشر اخيراً.

وقد أخذت الفكرة التي طرحها هانتنغتون حيزاً كبيراً من المناقشات والتعليقات والدراسات، التي مازالت تصدر الى الآن حول الموضوع، والاهم من ذلك ان تلك الفكرة اخذت منحى مختلفاً عن المنحى الذي أثاره اميركي آخر من اصل ياباني هو فرنسيس فوكوياما، في اطروحته المشهورة بعنوان: «نهاية التاريخ» حيث مجد فوكوياما الانتصار الهائل للغرب ضد الشيوعية، مشيراً الى ان العالم سوف يعاد تشكيله على صورة الغرب ومثاله، وقد تجاوز في ذلك مجرد التفاؤل الى نشوة الانتصار الاخاذ.

أما هانتنغتون فإنه لا يرى انتصاراً للغرب في ما جرى بل يذهب الى ان الغرب ما بلغ ذروة قوته بل هو آخذ في الانحدار، معتبراً أن خطوط الصراع في العالم المقبل سوف تكون خطوطاً حضارية في عالم متعدد الحضارات، منها الصينية والغربية واليابانية والهندوسية والاسلامية واللاتينية الاميركية والارثوذكسية وربما... الإفريقية.

ويرى هانتنغتون ايضاً، ان الحضارة الغربية وهي الآن في وضع دفاعي ليست حضارة عالمية، كما يحلو لبعض الغربيين ان يدعي في اعقاب الانتصار على الشيوعية، بل هي حضارة خصوصية لها حدود معينة وأوصاف محددة. وبالتالي، فانها تختلف عن بعض الحضارات الاخرى، وخصوصاً الحضارة الاسلامية التي تدعي ان لها رسالة عالمية. وانطلاقاً من ذلك يدعو هانتنغتون الغرب الى تركيز اهتمامه على الدفاع عن مصالحه واحياء مراكز نهضته والتخلي عن التعاطي في الشؤون العالمية والصراعات الاقليمية والمحلية في المناطق الاخرى إلا اذا كان لها انعكاس مباشر على مصالحه.

وقد تركزت الانتقادات الاساسية لنظرية هانتنغتون حول فكرة الصراع ذاتها، على أساس ان الحضارات من طبيعتها ان تتعاون وتتقابس. اما المصالح وحدها هي التي تتصارع. ولا ينفي هانتنغتون إمكانية التعاون والتقابس بين الحضارات، لكنه يرى بعداً حضارياً في صراع المصالح.

مقومات غربية الغرب

يرى هانتنغتون ان هنالك خصائص مميزة في الحضارة الغربية تشكلت على مدى مئات السنين قبل الحداثة الغربية.

فما هي هذه الخصائص:

● **الارث الكلاسيكي:** يطلق هانتنغتون على الحضارة الغربية المعاصرة أنها حضارة الجيل الثالث الموروثة من حضارات سابقة بما في ذلك الحضارة الكلاسيكية المتعددة الاصول، ومنها الفلسفة والعقلانية الاغريقية والقانون الروماني واللاتينية والمسيحية. ومع أن الحضارة الاسلامية والحضارة الارثوذكسية قد ورثتا أيضاً الحضارة الكلاسيكية، فإن ذلك لم يبلغ درجة اقتباس الغرب منها.

● **المسيحية الغربية:** ان المسيحية الغربية، الكاثوليكية اولاً ثم البروتستانتية، هي أهم خاصية تاريخية بعينها في الحضارة الغربية. ففي السنوات الألف الاولى من الحقبة المسيحية، كانت الحضارة الغربية تسمى المسيحية الغربية، إذ كان هنالك مفهوم متطور جداً للمجتمعات بين الشعوب المسيحية الغربية مما جعل تلك المجتمعات تشعر بتميزها عن الاتراك والعرب والبيزنطيين وغيرهم. كما إن العنصر الديني في إندفاع الغرب الى التوسع العالمي في القرن السادس عشر، كانت له ابعاد دينية بالاضافة الى الابعاد المادية. فالحركات الاصلاحية والمضادة للاصلاح وانقسام المسيحية الغربية الى بروتستانتية وكاثوليكية وما أدى إليه ذلك من نتائج سياسية وفكرية، هو ايضاً من المعالم المميزة للتاريخ الغربي، وهي غائبة تماماً عن الارثوذكسية الشرقية ومنعزلة عن تجربة اميركا اللاتينية.

● **اللغات الاوروبية:** يقول هانتنغتون إن اللغة هي العنصر الثاني بعد الدين الذي يميز شعباً موحد الحضارة عن غيره، ويختلف الغرب عن معظم الحضارات الاخرى في تعدد لغاته. اما الحضارات الاخرى فلها لغة واحدة، مثل اليابانية والهندية والمندارينية الصينية والروسية والعربية.

● **فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية:** يقول هانتنغتون، ان التاريخ الغربي كله شهد قيام الكنيسة، ثم الكنائس المتعددة، منفصلة عن الدولة. وهكذا سادت في الثقافة الغربية ثنائية واضحة، أحياناً تدعى «الله والقيصر» او «الكنيسة والدولة» او «السلطة الروحية والسلطة الزمنية». والحضارة الهندية وحدها بين الحضارات الاخرى شهدت مثل هذا الفصل الواضح بين الدين والسياسة. ففي الاسلام «الله» هو «القيصر»، وفي الصين واليابان «القيصر» هو «الله»، وفي الارثوذكسية «الله» هو شريك صغير مع «القيصر». وهذا الفصل بين الدين والدولة الذي يميز الحضارة الغربية لم تشهد مثله الحضارات الاخرى. إذ ان هذا الفصل في السلطات اسهم اسهاماً لا يقاس من حيث نشوء وتطور الحرية في الغرب.

● **حكم القانون:** إن مفهوم مركزية القانون في الوجود المتحضر موروث عن الرومان، وقد طور المفكرون في العصور الوسطى فكرة القانون الطبيعي التي كان على الملوك بموجبها ان يمارسوا سلطتهم، وتطور في انكلترا القانون العام. وهذا التقليد من حيث حكم القانون هو الذي أرسى اساس الحكم الدستوري وحماية حقوق الانسان بما في ذلك حقوق التملك في وجه ممارسة السلطة الاعتباطية. اما في الحضارات الاخرى فلم تكن للقانون مثل هذه الاهمية في تشكيل الافكار والسلوك.

● **التعددية الاجتماعية والمجتمع المدني:** كان المجتمع الغربي تاريخياً مجتمعاً تعددياً، وهنا يستشهد هانتنغتون بمقولة كارل دويتش من حيث ان ما يميز الغرب هو:

«نشوء واستمرار تجمعات مستقلة متنوعة لا تقوم على علاقات الدم او الزواج. ففي البداية، وتحديداً في القرنين السادس والسابع شملت تلك المجموعات الاديرة والرهبانيات والمنظمات الحرفية. لكنها فيما بعد توسعت لتشمل جمعيات وروابط مختلفة. ومنذ أكثر من ألف سنة قام في الغرب مجتمع مدني ميزه عن الحضارات الاخرى.

● **الهيئات التمثيلية:** يقول هانتنغتون ان التعددية الاجتماعية ادت الى نشوء برلمانات ومؤسسات تمثيلية وغيرها في وقت مبكر لتمثل مصالح شرائح مختلفة من المجتمعات الغربية مثل الارستقراطية ورجال الدين والتجار وغيرهم من التجمعات، وقدمت هذه الهيئات اشكالاً من التمثيل، تحولت في سياق التحديث الى المؤسسات الراهنة للديموقراطية العصرية، وليست في العالم اليوم حضارة اخرى لديها مثل هذا الارث من الهيئات التمثيلية تعود الى ألف سنة. كذلك نشأت فكرة الحكم المحلي في المدن والمناطق، انطلاقاً من المدن الايطالية، فاكتمل التمثيل على المستوى الوطني بقدر من الاستقلالية على المستوى المحلي بشكل لم تشهده اي منطقة أخرى من العالم.

● **الفردية:** ان تلك المعالم السابق ذكرها في الحضارة الغربية اسهمت في بروز شعور بالفردية، وبالتالي بنشوء تقاليد ترعى حرمة الحقوق الانسانية والحريات الفردية، وهو شيء فريد من نوعه بين المجتمعات المتحضرة.

التميز كلي لا جزئي

ان ما ذكره هانتنغتون في هذا السياق لا يشكل مجمل العناصر للحضارة الغربية، وهو يقر بأن ما ذهب إليه لا يقصد به ان كل تلك الخصائص كانت دائماً وفي كل مكان موجودة في المجتمع الغربي. ويضرب مثلاً على ذلك، انظمة الحكم الاستبدادي المطلق، التي مرت في تاريخ الغرب متجاهلة حكم القانون، ومعلقة الهيئات التمثيلية.

وهو يقول ايضاً، انه لا يقصد ان أياً من تلك الخصائص لم يظهر في الحضارات الاخرى، بل يقر أنها ظهرت، ومثاله على ذلك القرآن وحكم الشريعة كقانون اساسي في المجتمعات الاسلامية، وكذلك وجود نظام الطبقات الاجتماعية في اليابان والهند كما في الغرب.

وما يؤكده هانتنغتون في نظريته هذه ان كل عامل من العوامل المذكورة بمفرده لا يشكل وحده خاصية مميزة ينفرد بها الغرب، لكنها في مجموعها تشكل مثل هذه الفرادة، باعتبار ان تلك المفاهيم والممارسات والمؤسسات سادت في الغرب اكثر مما سادت في اي حضارة اخرى، وهي تشكل عصب الاستمرارية الاساسية للحضارة الغربية. إنها على حد قوله تمثل ما هو غربي، وليس ما هو عصري في الغرب.

تقليد الغرب

يحاول هانتنغتون في نظريته الاجابة عن سؤال مهم حول ما إذا كانت الشعوب الاخرى تستطيع تقليد الغرب، (راجع معالجة برنارد لويس لهذه المسألة على الصفحتين ١٤ ـ ١٥)، ثم يتساءل هل يتوجب على المجتمعات غير الغربية من اجل تحديث نفسها ان تتخلى عن ثقافاتها الخاصة وتتبنى العناصر الاساسية في الثقافة الغربية؟

ويجيب عن هذا السؤال بقوله، انه من وقت الى آخر يظهر زعماء وقادة في تلك المجتمعات يعتقدون ان تقليد الغرب امر لازم، ويضرب على ذلك مثلاً ببطرس الاكبر في روسيا ومصطفى كمال اتاتورك في تركيا، عندما ازمعا على تحديث بلديهما، على اساس القناعة بأن ذلك يعني تبني الثقافة الغربية الى درجة ابدال الزي الوطني التقليدي بالازياء الغربية.

لكنهما في هذا السياق، أقاما بلدين منشطرين غير واثقين من هويتهما الثقافية، فضلاً عن ان المستوردات الثقافية الغربية لم تسعفهما كثيراً في سعيهما الى التحديث. أما ما حدث على نحو أوسع في انحاء اخرى من العالم ان زعماء المجتمعات غير الغربية نهجوا نهج التحديث رافضين التغريب.

ويضرب على ذلك مثلاً اليابان وسنغافورا وتايوان والمملكة العربية السعودية والى حد ما ايران حيث يجري تحديث المجتمعات من غير ان تتحول الى مجتمعات غربية. وكذلك الامر بالنسبة الى الصين.

ويؤكد هانتنغتون، انه كانت هنالك دائماً عمليات تفاعل وتقابس واستعارة بين الحضارات وهذه تتزايد مع انتشار وسائل الاتصالات والمواصلات الحديثة. فمعظم الحضارات العالمية الكبرى، عاشت الف سنة على الاقل، واكثر من ذلك في بعض الحالات. وهنالك ما يثبت ان تلك الحضارات استعارت من بعضها البعض بغية تعزيز حظوظها في البقاء. فقد أخذت الصين البوذية من الهند، لكن ذلك لم يؤد الى تهنيد الصين، بل الى تصيين البوذية، لأن الصينيين تبنوا البوذية لاغراضهم واحتياجاتهم الخاصة. وقد هزم الصينيون حتى الآن جميع الجهود الغربية الكثيفة والحثيثة لتحويلهم الى المسيحية، واذا قدر للصين ان تتبنى المسيحية في يوم من الايام، فانه من المرجح ان تكيفها على نحو مؤات لتعزيز وتمتين العرى المستمرة للثقافة الصينية.

ويقول هانتنغتون، ان العرب المسلمين في القرون الماضية اخذوا ايضاً وثمنوا واستخدموا الارث الهيليني لمنفعتهم الخاصة مهتمين في الاساس باستعارة اشكال خارجية معينة او نواح فنية، وعرفوا كيف يصرفون النظر عن جميع العناصر المؤلفة للجسم الاغريقي بكامله بما يتضارب مع «الحقيقة» كما أرسيت في المفاهيم والمناهج القرانية الاساسية. ونحت اليابان ايضاً مثل هذا المنحى، حيث يمتص المجتمع الياباني عناصر مختارة من الثقافة الغربية ليستخدمها في تعزيز هويته الثقافية الخاصة.

ويستشهد هانتنغتون بالمؤرخ الفرنسي فرنان بروديل القائل بانه تفكير طفولي الإعتقاد بأن انتصار وتفوق حضارة بمفردها سوف يؤدي الى انتهاء تعددية الثقافات المتجسدة لقرون عديدة في الحضارات العالمية الكبرى.

الردة الثقافية

يقول هانتنغتون، ان التحديث والتنمية الاقتصادية لا يقتضيان ولا ينتجان تغريباً ثقافياً، بل يذهب الى عكس ذلك بقوله، ان التحديث والتنمية الاقتصادية يشجعان على بعث وتجديد الالتزام بالثقافات المحلية. فما تؤدي إليه هذه العملية من انتقال للسكان الى المدن، والى أوضاع اجتماعية ومهنية جديدة انها تفك عرى الارتباط التقليدية المحلية وتشيع مشاعر الاغتراب مما يخلق ازمة هوية يجدون جوابها غالباً في الدين. فالإحياء الديني على المستوى العالمي، في رأيه، هو نتيجة مباشرة للتحديث. وهو في المجتمعات غير الغربية يتخذ بالضرورة قالباً معادياً للغرب، رافضاً في بعض الحالات الثقافة الغربية لأنها مسيحية ومزعزعة للتقاليد السائدة، وفي حالات اخرى لانها علمانية ومنحلة.

إن العودة الى التقاليد المحلية في رأي هانتنغتون ملحوظة بأوضح وجوهها في المجتمعات الاسلامية والآسيوية. فاليقظة الاسلامية عبرت عن نفسها في كل بلد مسلم في العالم، وفي كل تلك البلدان تقريباً اصبحت اليقظة الاسلامية حركة اجتماعية وثقافية وفكرية رئيسية، وكان لها تأثير عميق على السياسة.

ويقول هانتنغتون، إن البلدان الاسلامية كلها في سنة ١٩٩٦ أصبحت اسلامية في تطلعاتها وممارساتها ومؤسساتها اكثر مما كانت قبل ١٥ سنة. ففي البلدان التي لا تشكل فيها القوى السياسية الاسلامية نظام الحكم، فإنها من دون استثناء تهيمن او حتى تحتكر المعارضة للحكم.

وفي طول العالم الاسلامي وعرضه تبدي الشعوب هناك رد فعل ضد «التسميم» الغربي للمجتمعات الاسلامية.

ويقول هانتنغتون، إن الاعتقاد بأن على الشعوب غير الغربية ان تتبنى القيم والمؤسسات والثقافة الغربية، اذ ا اخذ على محمل الجد، هو امر غير اخلاقي في مدلولاته. فالامتداد العالمي للقوة الاوروبية في اواخر القرن التاسع عشر، والهيمنة العالمية للولايات المتحدة في النصف الثاني للقرن العشرين، نشرتا نواح عديدة من الحضارة الغربية حول العالم. لكن العالمية الاوروبية لم تعد قائمة، والهيمنة الاميركية آخذة في الانحسار ولو بسبب عدم الحاجة إليها لحماية الولايات المتحدة ضد الخطر السوفياتي في الحرب الباردة، فالثقافة تتبع القوة، واذا كان للمجتمعات غير الغربية ان تتشكل مرة ثانية بفعل الثقافة الغربية فان ذلك لن يحدث إلا نتيجة توسع واستخدام القوة الغربية.

والامبريالية هي النتيجة الحتمية والمنطقية للعالمية، وان كان قليلون من دعاة العالمية يدعمون التوجه العسكري والقمع القسري اللازم لتحقيق اهدافهم.

يضاف الى ذلك ان الغرب كحضارة ناضجة لم تعد لديه الديناميكية الاقتصادية او السكانية اللازمة لفرض ارادته على المجتمعات الاخرى، وأي جهد في هذا الاتجاه يأتي معاكساً للقيم الغربية من حيث تقرير المصير والديموقراطية. وفي الوقت الذي بدأت الحضارات الآسيوية والاسلامية تؤكد النزعة العالمية لثقافتها، فإن الغربيين سوف يدركون العلاقة بين العالمية والامبريالية ليقدروا فضائل العالم التعددي.

إنهاض الغرب

يقول هانتنغتون انه قد حان الوقت لتخلي الغرب عن وهم العالمية والانصراف لتعزيز قوته وتماسكه وحيوية حضارته في عالم متعدد الحضارات، لأن مصالح الغرب لا يخدمها التدخل الكثير في نزاعات الشعوب الاخرى.

ففي الحقبة المطلة على العالم تقع المسؤولية الرئيسية في احتواء وحل النزاعات الاقليمية على عاتق الدول الرئيسية في الحضارات المهيمنة في تلك المناطق. ففي عالم متعدد الأقطاب متعدد الحضارات تنحصر مسؤولية الغرب في تأمين مصالحه الخاصة، لا في دعم مصالح الشعوب الاخرى، ولا في محاولة فض النزاعات بين الشعوب الاخرى حيث لا يكون لها تأثير يذكر على الغرب. ويتوقف مستقبل الغرب في جانب كثير منه على وحدته، بعدما تجاوزت الحضارة الغربية مرحلة الدول المتحاربة فيها متجهة الى مرحلتها العالمية غير المكتملة بعد، حيث دول الغرب تتجمع في دولتين شبه عالميتين هما: اوروبا واميركا الشمالية، اللتان تربطهما معاً شبكة استثنائية معقدة من الروابط المؤسسية الرسمية وغير الرسمية. فالدول العالمية للحضارات السابقة كانت امبراطوريات، لكن لما كانت الديموقراطية هي الشكل السياسي للحضارة الغربية فان الدولة العالمية الناشئة في الحضارة الغربية لن تكون امبراطورية بل مجمعاً من الوحدات والاتحادات والانظمة العالمية.

ويخلص الى القول، ان مشكلة الغرب في هذه الحالة هي الحفاظ على ديناميكيته وتعزيز تماسكه، ويرى ان وحدة الغرب تتوقف على الاحداث في الولايات المتحدة اكثر منها على تلك المنتظرة في اوروبا.

■ تقارير

«النمور الجديدة» تخرج من عرينها

الإستثمارات الآسيوية تتدفق على الأسواق الأوروبية!

❑ أصدرت منظمة «أونكتاد» التابعة للامم المتحدة، هذا الشهر تقريراً حول الاستثمارات الآسيوية المباشرة في الاتحاد الاوروبي بعنوان: «المشاركة في الديناميكية الآسيوية»، تضمن عرضاً نظرياً واحصائياً شاملاً حول حتمية تزايد الاستثمارات الآسيوية المباشرة في الاتحاد الاوروبي، نظراً الى ان اوروبا تشكل اكبر سوق بمفرده في العالم للسلع والخدمات واكبر منطقة في العالم مضيفة للإستثمارات الاجنبية، وهي تعد بأن تصبح اكبر مما هي عليه الآن عندما تشمل عضوية الاتحاد عدة بلدان في اوروبا الوسطى والشرقية، كما إن اوروبا كما يقول التقرير، هي مستودع كبير للموجودات والقابليات التكنولوجية الحديثة، وبالتالي فإن المستثمرين في العالم مضطرون الى الاخذ بالاعتبار مزايا وجودهم في اوروبا سواء من وجهة نظر تعزيز تنافسيتهم ومن جهة، تنويع محافظ استثماراتهم.

إن معظم الاستثمارات الآسيوية، بقيت حتى وقت قريب محصورة ومتركزة في شرق وجنوب شرق أسيا، حيث تلقت تلك المناطق حوالى سبعة اعشار الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة إليها. بل إن الاستثمارات الآسيوية الوافدة الى المنطقة الآسيوية ذاتها كانت اكبر بكثير من تلك الوافدة من أوروبا او الولايات المتحدة. اما التدفقات الآسيوية الى خارج أسيا، فقد كان القسط الاكبر منها من نصيب اميركا الشمالية فلم ينل الإتحاد الأوروبي منها بين ١٩٩٠ و١٩٩٣ سوى نسبة ٥٪ فقط.

الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى الإتحاد الاوروبي ١٩٨٠-١٩٩٥ (بملايين الدولارات)

البلد	متوسط التدفقات السنوية		
	١٩٨٠-١٩٩٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٥
النمسا	٢١٣	٤٥٤	٨٧٤
بلجيكا ولوكسمبورغ	١١٨٩	٤٦٧٣	٩٥٩٤
الدانمارك	٨٢	٥٩٥	٢٥٣٠
فنلندا	٧٧	٤٨٩	٦٨٤
فرنسا	٢٣٤٣	٨٠٧٥	١٩٠٠١
المانيا	٩١٠	٢٥٣٤	٢٥٤٤
اليونان	٥٠٠	٧٦٤	١٠٢٥
ايرلندا	١٩٨	٦٥	٩٤
ايطاليا	٩٨٤	٣٨٧٦	٣١٦٠
هولندا	١٦٤٧	٦٣٧٠	٦٩٤٢
البرتغال	١٨٢	١١٩٥	١٦٩٦
اسبانيا	١٧٢٤	٧٤٩١	١٣٠٠٥
السويد	٢٨٣	١٤٣٨	٦٠١٥
بريطانيا	٥٣٢٧	٢١٦٣٣	١٧١٢٢
المجموع للاتحاد الاوروبي	١٥٦٥٨	٩٥٦٥٠	٢١٥٨٦
المجموع العالمي	٥٥٥٤٣	١٥٦٤٦٧	٢١٥٩٧١

لماذا الاستثمار في اوروبا؟

إن الشركات الآسيوية بما لديها من فائض مالي نتيجة النسبة العالية من الإدخار في المجتمعات الآسيوية أخذت تشعر بأهمية وجودها في الأسواق الاوروبية، ومن العوامل التي جعلتها تعترف وتقبل هي وحكوماتها مزايا ومنافع الاستثمار في اوروبا، موقع القارة الاوروبية المناسب والتنافسية العالية والقدرات الصناعية والتكنولوجية المتطورة، فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبي هو اكبر منطقة في العالم، جاذبية للاستثمارات الخارجية. فقد استطاع الاتحاد الاوروبي سنة ١٩٩٥ امتصاص ٣٨٪ من تدفقات الرساميل العالمية و ٣٩٪ من مجمل إصدارات الاسهم. وهذه النسبة من الاصدارات تبلغ ضعف اصدارات الولايات المتحدة التي تعتبر ثاني اكبر مضيف للاستثمارات المباشرة. ويبين الجدول المنشور في مكان آخر، تطور الاستثمارات المباشرة الوافدة الى الإتحاد الاوروبي بين ١٩٨٠ و١٩٩٥.

وتأتي بريطانيا في طليعة الدول الأوروبية المتلقية للإستثمارات الاجنبية تليها فرنسا ثم المانيا.

«النمور» الجديدة

باستثناء اليابان، السباقة الى الاستثمار الخارجي، وبمبالغ اكبر بكثير من غيرها، فإن الاستثمارات الآسيوية غير اليابانية لم تكن في الثمانينات راغبة في التوجه الى اوروبا، لكن الصورة بدأت تتغير منذ مطالع التسعينات، ولو ان الاستثمارات الاجمالية بقيت ضئيلة نسبياً.

وتبدو صورة «النمور الجديدة» في هذه المسألة على الوجه الآتي:

● الإستثمارات الخارجية من سنغافورا في الإتحاد الاوروبي سنة ١٩٩٤ تركزت في معظمها في بريطانيا، تليها هولندا.

● الاستثمارات الخارجية لمقاطعة تايوان الصينية، تركزت في معظمها في بريطانيا، تليها المانيا وهولندا وإن بفارق كبير.

● استثمارات تايلاندية ايضاً تركزت في بريطانيا بينما نالت هولندا نسبة الربع وتوزع الباقي بين المانيا وفرنسا.

● اما الصورة بالنسبة الى ماليزيا فقد كانت مختلفة بعض الشي، إذ ان معظم استثماراتها تركزت في فرنسا تليها بريطانيا ثم المانيا وهولندا.

● الاستثمارات الصينية الخارجية كانت موزعة بالتساوي اكثر من بقية النمور الآسيوية، فشملت في الدرجة الاولى فرنسا والمانيا وبنسبة اقل، بريطانيا وهولندا وايطاليا وبلجيكا واللوكسمبورغ.

أسباب معوقة

هنالك اسباب عديدة ابقت الاستثمارات الآسيوية المباشرة في اوروبا متدنية، وهنالك ثلاثة معوقات رئيسية امام الاستثمارات الآسيوية:

١ ـ عوائق تنافسية ناشئة من أن اقتصادات الدول الآسيوية اقل تطوراً من اقتصادات الدول الاوروبية. واكثر ما تتضح تلك العوائق في مجالات الصناعات التحويلية والخدمات المتقدمة، مثل البنى التحتية والاتصالات والعمليات المصرفية ووسائل الاعلام.

٢ ـ حداثة عهد المستثمرين الآسيويين بالعمليات الدولية، مما جعلهم يفضلون الاستثمارات في الدول المجاورة حيث تكاليف العمليات أقل مما هي في اوروبا بما في ذلك معرفة الاسواق والثقافات والاحوال المحلية. وهذا يفسر اتجاه الاستثمارات الآسيوية في البداية الى اميركا الشمالية بدل اوروبا، بسبب تطور تجارتها والعلاقات السياسية والتعليمية التي نشأت منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولعل الأهم من ذلك أن تكاليف العمليات في سوق موحدة مثل السوق الاميركية، هي أقل منها في أسواق أوروبية مجزاة ومتمايزة.

٣ ـ وهنالك عوائق من حيث الاطر القانونية والتنظيمية لكنها ناشئة معظمها في البلدان الآسيوية لا في البلدان المضيفة. فالقيود على الاستثمار انمحت تقريباً في اوروبا باستثناء جيوب قطاعية معينة ليست بذات اهمية، إلا ان الحكومات الآسيوية مازالت تفرض بعض القيود وان كانت قد أخذت تنتهج سياسات اكثر انفراجاً في الآونة الاخيرة.

لكن قبل البحث بالتدابير الواجب اتخاذها من قبل الاقتصادات الآسيوية لتشجيع الاستثمار المباشر في الاتحاد الاوروبي هنالك ثلاثة عوامل لا بد من التركيز عليها:

● العامل الاول، أن الاقتصادات الآسيوية تختلف اختلافاً بيناً، في تطورها، وأهدافها الوطنية وتركيب استثماراتها وتجاراتها الدولية.

● العامل الثاني، إن الشركات الآسيوية الدولية تختلف اختلافاً واسعاً بينها من حيث دوافعها الاستثمارية وخصائصها وقدراتها على الاستثمار الخارجي، وهو أمر لا بد ان تأخذه السياسات الآسيوية بعين الاعتبار.

● العامل الثالث، ان قلة من الإقتصادات الآسيوية لديها خطة او سياسة محكمة إزاء الاستثمار المباشر في الاتحاد الاوروبي، او حتى بالنسبة الى الاستثمار الخارجي عموماً، وبالتالي فان صياغة هذه السياسة يجب ان تسبق صياغة اي تدابير أخرى.

إلا ان هنالك عدداً من المجالات التي تستطيع فيها البلدان الآسيوية والاوروبية ان تتعاون معاً للمنفعة المشتركة وتدعيم الروابط الاستثمارية اهمها تدعيم الاطر العالمية لتسهيل الاستثمارات المباشرة.

حلف شمال الأطلسي والعرب

حزام تركي - عربي لتوسيع وتحصين الوجود العسكري الغربي في الخليج

خص الباحث الروسي فيكتور كريمينيوك، نائب مدير معهد الولايات المتحدة وكندا التابع لأكاديمية العلوم الروسية في موسكو، الزميلة «الديبلوماسي» الصادرة في لندن ، بمقال تناول فيه مسالة توسيع حلف شمال الأطلسي في البلاد العربية، بمناسبة الحديث الجاري عن توسيع الحلف في أوروبا الشرقية التي كانت سابقاً منضوية في حلف وارسو. وفيما يلي نعيد نشره لأهميته:

❑ كلما تزايد حديث الخبراء الاستراتيجيين لحلف شمال الأطلسي عن توسيع الحلف شرقاً، كلما أخضعت مسألة العلاقات الأطلسية - العربية للمزيد من التحليل.

وليس يعني ذلك أن المشكلة الأطلسية - العربية أمر جديد تماماً، لأنه كانت هنالك محاولات من قبل لجمع الفريقين والبحث في الوسائل الممكنة لتوافقهما.

فقد كانت هناك فكرة الجنرال الكسندر هايغ في مطلع الثمانينات حول «شراكة استراتيجية» في الشرق الأوسط، لكن محصلتها النهائية اقتصرت على عقد اتفاقية أميركية - اسرائيلية فقط. ثم طلعت فكرة بتوسيع مجال مسؤولية حلف شمال الأطلسي لتشمل منطقة الخليج في أعقاب «عاصفة الصحراء» في عام ١٩٩١. غير أنه بعد كل محاولة لإيجاد طريقة تحقق موالفة استراتيجية لحلف الأطلسي في العالم العربي، كانت تترسخ النتيجة القديمة ذاتها، وهي أن الأمر غير ذي موضوع وغير ممكن.

إن أسرة شمال الأطلسي وأسرة الدول العربية لا تعيشان بمعزل عن بعضهما البعض. إذ إن بينهما الاف الروابط بدءاً من إمدادات النفط ومبيعات الأسلحة وانتهاء بمجالات أخرى عديدة. كما إن لديهما بعض المنطلقات المشتركة المهمة مثل دور الأمم المتحدة.

ومن ناحية ثانية، فإنه من الواضح للعيان أن للأسرتين طرائق عمل مختلفة وليس من سبيل الى إمكانية دمجهما معاً.

فالعرب لهم مشكلاتهم الخاصة، وهي مشكلات لا يقدرها الغرب حق قدرها، بل هو يتغاضى عنها أو حتى يتجاهلها: فكيف التوفيق بين القيم الاسلامية والحاجة الى التحديث، وكيف السبيل الى جعل العرب يعيشون معاً بسلام ووئام وتعاون، وكيف السبيل الى اجتناب الانشقاقات بين التيارات الأصولية والتيارات التجديدية، وكيف السبيل الى الصمود في مواجهة الأعداء التقليديين مثل إسرائيل وإيران؟

لقد كان حلف الأطلسي، وهو أساساً ناد عسكري مقفل بتوجيه أميركي صارم، تواقاً دائماً لجر العرب الى مناوراته الخاصة. ففي سنوات الحرب الباردة كان الغرب يتوخى إقحام العرب في صراع الشرق والغرب. وفي المرحلة الراهنة يريد إقحامهم في مشكلات لا يرون فيها خطراً داهماً بحكم تاريخهم وثقافتهم الخاصة، مثل مكافحة الإرهاب، والمخدرات وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية. وكل ذلك تلفه وتحجبه فكرة مستديمة تقضي بتحويل العرب الى مزودين للغرب بالموارد الأساسية موالين له، وإبقائهم في هذا الوضع الى الأبد.

وفي مجمل الأمر كان هنالك دائماً نوع من عدم التطابق في علاقات حلف الأطلسي مع العالم العربي: فحلف الأطلسي يتظاهر ويدعي أنه هو القائد، والعرب مترددون بلطفهم المعهود محتجين بأن لديهم من المشكلات الخاصة ما لا يسع حلف الأطلسي إسعافهم فيها.

إن السبب الموجب الرئيسي لقيام حلف الأطلسي هو تقديم ضمانات أمنية لأعضائه وشركائه. ولما كان كثيرون من العرب يرون أن إسرائيل هي الخطر الأساسي على أمنهم، فإنه لا مجال لحلف الأطلسي أن يقدم تلك الضمانات للعرب. وهناك عرب أخرون يتوقعون تهديدات من أشقائهم العرب، لكنه من غير المتصور أن يقبلوا علناً ضمانات أطلسية ضدهم. ولذا فإن الأرضية الحقيقية لتعاون أطلسي مع العالم العربي تبدو محدودة.

ومع ذلك، وبالنظر الى أن حلف الأطلسي يتطلع الى «أفاق جديدة» في محاولة للحفاظ على بقائه في غياب عدو عالمي له، فإن فكرة الدخول الى العالم العربي تسترعي بعض الانتباه ولم تعد تعتبر غير ذات موضوع.

وهناك فكرة بإدامة دور حلف الأطلسي في منطقة الخليج بتقديم ضمانات لتلك الدول العربية التي ما زالت تعتبر عراق صدام خطراً عليها، أو تلك التي تنظر الى إيران بأنها معادية. كذلك يريد حلف الأطلسي أن يلعب دور الضامن لاستقرار تدفق إمدادات النفط من الخليج الى كل من أوروبا واليابان.

وهنالك مخطط آخر يقضي بالتقريب بين الأتراك والعرب لإقامة حزام في المنطقة موال لحلف الأطلسي. وتوجد خطط لتوسيع التعاون الأطلسي - العربي في منطقة البحر المتوسط وباختصار، يواصل مخططو حلف الأطلسي بصورة مستمرة وحثيثة ابتكار الأفكار لمخططاتهم الهادفة الى جعل العرب جزءاً من أسرة شمال الأطلسي، لكنه جزء تابع للحلف معتمد ومتكل عليه.

وبين العرب من يرحب بمثل هذا التصور. وفي المقابل هنالك عرب يشعرون بخطر قاتل من جراء مخططات حلف الأطلسي. ومما لا شك فيه، أن هذا الموضوع سوف يحمل معه توترات قوية إضافية الى العلاقات العربية - العربية، مما يجعل إمكانية إحياء التضامن العربي ابعد واصعب.

ولا ريب في أن الأمن العالمي يقتضي إقامة أدوات واليات جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن هذا المنطلق لا بد من التساؤل حول ما إذا كانت مخلفات الحرب الباردة مثل حلف الأطلسي صالحة حقيقة للعب هذا الدور في الأحوال المستجدة، أم أن الحفاظ على تلك المخلفات ومحاولات توسيعها سوف يديم أخطار الانقسامات والمواجهات الجديدة، سواء في أوروبا أو في العالم العربي.

بعدما تكاثرت ديونه وتعثر

البنك المركزي الاردني يضع يده على «بنك عمان للإستثمار» و«العربي» قد يشتريه!

❐ وضع البنك المركزي الاردني يده على «بنك عمان للاستثمار» المتعثر لتصويب وضعه المالي تمهيداً لعملية بيعه لبنك آخر. وتشكلت لجنة من سبعة مسؤولين في «البنك المركزي» يرأسها احمد عبد الفتاح، مساعد محافظ البنك تسلمت الادارة اليومية للبنك العاثر، بعد ان تم الغاء الصلاحيات المالية لمدير عام البنك ماهر شكري ومعاونيه.

والقرار الذي اتخذه مجلس ادارة البنك المركزي يضع «بنك عمان للاستثمار» فعلياً تحت وصايته الى حين تصويب وضعه وعرضه للبيع الى مستثمرين من مصارف ومؤسسات مالية.

ويلغي القرار توقيع مدير عام البنك ماهر شكري على «اي تعليمات تؤدي الى السحب من موجودات «بنك عمان للاستثمار» ومحفوظاته الثمينة او تؤدي الى تبديل في هذه الموجودات او المحفوظات».

وقد تراكمت خسائر البنك الذي بلغ اجمالي ودائعه حتى خواتيم سنة ١٩٩٥ اكثر من ١١١ مليون دينار (١٥٧ مليون دولار) الى ان وصلت الى ٣٢ مليون دينار حسب ارقام موازنته لسنة ١٩٩٥ وهي آخر ميزانية نشرت له.

ويقول مصرفيون على دراية واطلاع، ان الخسائر تتضمن ايضاً ديوناً مشكوكاً في تحصيلها تصل الى ٢٣,٣ مليون دينار من محفظة قروض اجمالية حجمها ٦٣ مليون دينار. فالبنك الذي تأسس بدمج شركات مالية وصناعية عدة في سنة ١٩٨٢ قد اثقل كاهله حوالي ١١ مليون دينار من الديون الصعبة التي ورثها من شركة الاستثمارات الصناعية والمال والائتمان والشركة الاردنية لتأجير الآليات والمعدات التي كان بعضها قروضاً لاعضاء مجالس اداراتها.

وكان البنك، فيما ظهر لعدد من المصرفيين، اتبع ادارة غير متحفظة فكان يلجأ الى عمليات اكثر مخاطرة من غيره من المصارف وتقديم قروض بضمانات ضعيفة وبكفالات شخصية مع تحقيق عوائد مجزية من عمليات الخزينة ومحفظة اسواق المال. وكان علاوة على ذلك الاسرع في اتباع الاساليب الحديثة في العمليات الاستثمارية بما فيها المكننة مما جعله في مقدم المصارف المبتكرة.

وكانت ادارة البنك السابقة قد تفاوضت من دون جدوى خلال سنة ١٩٩٦ حول شروط الاندماج او الشراء مع عدد من المصارف بما فيها «البنك العربي» اكبر المصارف الاردنية و«بنك القاهرة - عمان».

ويقول مصرفيون اردنيون متتبعون ان «البنك العربي»، وهو اقوى المرشحين لشراء البنك العاثر، متهم بشكل اساسي في استخدام ترخيص البنك لتحويله الى وحدة مصرفية اسلامية.

و«البنك العربي» بصفته اكبر المصارف الرئيسية على الاطلاق بودائع تفوق ٦,٣ مليار دينار يقع على عاتقه اكثر من غيره المساعدة في ايجاد حل للبنك المتعثر.

وكان البنك المركزي قد توقف فعلياً عن منح التراخيص فيما يراه سوقاً مصرفياً مزدحماً يشمل ٢٠ مصرفاً خاصاً. ويحث «البنك المركزي» المصارف الاردنية على الاندماج برفع سقوف رؤوس الاموال، ومنح الحوافز وذلك كجزء من استراتيجية اوسع لخلق نظام مصرفي قوي.

واستبعد مصرفيون بارزون ان يكون لتدخل البنك المركزي اي تأثير سلبي على الثقة في الجهاز المصرفي الاردني بل على العكس من ذلك تعزيزه باظهار استعداد السلطات النقدية للتدخل عندما يقتضي ذلك بهدف تعزيز القطاع المصرفي.

والتدخل المتعجل الذي قام به البنك المركزي هو الثالث في التاريخ المصرفي الأردني بعد تصفية «بنك البتراء» في سنة ١٩٨٩ ومساعدته لاعادة هيكلة بنك الاردن والخليج في سنة ١٩٩٣.

وتجيء خطوة البنك المركزي الاردني لوضع يده على «بنك عمان للاستثمار»، بعدما فشل المساهمون هذه السنة في رفع رأس مال البنك الى ٢٠ مليون دينار في أعقاب تقليص الى خمسة ملايين دينار من ١٥ مليون دينار بهدف تغطية خسائره لتفادي اجراءات تصفيته حسب ما ينص عليه القانون الاردني. ولكن سبقت ذلك محاولات عديدة للبنك المركزي لدمجه مع مصارف مهتمة وتكليف المحاسبين القانونيين «ويني» و«مري» لاعادة تقويم موجودات البنك. وكان «بنك عمان للاستثمار» قد حصل على وعد مبدئي من «البنك المركزي» بتقديم الدعم المناسب لسيولته لتغطية خسائره المتراكمة من خلال استعادة مخصصاته شريطة استكمال زيادة رأس ماله.

ولدى «بنك عمان للاستثمار» مساهمات واسعة في عدد من الشركات الصناعية منها «شركة المفرق للصناعات الغذائية» (مافيكو) و«الشركة المتحدة للصناعات الهندسية» (رم) «والشركة العربية للصناعات الكهربائية» و«شركة الغزل والنسيج» و«شركة نيزك لصناعة القوالب والمعدات».

ومن بين مساهمي «بنك عمان للاستثمار» المستثمر الاردني الفلسطيني البارز صبيح المصرفي، الذي يملك ٢٥٪ ومؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية ١٠٪ الى جانب مساهمين افراد.

في أول إلتفاتة لوكالات دولية كبرى

مؤسسات ثلاث لتقويم مخاطر الائتمان تعطي لبنان تصنيفات مرتفعة

❐ منحت مؤسسة «مودي لخدمات المستثمرين»، لبنان تصنيفاً بدرجة B+1 لمخاطر الائتمان بالسندات طويلة الاجل بالعملة الاجنبية وأذون الخزانة. وجاء في بيان صحافي للمؤسسة ان هذا التصنيف يوازن بين المستوى المنخفض حالياً لعبء الديون بالعملة الاجنبية في لبنان وتاريخه الممتاز في سداد مدفوعات الدين من ناحية، وبين الحالة الهشة لمالية القطاع العام والجهود الكبيرة المطلوبة لاعادة الاعمار والمخاطر السياسية الناتجة عن الموقع الجغرافي من ناحية اخرى. في حين منحت «مؤسسة نيبون» لبنان درجة BBB- وهي مرتبة اعلى من البرازيل وتركيا وعلى الدرجة ذاتها للأرجنتين والاردن.

وقالت «مؤسسة ستاندارد اند بور» التي منحت لبنان تصنيف BB- للائتمان طويل الاجل بالعملة الاجنبية، ان تقويمها كان مقيداً بالعجز في الميزانية اللبنانية الذي تبلغ نسبته نحو ١٤٪ من اجمالي الناتج المحلي بالاضافة الى الدين العام والنظام المالي غير المستقر. غير ان «ستاندارد أند بور» قالت ان الوضع من الممكن ان يتحسن.

وأشارت «مودي» الى ان تاريخ لبنان في حسن ادارة الاقتصاد الكلي واقتصاد السوق المفتوحة والقطاع الخاص النشط الذي اظهر قدرة كبيرة في الماضي هي اسس التحديث الاقتصادي.

غير ان «مودي» أوضحت في بيانها ان عدم كفاية البنية الاساسية المادية والاجتماعية في الوقت الراهن يشكل عقبة كبيرة في حين ان محدودية التمويل المحلي طويل الاجل واسعار الفائدة المرتفعة تعوق استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الحقيقي.

واشارت «موديز» الى ان لبنان يحتاج كذلك الى ترتيب موارده البشرية والعلمية والتكنولوجية بسرعة ليضع نفسه في مكانة لائقة في السوق الدولية.

وقالت ستاندارد اند بور «الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٨ التي تشكل مصدر قلق محتمل من توترات داخلية ستجري بشكل سلس نسبياً. ولكن الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان والعلاقات بين اسرائيل وسوريا مازالت تشكل مخاطر واضحة لجهود اعادة الاعمار في لبنان».

وتقدر «مودي» اجمالي ديون لبنان بالعملة الصعبة في نهاية سنة ١٩٩٦ بنحو ٢,٧ مليار دولار او نحو ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي. ونسبة الدين بالعملة الاجنبية الى الصادرات ونسبة خدمة الدين منخفضة كذلك خاصة اذا ما قورنت بمستوى المديونيات بالعملة الاجنبية في الدول الحاصلة على التصنيف ذاته. وقالت ان لبنان يعاني من عجز كبير في ميزان المعاملات الجارية يقدر بما يزيد على ٤٠٪ من اجمالي الناتج المحلي بسبب ضعف قاعدته التصديرية واحتياجاته الضخمة من الواردات.

ويتم تمويل عجز ميزان المعاملات الجارية عن طريق تدفقات رأس المال الناتج عن وجود جاليات لبنانية كبيرة في الخارج ويميل الى الاستقرار حتى اثناء الحرب الاهلية.

وعلى المدى المتوسط سيوفر الاستثمار الاجنبي المباشر والتمويل من مصادر رسمية بشروط مخففة دعماً اكبر لميزان المدفوعات مع مضي لبنان قدماً في جهود اعادة الاعمار.

وحصل لبنان في الفترة الاخيرة على تعهدات بتقديم تمويل تبلغ قيمته ٣,٢ مليار دولار يستخدم خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال البيان ان مصدر القلق الاكثر خطورة هو الدين الداخلي اللبناني الذي يبلغ نحو ٨,٦ مليار دولار. ويبلغ اجمالي مديونية القطاع العام بالعملة المحلية والاجنبية اكثر من عشرة مليارات دولار او ٨٨٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وكانت مؤسسة IBCA منحت لبنان في وقت سابق تصنيف BB.

ونقل بيان اصدرته «مؤسسة ميريل لينش انترناشونال» الاميركية، التي كانت مستشار الحكومة اللبنانية في طلب التصنيف، عن متحدث باسم الحكومة اللبنانية قوله «نشعر ان هذا جزء مهم من عملية اعادة التأهيل المستمرة للبلاد محلياً ودولياً ومن الجهود الرامية الى تعزيز الموارد التي يمكن تعبئتها لاعادة الاعمار والاستثمار». وقال البيان ان هذه اول تصنيفات ائتمانية تمنحها وكالات تصنيف دولية كبرى لالتزامات الديون اللبنانية طويلة الاجل بالعملة الصعبة.

لم يتجاوز التداول فيها ٣٨,٩٪ من الناتج المحلي

قلة السيولة والإفتقار الى القوانين المناسبة معوقان امام نمو البورصات في الخليج

❐ يجمع المحللون الماليون على أن اسواق الاسهم الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي تعوقها قلة السيولة والافتقار الى القوانين المناسبة، ويتعين عليها بذل المزيد من الجهد لجذب راس المال الاجنبي.

وتظهر الارقام التي يتداولها المحللون الماليون، ان اجمالي قيمة الاسهم المتداولة في دول مجلس التعاون الست بلغ ٨٩,٩٢ مليار دولار سنة ١٩٩٦ مما يمثل متوسطاً يبلغ ٣٨,٩٪ فقط من اجمالي الناتج المحلي. في حين تمثل قيمة الاسهم المتداولة في الاسواق في الدول المتقدمة ٨٠٪ من اجمالي الناتج المحلي.

ومن بين تدفقات رؤوس اموال صافية بلغت اجمالاً ٢٣٢ مليار دولار الى الدول النامية كلها كان ٠,٦٪ فقط او ١,٤ مليار دولار من نصيب دول مجلس التعاون معظمها في شكل استثمارات مباشرة. كما ان حجم التداولات لايزال منخفضاً في دول مجلس التعاون.

ويقول المحللون ان اجمالي عدد الاسهم المتداولة سنة ١٩٩٦ لم يتجاوز ٢٠٪ من اجمالي الاسهم في المملكة العربية السعودية وكانت النسبة اقل من ٢٪ في الامارات العربية المتحدة.

والاسهم في اسواق دول مجلس التعاون تمتلك معظمها حكومات او عائلات من رجال الاعمال ومظعمها لشركات مالية وليس شركات صناعية او قطاعات اخرى في الاقتصاد. وببيع بعض حصص الدولة يمكن لحكومات المنطقة ان تخلق مزيداً من الشركات التي تدرج اسهماً وتتداول في اسواق الاسهم وبهذا تضيف عمقاً وسيولة.

وحتى في السعودية، وهي اكبر سوق اسهم في الخليج، حيث يبلغ اجمالي الاسهم المدرجة ٤٥,٣ مليار دولار تمتلك الحكومة ٤١٪ من الاسهم.

والافتقار الى اللوائح وشفافية السوق والقيود على الاستثمارات الاجنبية، عوامل تسهم ايضاً في نظر المحللين في عرقلة نمو السوق في دول مجلس التعاون.

ومن العوامل الاخرى التي تعوق الاستثمار في المنطقة قلة قوانين الاستثمار التي تسهل العمليات الحسابية وحساب الضرائب والاطار القانوني المناسب لتسوية النزاعات.

ويرى المحللون انه من وسائل زيادة دور اسواق الاسهم في دول مجلس التعاون انشاء سوق اقليمية واحدة مرتبطة بالكومبيوتر تكون ايضاً مفتوحة امام المقيمين من غير مواطني البلاد ثم في النهاية امام الاجانب.

ويضيف هؤلاء ان صغر حجم اسواق الاسهم في المنطقة لا بد وان يشجع دول الخليج على العمل على ادراج الاسهم والتعامل فيها عبر الحدود لتتشكل من الناحية الفعلية سوق اقليمية لرؤوس الاموال.

ويدعو عدد من العاملين في بورصات الخليج الى فتح تلك البورصات امام المستثمرين الاجانب وليس فقط المقيمين من العمالة الوافدة والى الربط بين هذه البورصات.

وتملك ثلاث دول خليجية فقط اسواق اسهم وهي سلطنة عمان والبحرين والكويت في حين ان التبادلات في المملكة العربية السعودية تجري عبر المصارف. وتعتزم الامارات العربية المتحدة وقطر افتتاح بورصتيهما قريباً. وقد افتتحت عمان والبحرين بورصتيهما امام مشاركة اجنبية محدودة في حين تتيح الكويت للاجانب شراء حصص محدودة في صناديق الاستثمار المدرجة في البورصة. وتجري حالياً مناقشة امكانية مشاركة اجنبية محدودة في السعودية.

لأن باكستان عقبة لتزويد الهند بالغاز

طهران تسعى لإقناع إسلام أباد بمرور خط الأنابيب في منطقة محايدة

❐ قرأنا في جريدة «هندو توداي» المكتوبة باللغة الانكليزية، ان المفاوضات الحثيثة بين نيودلهي وطهران اسفرت بعد لأي وأخذ ورد، «عن تحقيق تقدم كبير في العلاقات بين البلدين. ومن ضمن الامور التي اتفق عليها مسألة مد خط انابيب الغاز الايراني الى الهند».

وقالت الجريدة الواسعة الإنتشار، ان اللجنة الهندية ـ الايرانية المشتركة قررت تسريع المفاوضات بشأن مد خط انابيب الغاز، فضلاً عن التباحث في مسألة اختصار خط السكك الحديد بما يقلص المسافة التي تقطعها الصادرات الهندية الى ايران ودول وسط آسيا.

ونوقش خلال الاجتماعات، التي جرت اوائل الشهر الحالي، اقتراح ببناء مصنع للاقمشة يعتمد على انتاج تركمانستان من القطن، كما اسفرت عن دفع عملية التفاوض في مجال مشروع مصنع الاسمدة الكيميائية المشترك من البلدين. وسيقوم المشروع في الهند على امدادات ايران من الغاز الطبيعي لتوفير احتياجات الهند الماسة الى مادتي اليوريا والامونيا الرئيسيتين في صناعة الاسمدة الكيميائية.

وجاء في التقرير الذي استند الى اقوال مصادر شاركت في الاجتماعات ان الدولتين قررتا التغلب على العقبات السياسية التي تعترض بناء خط انابيب لنقل الغاز طوله ٢٠٠٠ كيلومتر قادر على تلبية ٤٠٪ من احتياجات الهند في المستقبل.

واعربت الحكومة الهندية عن أملها في ان تقنع الحكومة الايرانية حكومة نواز الشريف الجديدة في باكستان بالسماح بمرور الخط عبر اراضيها المحايدة في منطقة «ايز»، وهي الطريقة الوحيدة لاقناع الهند بأن خط الانابيب الايراني لن يكون تحت سيطرة الباكستان التامة.

وعبرت المصادر عن تفاؤلها بامكانية تمويل المشروع، الذي قدرت تكلفته بملياري دولار، وقالت ان شركة النفط الهندية ومعها قطاع الطاقة في الهند قادران على تمويل المشروع، كذلك يمكن الحصول على المبلغ من مصادر خارجية.

وقد نوقش العرض القاضي ببناء خط سكك حديد جديد من مدينة «بندر عباس» الايرانية الجنوبية الى «ساراخس» من دون المرور بالعاصمة الايرانية طهران، الذي يختصر الطريق الى دول وسط آسيا بنحو ٧٠٠ كيلومتر.

وبالنسبة الى مشروع خط الغاز الايراني هناك تفكير بمد خط انابيب بين تركمانستان الغنية ايضاً بالغاز الطبيعي، وايران لنقل الغاز الى الهند باعتبارها سوقاً تحظى بالافضلية.

لكن شكوكاً سادت حول امكانية نجاح مد الخط الايراني الى الهند على الرغم من مرور سنوات من التفاوض. فباكستان ترفض ان تسمح لشركة «ممصد» الاستشارية الالمانية بأن تجري اعمال مسح في مياهها الاقليمية من اجل تحديد مسار خط الانابيب، وقد تم ذلك بايعاز وضغط اميركيين.

وفي حال فشل المشروع لن تتلقى الهند الغاز الطبيعي من عمان او ايران او تركمانستان على الرغم من ان المشروع اعتبر ممكناً من النواحي الفنية، الا ان المشاكل السياسية نشأت بعد ان برزت ضرورة مرور الخط عبر الاراضي الباكستانية.

ونسبت جريدة «لويدز ليست» البريطانية الى مصادر في الصناعة النفطية قولها ان الادارة الاميركية «دفعت البحرية الباكستانية الى رفض السماح بمسح مياهها الاقليمية لاعتبارات استراتيجية». ورفضت رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بنظير بوتو ان تبطل قرار البحرية الباكستانية على الرغم من الضغط الايراني.

وتحرص ايران على ان تنقل الغاز عبر انابيب الى كل من باكستان والهند. لكن الهند عارضت دوماً فكرة مرور الخط عبر الاراضي الباكستانية خشية ان تتحكم الأخيرة بامدادات الغاز الطبيعي في حال وقوع نزاع مسلح بين البلدين، وأصرت بدلاً من ذلك على ان يمر الخط بالطريق البحري.

في تقرير فنّدَ بين دفتيه إنجازات «إدجاز» لسنة ١٩٩٦

العقود مع اليابانيين الأبرز ودخول غازها الى أميركا توج الإنجازات

❐ نقرأ في تقرير «شركة ابو ظبي لتسييل الغاز المحدودة» (ادجاز) عن انجازاتها خلال سنة ١٩٩٦ انها وقعت عقداً مدته ثلاث سنوات لتصدير نحو ٤٠٠ الف طن من «البنتان» الى شركة «ايتوشو» اليابانية. وعن تسلمها في شباط/ فبراير ١٩٩٦ للناقلة الجديدة «مبرز» وهي واحدة من اربع ناقلات يتم بناؤها في فنلندا. ودخلت «مبرز» الخدمة في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

ونقرأ في التقرير ايضاً، ان «ادجاز» اتفقت مع شركة «تبكو» اليابانية على برنامج الشحن السنوي للفترة الواقعة بين آذار/ مارس ١٩٩٦ وآذار/ مارس ١٩٩٧ الذي ينص على تصدير ٤,٥ مليون طن من الغاز الطبيعي السائل الى «بتكو» خلال هذه الفترة. وتؤكد «ادجاز» في تقرير إنجازاتها، ان هذه اكبر كمية يتم الاتفاق على بيعها لشركة «بتكو» في سنة واحدة منذ بدء التعاون بينهما. وقد تم توقيع العقد في أبوظبي.

وذكر التقرير أن الشركة انتهت في نيسان/ أبريل ١٩٩٦ من اعمال الصيانة والاصلاح الدورية الشاملة لخط الانتاج الثاني في مصنع تسييل الغاز التي استغرقت فترة زمنية قياسية بلغت ٣٠ يوماً و١٨ ساعة فقط.

واكدت «إدجاز» انها حققت في التاسع من أيار/ مايو ١٩٩٦ رقماً قياسياً في الانتاج اليومي في المصنع حيث بلغ انتاج الغاز الطبيعي السائل ١٧,٦١١ الف طن متري، إضافة الى تحقيق مليوني ساعة عمل من دون وقوع حوادث تؤدي الى ضياع الوقت.

وأكدت انها تخلصت في شهر حزيران/ يونيو الماضي نهائياً من المواد التي يدخل «الاسبستوس» في تركيبها التي كانت موجودة في «جزيرة داس» لتوفير بيئة سليمة للعاملين في المصنع، كما حققت في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٩٦ رقماً قياسياً جديداً في الانتاج اليومي من الكبريت بلغ ١٢١٩ طناً.

ومن انجازات «إدجاز» ايضاً انها سلمت الناقلة الثانية التي تم بناؤها في فنلندا واسمها «مروح» وقامت بتفريغ اول شحنة لها في اليابان في الرابع من تموز/ يوليو الماضي.

كما تم الاتفاق في تموز/ يوليو ايضاً مع شركة «إيناغاز» الاسبانية على تصدير ٦٧٢ الف طن من الغاز الطبيعي السائل اليها في ٢١ شحنة. وتعاقدت «ادجاز» في آب/ اغسطس ١٩٩٦ مع شركة «أديستريغاز» الاميركية (كابوت) على تصدير شحنة قدرها ٥٧ الف طن من الغاز الطبيعي السائل وهذه أول مرة يباع فيها انتاج «ادجاز» في السوق الاميركية، وتم في الشهر ذاته تحقيق رقم قياسي جديد في الانتاج الشهري بلغ ٧٣٤,٣٩٠ الف طن، وتحقيق رقم قياسي جديد في الانتاج الاسبوعي للغاز الطبيعي السائل الذي وصل الى ١٢٠,٦٧٥ الف طن، واكتمال العمل في مشروع اعادة طلاء خزانات الغاز الطبيعي السائل والغاز النفطي المسيل.

وذكر التقرير من بين انجازاتها في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ وصول الناقلة «خنور» في العاشر من الشهر المذكور الى ميناء «ايفرت» في خليج بوسطن في ولاية ماساشوستس الاميركية لتسليم اول شحنة من «ادجاز» الى شركة «كابوت» الاميركية.

واكدت «ادجاز» تحقيقها في الخامس من تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٦ رقماً قياسياً فريداً في السلامة في مصنعها في «جزيرة داس» اذ بلغت ساعات العمل المنجز من دون وقوع حوادث تؤدي الى خسائر ثلاثة ملايين ساعة.

ونقرأ في الإنجازات أن «ادجاز» تعاقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ على تصدير شحنتين جديدتين من الغاز الطبيعي السائل الى شركة «اديستريغاز» الاميركية «كابوت». وبدء الناقلة الجديدة «الحمراء»، التي تم بناؤها في فنلندا، التجارب البحرية العملية وهي محملة بالغاز قبل دخولها الفعلي في الخدمة في مستهل سنة ١٩٩٧.

في إتفاق منفصل مع شركة صينية

الخرطوم تنشىء مصفاة بترول طاقتها ٥٠ ألف برميل

❐ وقعت حكومة عمر البشير وشركات ضدضدضد الصينية وشركة «بتروناس» الماليزية وشركة النفط السودانية» وستيت بتروليم الكندية» عدداً من الاتفاقيات لتطوير حقول للبترول في كردفان والوحدة بالجنوب، وانشاء خطوط لأنابيب البترول وإنشاء مصفاة لتكرير البترول بالخرطوم.

كما وقعت الحكومة السودانية اتفاقية منفصلة مع الشركة الصينية لإنشاء مصفاة تبلغ طاقتها ٥٠ الف برميل يومياً.

ولم تفصح الاطراف الموقعة عن تفاصيل تكلفة هذه المشاريع أو المساهمات المالية إلا أن مصادر سودانية على قرب من الحكومة ذكرت ان تكلفة مشروع حقول «هجليج» والذي بدأته شركة «ستيت بتروليم الكندية» سنة ١٩٩٥ تبلغ ٦٠٠ مليون دولار وتنتج هذه الحقول الآن ١٠ الاف برميل يومياً وانها في حاجة الى استثمار يقدر بحوالي ٧٠٠ مليون دولار لتطوير الآبار وزيادة الانتاجية وحفر ابار جديدة.

وعلى الرغم من انه لم يعلن شيء عن تكاليف الخط، إلا انه سيتجاوز وفقاً لهذه المصادر السودانية ذاتها مبلغ ٦٠٠ مليون دولار. ولم يعرف وضع شركة روسية اعلنت في خواتيم السنة الماضية انها ستشرع في انشاء الخط.

على صعيد اخر تم افتتاح العمل في حقول «عدرابيل» الواقعة في شمال اعالي النيل، حيث تقوم بالعمل شركة الخليج القطرية و«كونكوي» السودانية ويضم الحقل حالياً ثلاث آبار تنتج حوالي ١٥ الف برميل ويتم ترحيل البترول عبر «ريك» ومنها الى بورسودان للتصفية.

واعلن اللواء عوض الكريم بابكر الحسن، المدير العام للشركة السودانية للنقل النهري، ان الشركة فرغت من تجهيز ٨ شاحنات نهرية لنقل خام البترول من «ملوط» الى «ريك» وتبلغ سعة الشاحنة الواحدة ٧٩٠٠ طن من البترول الخام.

وقال ان الشركة اجرت اتصالات مع المانيا، وهولندا، وكرواتيا، لتجهيز شاحنات نهرية (صنادل) اخرى.

واضاف اللواء الحسن: ان «شركة الخليج» تقوم عقب ذلك بترحيل الخام من «ريك» الى «بورسودان» بالشاحنات البرية.

ويقول الخبراء، ان حقول «هجليج» بعد تطويرها يمكن ان تنتج ما بين ٤٠ ـ ٥٠ الف برميل يومياً وان فيها احتياطياً يقدر بحوالي ٥٥٠٠ مليون برميل.

ومما يجدر ذكره ان السودان استهلك في سنة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ ما يقرب من مليوني و٣٦٨٠٠ طن بترول ويتوقع ان يستهلك في السنة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ اكثر من ٣ ملايين طن ويعد القطاع الحكومي هو المستهلك الاكبر للمنتوجات البترولية.

إكتشاف جديد في «دلتا النيل»

٦٥٧ مليون دولار لـ «حقل الأبيض» للغاز

❐ أصبح بحكم المقرر أن يكون بدء تنفيذ مشروع لتشغيل «حقل الابيض»، اكبر حقول الغاز الطبيعي شمال الصحراء الغربية، خلال السنتين المقبلتين باستثمارات من شركة «رويال داتش شل» تصل الى ٦٥٧ مليون دولار.

وانتاج الحقل الذي يقدر بنحو ٣٠٠ مليون قدم مكعبة من الغاز سينقل عبر خط انابيب الى مصنع للبتروكيماويات في الاسكندرية لتغطية حاجاته من الغازات اللازمة للمرحلة الثانية الخاصة بانتاج «الاثيلين» و«البولي اثيلين». والمشاريع الجديدة للقطاع الخاص لانتاج مواد بتروكيماوية تستورد حالياً. كما سينقل ٥٤ الف برميل مكثفات نفطية من الحقل الى «ميناء الحمراء» على البحر المتوسط لانتاج «البنزين» و«السولار» و«الكيروسين» في معامل التكرير.

واوضح الدكتور حمدي البني، وزير النفط في حكومة كمال الجنزوري، ان انتاج حقول «بدر الدين»، في الصحراء الغربية، سيتضاعف في غضون سنتين الى ٦٠٠ مليون قدم مكعبة غازاً و٧٥ الف برميل نفطاً خاماً يومياً.

وأشار الى انه يتم حالياً تنفيذ اتفاقات جديدة للتنقيب عن النفط والغاز قرب البحر المتوسط بتمويل من «رويال داتش شل».

من جهته، قال محمد عيد، رئيس «شركة بدر الدين للبترول» انه تم حفر أول بئر افقية في منطقة تنمية حقل (بدر الدين ـ ١). وتنتج البئر ٩ الاف برميل نفطاً خاماً و١٥ مليون قدم مكعبة غازاً يومياً. وينفذ حالياً مشروع لرفع ضغط الآبار المنتجة قبل دخولها محطة المعالجة لتعويض المفقود في الضغط وذلك للحفاظ على معدل انتاج ثابت قدره ٣٠٠ مليون قدم مكعبة غاز حتى السنة ٢٠٠٤ وبكلفة تصل الى ٥٥ مليون دولار.

على صعيد اخر، اعلنت شركة «اموكو» الأميركية اكتشافاً جديداً للغاز الطبيعي في منطقة امتياز شمال سيناء البحرية. واطلق على البئر اسم (ثاو ـ ١) وحفرت على مسافة ٣٥ ميلاً من الشاطىء. ويقدر انتاجها اليومي بـ ٣٧,٩ مليون قدم مكعبة.

وهذا الاكتشاف السادس عشر الذي تحققه «أموكو» في منطقة «دلتا النيل».

سؤال عمره ٣٠٠ سنة

لماذا تخلف المسلمون وتقدّم غيرهم؟

على مرّ القرون الثلاثة الماضية طرح العديد من المفكرين في العالم الإسلامي سؤالاً حول أسباب تخلف المجتمعات الاسلامية في وقت تقدمت فيه معظم الشعوب الاخرى تقدماً ملحوظاً مع أن الحضارة الإسلامية في زمانها كانت حضارة مشعة. ومنذ قرن من الزمان طرح الاصلاحيون من أهل النهضة الاسلامية مثل جمال الدين الافغاني السؤال بصيغة مباشرة: لماذا تخلف المسلمون وتقدم غيرهم؟

لكن هذا السؤال لم يلق الى الآن جواباً شافياً، وقد حاول المؤرخ الاميركي برنارد لويس الإجابة عنه في بحث كتبه لمجلة «شؤون خارجية»، ارتأت «الميزان» أن تنشر مجمل مضمونه.

في سنة ١٥٩٣ سجل المؤرخ العثماني سيلانيكي مصطفى أفندي، وصول سفير أنكليزي الى اسطمبول. لم يكن اهتمامه مركزاً على السفير، بل أدهشته السفينة الانكليزية التي نقلته فكتب يقول: «لم تدخل الى ميناء اسطمبول قط سفينة غريبة كهذه، فقد قطعت ٣٧٠٠ ميل من البحار حاملة ٨٣ مدفعاً الى جانب اسلحة اخرى. إنها من عجائب العصر التي لم يشاهد او يسجل مثلها».

لماذا اهتم هذا المؤرخ التركي المتقعر بسفينة آتية من جزيرة نائية في اوروبا لم يسمع بها احد؟ ان دهشة سيلانيكي مصطفى افندي، ليس من الصعب فهمها اذا ما استرجعنا ما كان يجري في ذلك الزمان. لقد ابحر البرتغاليون حول «رأس الرجاء الصالح» وكان لهم نشاط بحري في المياه الشرقية، ولم يمض وقت طويل حتى تبعهم الهولنديون والانكليز، اذ استطاعت البرتغال وهي أصغر دول اوروبا الغربية واقلها سكاناً، ان تقيم هيمنة بحرية وتجارية في جنوب آسيا لم تستطع ثلاث امبراطوريات اسلامية منعها او ردها، وهذه الامبراطوريات الاسلامية هي: الامبراطورية العثمانية، والامبراطورية الفارسية، والامبراطورية الموغولية في الهند.

وبعد مائة سنة من ذلك، والقرن السابع عشر يشرف على نهايته، بدأ حكام الامبراطورية العثمانية وهي القوة المهيمنة في الشرق الاوسط ودرع وسيف الاسلام الموجه الى اوروبا، ان البلدان الواقعة وراء الحدود الشمالية الغربية ليست مجرد بلاد نائية يلفها الظلام والبربرية والكفر. وطوال قرن ونصف القرن، كان العثمانيون وأعداؤهم المسيحيون في حالة جمود في اشتباكهم الدموي في اوروبا الوسطى، وقد انكسر الجمود في الحصار التركي الثاني لمدينة فيينا سنة ١٦٨٣، وهو الحصار الذي انتهى بالخيبة والتراجع. ففي تلك الحرب اصيبت القوات العثمانية لأول مرة بنكسات كبرى في ميدان المعركة، فكانت معاهدة السلام لسنة ١٦٩٩ أول معاهدة يفرضها عدو منتصر على العثمانيين.

الإصلاح العثماني

وهنا بدأ النظر الى الغرب في ضوء جديد كمصدر للخطر وربما بالتالي كمصدر للإلهام. وسرعان ما ايقن القادة العسكريون العثمانيون، أن هنالك اشياء عليهم ان يتبنوها، او يكيفوها او يستنسخوها، أو يستعيروها، او يتسولوها، او يشتروها او يسرقوها لمجاراة الجيوش الغربية، وهي أشياء تتمثل في الاسلحة في الدرجة الاولى وربما بأدوات اخرى. فالدروس الاولى في التغيّر الحضاري تنعكس بصورة أفعل وأوضح على أرض المعركة وما عدا ذلك يأتي تالياً وربما بشكل اكثر غموضاً.

فعن ماذا كان المصلحون العثمانيون وغيرهم من حكام الشرق الاوسط الاسلامي الذين حذوا حذوهم يبحثون؟ وما هي تلك العناصر من التحديث الغربي التي قبلوا بها والى أي مدى؟

ان النقاش حول هذه العملية والقرارات التي تستدعيها مازال جارياً في الشرق الاوسط منذ ثلاثة قرون، وهي مدة اطول كثيراً مما استغرقه مثل هذا النقاش في انحاء اخرى من العالم غير الغربي.

وفي كتاب للباحث نايبول بعنوان: «بين المؤمنين» Among The Believers يلاحظ الكاتب ان العديد من القادة المسلمين الحاليين ينظرون الى ما في الغرب من علوم وتكنولوجيا كنوع من «المتجر الكوني» حيث يمكنهم بالمال شراء المنتوجات التي يجدونها نافعة ويرفضون منها ما لا يريدون. فكلمة «يرفضون» هنا، تعني أن لديهم خياراً فيما يتعلق بنقل الامور التكنولوجية والسوسيولوجية، يمثل في جانب منه، نوعاً من الاستعارة اللغوية. فالكلمة قد تعني البحث والتقويم ورفض الاشياء المعروضة، ولها ايضاً معنى فيزيولوجي كقبول الجسم او رفضه لعضو غريب مزروع فيه. وكثيراً ما تتردد في الشرق الاوسط حجج تقول ان ما تحتاجه بلدان المنطقة هو «التحديث» من دون «التغريب»، او بكلام آخر قبول، أو بالأصح، الحصول على نتاج الثقافة المادية الغربية، وربما أيضاً العلوم والتكنولوجيا التي انتجتها، لكن من دون المتاع الثقافي والقيم المزيفة وطريقة الحياة المحرومة المرتبطة بها.

صعود الغرب

إن السفينة التي وصلت الى اسطمبول، مثال مبكر على قوة الغرب البعيدة المدى، وعلى روح البحث والاستكشاف التي تمثلت آخر مرحلة منها، ليست قطعاً الاخيرة، بانزال رجل على القمر واستكشاف الفضاء الخارجي ما وراء النظام الشمسي.

إن التفسير العملي لقدرة البريطانيين والهولنديين والبرتغاليين، على اقامة هيمنة بحرية، وبالتالي امبريالية، على بلدان بعيدة ليس عسيراً. فقد كان هؤلاء يواجهون تحدي المحيط الاطلسي وتحديات منافسيهم الاوروبيين. ولذا راح الانكليز والهولنديون والفرنسيون والاسبان والبرتغاليون يشحذون مهاراتهم البحرية ضد بعضهم البعض فطوروا سفناً حربية مسلحة واقدر على المناورة بما لا يقاس إزاء تلك المتاحة للقوى الإسلامية.

ذلك ان سفن الامبراطوريات الشرقية صممت وبنيت للابحار في البحر المتوسط والبحر الاحمر والخليج الفارسي والمحيط الهندي، فلا حاجة لبناء سفن اقوى واكبر وبالتالي أعلى كلفة، فكانت السفن الاسلامية صغيرة وركيكة وبدائية بالمقارنة مع السفن المبنية لغاية الصمود في وجه العواصف والأعاصير في البحار الشمالية والمحيط الاطلسي. فلم تكن سفن الامبراطوريات الشرقية ذات الاسلحة الخفيفة والعدد القليل من البحارة لتضاهي الكراكة البرتغالية القادرة على حمل اسلحة اثقل بكثير.

كذلك، كان تفوق السفن الاوروبية مهماً في التجارة، فالسفن الكبيرة الاقدر على المناورة تستطيع حمل شحنات اكبر وبصورة أسرع وبكلفة أقل، كما إنها تستطيع أن تقدم هذه المزايا ذاتها الى المسافرين العاديين. حتى انه بحلول القرن الثامن عشر كان كثيرون من الحجاج المسلمين من الهند وجنوب شرق آسيا يسافرون الى الاماكن المقدسة في غرب الجزيرة العربية على سفن اوروبية.

وباتت شعوب الشرق الاوسط وفي مقدمهم الاتراك اكثر وعياً لهذا التفوق الغربي المتمثل في ميدان المعركة وفي الاسواق. وبعدما شاهد سكان الشرق الاوسط الجيوش الغربية المحتقرة سابقاً تنزل بجنود الاسلام التي لا تقهر حتى ذلك الوقت الهزيمة بعد الأخرى، اخذوا يشاهدون التجار الغربيين ينتقلون بهدوء الى الأسواق التي كانوا يهيمنون عليها.

> **صنع الإسلام تقدمه باتجاه تصوره لرسالته الإنسانية لكن الحضارة الغربية هي الأولى التي تشمل العالم كله**

السفارة والتجارة

وفي البحث عن اسباب النجاح التجاري المتزايد للغرب، ينبغي أن نعود الى سفينة سيلانيكي التي حملت مبعوث الملكة اليزابيت الاولى الى السلطان العثماني. فمع ان المبعوث المذكور كان معتمداً من الملكة، فإن التاج البريطاني لم يعينه، او يدفع راتبه ونفقات سفارته، بل كانت تتحمل ذلك «شركة المشرق» وهي شركة مساهمة تأسست في انكلترا لغاية التجارة مع المشرق. اذ لم يكن مألوفاً أن تتحمل ملكة الانكليز في اواخر القرن السادس عشر مشقة ونفقات اقامة سفارة لها في اسطمبول. لكن «شركة المشرق»، كانت تريد سفيراً فتقدمت لإجراء هذا الترتيب المسعف لأعمالها. ومع ان هذه السفارة كانت انكليزية، ثم بريطانية فيما بعد، من الناحية الاسمية، فقد ظلت في الواقع سفارة «شركة المشرق» حتى الحروب النابوليونية، عندما تبناها التاج البريطاني.

لقد مثلت الشركات التجارية الاوروبية الكبرى، استغلال القوة الاقتصادية في علاقاتها مع الحكومة وفي تركيبها وادارتها لعمليات معقدة تشمل مناطق شاسعة وخصوصاً لجهة تدبير التسليف على نطاق لم تحلم به الإقتصادات السابقة. وتأثير هذا التزاوج «المركانتيلي» بين الحكومة والتجارة لا يختلف عما حققته دول الشرق الاقصى في الوقت الحاضر لدهشة الغرب وقلقه.

وفوق ذلك كانت «شركة المشرق» جمعية طوعية، حيث اقامت مجموعة من الناس عصبة تقوم على معتقدات وأهداف وسياسات ومصالح أو مشاريع مشتركة. والعلاقات في رابطة من هذا النوع تختلف، سواء بسواء، عن الولاء القسري الذي يفرضه الحاكم على المحكومين، او عن الولاء غير الطوعي المطلوب من الأفراد إزاء العشيرة او العائلة او الطائفة او القبيلة.

ففي معظم بلاد الشرق الاوسط، وغيرها من المجتمعات غير الغربية، لم يكن موجوداً مثل هذا المستوى الوسطي. فظهوره كان بشكل خاص ظاهرة غربية، وبقيت له هذه الخصوصية مدة طويلة. إذ إن نشوء الروابط الطوعية التي تضم جماعات متنوعة مثل شركات الاعمال، والاتحادات النقابية، والاحزاب السياسية، والكنائس غير الرسمية، والجامعات المستقلة، والنوادي والفرق الرياضية، شكل شبكة تطورت الى ما عرف أحياناً باسم المجتمع المدني.

والى ذلك أظهرت سفينة «شركة المشرق»، واحداً من المعالم المهمة الاخرى للغرب وهو التاكيد على امتلاك ناصية الطاقة. ففي المجتمعات التقليدية في الشرق الاوسط وفي غيره، كان المصدر الوحيد للطاقة بالإضافة الى العضلات البشرية و الحيوانية هو الطاحون الذي يدار بقوة الماء وفيما بعد بقوة الرياح.

لكن الغرب، طوّر مصادر أخرى للطاقة وخصوصاً الحطب والفحم وفيما بعد النفط، الذي يولد باحتراقه طاقة دافعة. فالشرق الأوسط استهلك كل غاباته المولّدة للحطب في أقدم الأزمنة وليس لديه ما يذكر من الفحم لكنه يمتلك كميات هائلة من النفط، وهو لا يعرف كيف يستخرجه او يستغله كوقود الى أن جاء آخرون وبينوا له تلك الكيفية.

وأقول عرضاً إن النفط هذا لم يكن كله نعمة والبعض يصفه بأنه لعنة في البلدان التي وجد فيها من حيث انه ادى أحياناً الى تعزيز الطغيان وشكل عائقاً امام التحديث الإجتماعي. إذ إنه أعفى الحكومات القمعية من الحاجة لجباية الضرائب مما كان سيعرّض تلك الحكومات الى الضغوط المرافقة عادة لجباية الضرائب. بل يمكن بالنسبة الى الشرق الاوسط استعارة الشعار الاميركي القائل: «لا ضرائب بلا تمثيل»، والآتي أسوأ، لأن علوم الغرب وتكنولوجيته التي جعلت النفط نافعاً في البداية، ثم مادة ضرورية، سوف يجعله عديم النفع عاجلاً أم آجلاً، بحيث ان المتكلين على عائدات النفط الآن سوف يواجهون حقيقة جديدة.

ثم هناك بعض النقاط الأخرى الجديرة بالملاحظة بالنسبة الى تلك السفينة الهائلة الحمولة. منها أن بحارتها لم يكونوا من العبيد بل كانوا بحارين أحراراً، كانوا يقاتلون ويديرون السفينة في الوقت ذاته، خلافاً لسفن الاسطول الاسباني، مثلاً، حيث كان البحارة يديرون السفينة والسادة النبلاء يقاتلون، فالبحارة ما كانوا من السادة النبلاء، والسادة النبلاء ما كانوا بحارة، مما جعل الفريقين في وضع سيء أثناء معركة بحرية. وحتى هذه السفينة الاسبانية، كانت أحسن حالاً من تلك التي تدار بصفين من المجاذيف بأيدي العبيد، فكان بحارة السفينة الانكليزية الاحرار نقيضاً بيّناً في وقت كانت القوات المسلحة في الشرق الاوسط تعتمد اعتماداً اساسياً على المماليك والانكشارية وعناصر أخرى من العبيد.

إن العبودية العسكرية والاقتصادية والمنزلية والجنسية، كانت عملياً جزءاً من جميع الحضارات المعروفة في التاريخ، أما إلغاؤها فكان في الغرب بداية وانفرد بذلك زمناً، مما أحدث تأثيرات وتغييرات هائلة في العائلة والاقتصاد والمجتمع والسياسة.

ولعل أكثر ما أدهش الجميع، حسب تعليقات الكتاب الاتراك المعاصرين، أن الملك الذي ارسل سفيره الى السلطان كان إمرأة، أي ملكة حاكمة وهي بدعة غريبة ومقلقة. ان موقع النساء في الغرب كان أبعد ما يكون عن المساواة بالرجل، لكنه كان متفوقاً بما لا يقاس على وضع المراة في معظم المجتمعات غير الغربية.

وقد لاحظ جميع الرحالة المسلمين في أوروبا، قبل المرحلة العصرية، ما أدهشهم من حيث ما يتمتع به النساء من حرية واحترام. فالنواة العائلية القائمة على الزواج من إمرأة واحدة كانت عاملاً مهماً في ظهور الفردية الغربية وبالتالي في نشوء وانتشار الحضارة الغربية، وقد فهم كمال اتاتورك اول رئيس للجمهورية التركية فهماً جيداً الفارق الاجتماعي بين هذا النمط الغربي وبين «الحريم»، فراح في خطبه في اواسط العشرينات يتحدث عن حقوق المرأة، وكان يقول قولاً متميزاً بوضوحه واختصاره: «إن مهمتنا الآن هي اللحاق بعالم العصر، ولن نلحق بهذا العالم اذا اقتصر التحديث على نصف السكان».

اما اليزابيت الاولى، فلم تكن ملكة فقط بل كانت ملكة لديها برلمان وهذا أيضاً كان شيئاً جديداً وغريباً. ولا يبدو أن ذلك كان ملحوظاً في تركيا آنذاك، وبرلمان إليزابيت لم تكن صلاحياته كثيرة، لكن قوته كانت تتزايد. ولم يمض وقت طويل حتى أثبت للعالم مرة والى الأبد أن السيادة هي لممثلي الشعب المنتخبين وليس للتاج.

فإذا كان منشأ تلك السفينة انكلترا الملكة اليزابيت «وشركة المشرق»، فإنها آتية أيضاً من بلد شكسبير وبايكون ثم اسحق نيوتن، والنهضة، والاصلاح وبعد ذلك ثورة البرلمان. وهذه كلها قطعاً أمور مركزية من حيث الخصوصية الغربية للغرب.

ما العمل؟

عندما يدرك الناس أن الأمور تسير خاطئاً، هناك سؤالان يسألان: أولهما، ما هو الخطأ الذي قمناه به؟

والسؤال الآخر، من فعل بنا ذلك؟

وهذا السؤال الاخير يؤدي الى نظريات المؤامرة والهواجس. أما السؤال الاول فيؤدي الى نمط مختلف من التفكير مؤداه: كيف نصحح الأمر؟ وفي الشرق الاوسط أدبيات كثيرة منذ مطالع القرن الثامن عشر حول تصحيح الأمور، أو كيف ننقذ هذه الدولة؟ أو كيف نحمي هذا المجتمع ضد القوة التذويبية للكفار؟

وقد عرضت جميع انواع الحلول، معظمها ينطوي على شيء من التقليد او التبني لوسائل العدو العسكرية على الأقل، والعدو هو الغرب الحديث.

ومن وقت مبكر، عكف الحكام العثمانيون وغيرهم من الحكام في الشرق الاوسط، عن وعي، على انتهاج سياسة إصلاحية، لكنهم لم يصفوا ذلك بأنه من قبيل «التغريب»، اذ انهم رفضوا تلك الفكرة واعتمدوا عدداً من العبارات التي تستخف بها مثل عبارة «التفرنج» العربية، اي تقليد طرائق الفرنج، او عبارة «غربزاداجي» الفارسية التي ترجمت ترجمة ملؤها الخيال لتعني «التسميم الغربي»، غير ان اعداداً متزايدة من الناس أخذت تظهر وعياً متزايداً لضرورة اجراء تغييرات واسعة في مجالات متزايدة.

سر قوة الغرب

وبصرف النظر عن التفوق العسكري للغرب ومحاولة دول الشرق الاوسط تقليده، حاول كثيرون اكتشاف سر القوة الغربية. بعضهم لم يحصره في المجال العسكري تحديدا، انما رده الى الثورة الصناعية والتنمية الاقتصادية بصورة عامة. وبعضهم حدده في مجالات العلوم والتكنولوجيا، التي هي اساس ذلك التقدم. وبعضهم الآخر رده الى تلك المؤسسات الغربية الاستثنائية والملفتة مثل الحكم الدستوري والحكم التمثيلي. ومن هذا الرأي الاخير نشأت مدرسة فكرية عصرية كاملة تربط بين طبيعة المجتمع الغربي والحرية الفردية وحقوق

الانسان والحكومة المحدودة، اي باختصار المواطنية وحق المواطن في المشاركة بتشكيل وتسيير الحكومة وصرفها إذا ما اقتضى الأمر.

وفي الوقت الحاضر، يعتبر أي شكل من الحكم الدستوري والتمثيلي على أنه جزء أساسي من طريقة الحياة الغربية وبالتالي من الحداثة الغربية. لكن الأمر لم يكن كذلك دائماً. ويبين التاريخ الحديث مثلاً ان جزءاً كبيراً من البر الاوروبي كانت دوله غربية وعصرية لمدة من الزمن على الأقل، ولكن تحت نظام اوتوقراطي قمعي.

وفي الوقت ذاته يستبان من نجاح بعض الدول الآسيوية المعروفة «بالنمور» أن بلداً يمكن أن يكون عصرياً بشكل فعّال من دون ديموقراطية، حيث تعتبر حقوق الانسان معوقاً للعمل. ففي حين أنه غير ممكن اقامة الديموقراطية اليوم من دون تحديث، فإنه من المؤكد أن التحديث ممكن من دون ديموقراطية.

وفي المقابل، فان فكرة الحكومة المحدودة هي فكرة متضمنة في الاسلام بشكل أساسي. فالمبدأ القائل بأن الحاكم ليس فوق القانون لكنه خاضع له مثل أصغر فرد في رعيته، هو مبدأ مركزي في التعليم الاسلامي الكلاسيكي حول الدولة. اما الاوتوقراطية الجامحة السائدة في معظم العالم الإسلامي اليوم فهي الى حد بعيد نتاج جانبي لعملية التحديث، مما ألغى القوى الوسيطة وعزز سلطة الحاكم، بحيث بات أقل الديكتاتوريين شأناً الآن يملك من السلطة الاستبدادية ما يفوق كثيراً أقصى تصورات الخلفاء والسلاطين في الماضي. ومن الامور الاكثر اقناعاً، لكنها غير مفحمة تماماً، رد نجاح الحداثة الغربية الى فصل الكنيسة عن الدولة، وهو فصل على وجهين: بين المؤسسات السياسية والكهنوتية من جهة، وبين الفكر العلمي والفكر الديني من جهة ثانية، وهذا أمر مقبول عموماً الآن على أنه جزء اساسي من الحداثة الغربية. ومما لا شك فيه ان بعضاً من أنجح الدول الغربية العصرية قد حقق مثل هذا الفصل اما بالتشريع الدستوري كما في الولايات المتحدة وفرنسا أو بالتفاهم الضمني بين الفريقين، كما في بريطانيا والملكيات السكندينافية.

لكن هذا الفصل الواقعي في هذه الفئة الاخيرة جاء في مرحلة متأخرة من تطور الديموقراطية والحداثة على حد سواء، بينما نجد في دول غربية ناجحة أنه مازال هناك دور مهم للدين وللاحزاب ذات التوجه الديني.

وما هو مؤكد، ان دور الدين بالنسبة الى كل من الديموقراطية والحداثة قد يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين دين وآخر وبين بلد وآخر. فالادوار التاريخية للبروتستنتية والكاثوليكية والمسيحية الارثوذكسية مختلفة جداً، وكلها تختلف عن تلك الخاصة باليهودية والاسلام، أما ما هو مناف بوضوح للحضارة الغربية، ولنمطها المميز من الحداثة، فهو اخضاع الدولة والعلم للسيطرة الدينية أياً كان ذلك الدين.

تغريب الجماهير

ولكي نكتشف كيف أثر الغرب في الناس العاديين في الشرق الأوسط، يمكن أن ندقق في جردات المواريث قبل توزيعها بين الورثة، وهناك مئات الآلاف من هذه الجردات مازالت محفوظة طوال قرون الحكم العثماني. وقد خطر لمؤرخة تركية شابة هي موجي كوتشيك، أن تتصفح سجلات تلك الجردات لأناس متوفين في اسطمبول في القرن الثامن عشر محاولة تمييز المصنوعات الغربية من بين ما تضمنته تلك الجردات، فوجدت من ضمن ما وجدت المناظير المكبّرة والنظارات، وهي أدوات اوروبية مستوردة ثبت وجودها في ايران في القرن الخامس عشر، والكراسي وغيرها من الأثاث والخرائط والكتب. أما أكبر المجموعات فكانت تضم الحراب والطبنجات وساعات الحائط وساعات الجيب.

ان قياس الوقت في الشرق الاوسط يعود الى أيام بابل القديمة، لكن الساعة وخصوصاً ساعة الجيب، فهي قطعة نقالة واداة شخصية لمعرفة الوقت تحمل دقة في التوقيت لم تكن معروفة سابقاً، وهكذا بات ممكناً اعداد جداول زمنية وتعيين ساعات للعمل وتحديد المواعيد، وهي طريقة جديدة في الحياة لم تهضم تماماً في الشرق الاوسط. والروزنامة هي تغيير آخر من أصل غربي تحديداً، فجميع الحضارات ابتدعت طرقها الخاصة لقياس الايام والشهور والسنوات، لكن في عصرنا هذا، فإن الروزنامة المسيحية الغربية او الغريغورية وتقسيم الزمان الى مرحلة ما بعد المسيحية وما قبلها قد لقيت قبولاً عالمياً تقريباً. ومن الإبتكارات الموازية قياس الفضاء. فالدارج في اوروبا والموروث عن الإغريق هو تقسيم نصف الكرة الشرقي الى ثلاث قارات محددة إصطناعياً أطلق عليها أوروبا وآسيا وافريقيا، ثم اضاف واضعو الخرائط الاوروبيون اميركا. اما الآسيويون والافارقة وسكان اميركا قبل اكتشافها على يد كريستوفر كولومبوس فقد كانوا غافلين عن هذه التعاريف التي حددتها اوروبا لهم. لكن ابتداء من القرن السابع عشر بدأ العثمانيون وأهل الشرق الاوسط يقبلون هذه التصنيفات الاوروبية.

والاهم من تسمية القارات ترسيم الحدود. فمن قبل ذلك، كانت البلاد تمتد الى أقصى نقطة يستطيع فيها الحاكم جباية الضرائب. فجاءت الفكرة الاوروبية بترسيم الحدود بين الدول ترسيماً دقيقاً مما كان له بالطبع اثر كبير على مفهوم الدولة ذاته وعلى الهوية المشتركة والولاء لدى الناس الذين يعيشون ضمن تلك الحدود. ولا يقل عن ذلك أهمية اختصار الزمان والمكان بأدوات جديدة للمواصلات مثل القطار والسيارة والطائرة والطباعة ثم الجرائد والصحف.

والطباعة هي مثال ملفت لنهج الرفض. فهي ليست اختراعاً اوروبياً بل استقدمت الى اوروبا من الشرق الاقصى. ففي سنة ١٢٩٤ أي منذ اكثر من ٧٠٠ سنة، طبع حاكم ايران المغولي وأصدر عملة ورقية على الطراز الصيني. لكن السوق رفضها فتوقفت عجلة الاقتصاد، مما حمل الحاكم على سحب العملة الورقية وعاد التعامل بالنقود المعدنية.

وعرف ايضاً طبع الكتب ورفض كذلك. فعندما جاء اليهود الاسبان الى تركيا في سنة ١٤٩٢ بعد طردهم من اسبانيا، طلبوا اذناً باقامة مطابعهم لانتاج كتب خاصة بهم يستخدمونها، وقد اعطي لهم ذلك الإذن شريطة ان لا يطبعوا اي شيء باللغة التركية او باللغة العربية او بأحرف عربية. والتفسير العادي لهذا الرفض اعتباره تدنيساً للكتب المقدسة! وربما كان أن روابط الخطاطين والكتاتيب والوراقين قد اسهموا في ذلك الرفض. ولم يسمح بالطباعة بلغات المسلمين حتى القرن الثامن عشر عندما أدخلها راهب مجري اشهر اسلامه. وتلك التجربة كانت قصيرة الاجل ومحدودة التأثير، وظلت الطباعة في الشرق الاوسط ردحاً من الزمن محصورة بالأقليات الدينية - باليهود اولاً ثم بشتى الطوائف المسيحية - وفي نهاية القرن الثامن عشر، وبصورة أنشط خلال القرن التاسع عشر، اعيد ادخال الطباعة عبر طريق الحكومات الاجنبية والارساليات المسيحية بداية، وبحلول اواسط القرن التاسع عشر باتت الطباعة مستخدمة على نطاق واسع لطبع النصوص بالتركية والعربية وغيرها من لغات الشرق الاوسط.

شعوب الشرق الأقصى عرفت الخطأ فصححته وشعوب الشرق الأوسط لامت غيرها فاستغرقت في نظرية المؤامرة

والتغيير الآخر وربما الأهم في سرعة الاتصالات بدأ بالارسال البرقي او التلغرافي. وقد أدخل هذا الاختراع أثناء حرب القرم سنة ١٨٥٥، وهو شأن الكثير من التغييرات المهمة جاء نتيجة للحرب واحتياجاتها. وكانت اول برقية تلغرافية ارسلت من الشرق الاوسط تحمل بلاغاً عسكرياً يعلن دخول قوات الحلفاء الى مدينة «سيباستوبول». وهذا المزيج من الحرب والارسال التلغرافي ووجود المراسلين الاجانب أدخل الى الشرق الاوسط وسيلة أخرى فعالة من ادوات التغريب والحداثة، الا وهو الجريدة اليومية، حيث لم يكن من قبل سوى الجرائد الرسمية وبعض المطبوعات الخاصة القليلة. فكان إدخال الصحف وما تحمله من أخبار يومية وتعليقات عاملاً في التحويل الجذري لآراء أهل الشرق الاوسط ونظرتهم الى العالم والى انفسهم.

من يقر الحداثة

نشأت مواقف ثلاثة بين اهل الشرق الاوسط لمواجهة حضارة غريبة وافدة من الغرب:

■ موقف تعبّر عنه صورة المتجر الكبير التي عرضها نايبول، اي نأخذ ما نستطيع التكيف معه واستخدامه من غير تعريض أنفسنا لعدوى ديانة مبطلة وحضارة أقل شأناً. وتأتي هذه النظرة في شكل متطرف في هذه الايام في كتابات وتصريحات من يطلق عليهم «الاصولية الاسلامية»، الذين يرون الحضارة الغربية، وخصوصاً الثقافة الاميركية الشعبية، على انها غير اخلاقية ومفسدة فساداً خطيراً.

ويؤخذ في هذا المنحى تنديد آية الله الخميني وخلفائه في ايران بالولايات المتحدة على انها «الشيطان الاكبر».

■ وتحدث آخرون آملين بتزاوج بين الأفضل في الحضارتين كلتيهما، لكن عندما تلتقي الحضارات وتتصادم فلا تكون النتيجة في الغالب تزاوجاً بين ما هو أفضل في كل منهما بل يجري تساكن انفلاتي بين أسوأ العناصر.

■ ويمكن تخليص الموقف الثالث على النحو التالي: لقد شهد العالم حضارات عديدة نما كل منها وازدهر في زمانه ثم زال. وفي هذه اللحظة من التاريخ هنالك حضارة واحدة مازالت حية وعلينا ان ننضم إليها او نكون غير متمدنين، وهذا هو النهج الذي انتهجه كمال اتاتورك واسلافه الايديولوجيون في «حركة تركيا الفتاة».

ان عملية التغيير العصرية نشأت في الغرب من دون أي جدل، لكن هل كانت أصولها غربية؟ ان الغرب لم يولد من رغاء البحر مثل أفروديت، وكثير منه ليس من أصل غربي، متميزاً عن الجذور الاغريقية - الرومانية واليهودية - المسيحية للحضارة الغربية.

والعادة المتبعة في العالم الغربي، وتتبعها مناطق أخرى كثيرة، هي تقسيم التاريخ الى ثلاث حقب رئيسية، القديمة والمتوسطة والحديثة.

وفي هذا النظام تمثل أوروبا في العصور المتوسطة مرحلة التحول بين الحقبة القديمة، أي حقبة اليونان والرومان والحضارات القديمة في الشرق الاوسط، وبين العصر الحديث كما نحن فيه الان. لكن كانت هنالك ثلاثة مسالك من العصور القديمة الى العصر الحديث تحددت على هذا النحو لم تكن المسيحية الغربية في العصور الوسطى، إلا واحداً منها. اما الطريقان الآخران فكانا المسيحية الارثوذكسية اليونانية و عالم الاسلام الذي كان أهم بكثير من المسلكين الآخرين. فالعالم الاسلامي، مثله مثل العالمين المسيحيين المذكورين، قبل التراث القديم وأحسن استخدامه اكثر من أي منهما.

فقد قام العالم الاسلامي بحفظ وترجمة ودرس الفلسفة الاغريقية وطائفة واسعة من العلوم اليونانية قبل زمن طويل من تعرف اوروبا عليها.

الحداثة الاسلامية

وهذا ليس كل الحكاية، فالحضارات القديمة في الشرق الاوسط واوروبا والهند والصين، كانت كلها حضارات محلية او في أحسن الاحوال إقليمية. اما المسيحية والاسلام، فقد كانت لهما رسالة عالمية. لكن المسكونية الاسلامية امتدت عبر اجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا واوروبا، وكانت سباقة في خلق حضارة متعددة الاعراق، متعددة الثقافات، في قارات مختلفة. فقد امتدت الحضارة الاسلامية ابعد كثيراً من الثقافة اليونانية والهلينية، فاستطاعت ان تستعير وتكيّف وتتضمن عناصر مهمة من الحضارات البعيدة في آسيا. والى ذلك اضاف اهل الشرق الاوسط مساهمتهم الخاصة الغنية التي ساعدت على تشكيل الحضارة الغربية الوليدة، بحيث ان هندياً او إفريقياً او اوروبياً في أواخر العصور الوسطى كان يجدر به أن يسأل: هل الحداثة اسلامية؟

ويكفي استعراض امثلة قليلة لتبيان وجاهة مثل هذا السؤال. فالعلوم الإختبارية التي يحلو للغربيين إقناع انفسهم بأنها خاصة بالغرب ينفرد بها، هي في الواقع علوم تطورت في العالم الاسلامي في العصور الوسطى اكثر مما تطورت في العالم القديم. ذلك ان العبقرية الاغريقية تنحصر في النظريات والفلسفة، اما المسلمون فقد طوروا العلوم الاختبارية وتركوا إرثاً غنياً ساعد على انطلاقة التحديث في الغرب.

كذلك في المجال الاقتصادي، وخصوصاً في مجالات التجارة والمصارف، هناك إرث من العالم الاسلامي وما وراءه. ويستدل على مدى ما تعلمه التجار الاوروبيون من زملائهم المسلمين الاكثر تقدماً من الكلمات الكثيرة المستعارة في اللغات الغربية من لغات الشرق الاوسط فكلمة «شيك» اصلها فارسي وكلمة «تعرفة» اصلها عربي، وهنالك اسماء كثيرة من المواد الغذائية والسلع الراقية تشي باصلها الشرقي الاوسطي مثل «الكافيار» و«برتقال» الفارسيتين، او مثل «داماسكو» Damask و«موسلين» وهما كلمتان تدلان على اسماء مدن عربية. وعلى صعيد آخر هنالك جملة من التعابير في الرياضيات والفلك من كلمة «الجبر» Algebra الى كلمة «زنيث» Zenith تؤكد الاسهام الاسلامي في علوم الرياضيات والفلك. اما في المحاسبة فإن مسك الدفاتر المزدوج المدخل كان اختراعاً اوروبياً عظيماً، لكنه ما كان ممكناً لولا اختراع «الصفر» والترتيب الرقمي الذي حمله المسلمون الى أوروبا من الهند، ولولا اكتشاف الورق وصناعة الورق التي حملها المسلمون من الصين.

اما التأثيرات الغربية في الفنون والعمارة فقد ظهرت في وقت مبكر وانتشرت انتشاراً سريعاً جداً.

وجاء تغريب الآداب في وقت لاحق، لكنه جرى ايضاً بسرعة، فالكثير من الانتاج الادبي بالعربية والفارسية والتركية اليوم، هو في الشكل، والى حد كبير في المضمون، ليس غريباً اكثر من أي وجه إقليمي للثقافة الغربية الشائعة. اما في الموسيقى فهنالك فجوة على ما يبدو تشكل واحداً من اكثر الفروقات الثقافية وضوحاً بين الشرق الاوسط والانحاء الاخرى من العالم غير العربي. فالفنون الموسيقية على الطراز الغربي مرغوبة ويجري اداؤها في اليابان وفي الصين والى حد ما في الهند، بينما تبقى غريبة في معظم انحاء العالم الاسلامي. والشيء ذاته يقال عن العلوم. فالعلماء في الشرق الاقصى وجنوب وجنوب شرق آسيا، يشاركون مشاركة نشطة في المساعي العلمية التي لم تعد غربية بل باتت عالمية. والواقع ان علوم وتنكولوجيات الاتصالات الحديثة ما كانت لتتقدم كما هي الآن لولا مساهمات الشرق الاقصى فيها. غير ان مساهمة الشرق الاوسط تبدو معدومة بالمقارنة مع المساهمات غير الغربية المعاصرة وتبدو المقارنة اكثر فداحة مع الماضي الاسلامي.

وهنا يجدر بأهل الشرق الاوسط أن يسألوا انفسهم ليس عن سبب اختلافهم عن الغرب وكيف تنحى باللائمة على الغرب لهذا الوضع، بل يجب ان يسألوا: لماذا اختلف اداء مجتمعاتهم عن مجتمعات جنوب وجنوب آسيا والشرق الاقصى؟

وربما أسعف ذلك في صياغة تعريف عملي للحداثة، إن لم يكن تعريفاً نظرياً. ففي كل مرحلة من التاريخ البشري كانت الحداثة أو عبارة مشابهة تعني الطرق والمناهج والمقاييس المرافقة للحضارة المهيمنة والمتوسعة، إذ إن كل حضارة مهيمنة فرضت حضارتها الخاصة في أوجها، فالمملكة الهيلينية والأمبراطورية الرومانية ومسيحية العصور الوسطى والاسلام بالاضافة الى الحضارات القديمة في الهند والصين كلها فرضت مناهجها على مناطق شاسعة واشعت بتأثيرها على مناطق أوسع أبعد من حدود امبراطورياتها.

فالإسلام كان في الطليعة عندما صنع تقدماً مرموقاً باتجاه ما تصوره بأنه رسالته العالمية، لكن الحضارة الغربية الحديثة هي اول حضارة تشمل العالم كله. واليوم وحتى الآن، فان الحضارة المهيمنة باعتراف كمال اتاتورك وبتقدير علماء الكومبيوتر الهنود وشركات اليابان للتكنولوجيا العالية، هي الحضارة الغربية والمقاييس الغربية تبعاً لذلك. وبالتالي هي التي تحدد مفهوم الحداثة.

كانت في الماضي حضارات اخرى مهيمة وسوف تكون مثلها في المستقبل. فالحضارة الغربية تضم الكثير من الحداثات السابقة، بمعنى انها اغنت نفسها بمساهمات وتأثيرات الثقافات الاخرى التي سبقتها في القيادة، وهي ذاتها سوف تترك لثقافات اخرى آتية إرثاً ثقافياً غربياً غنياً.

بروفيل

البابا اللبناني...

ما من مرحلة شهد فيها العالم تغيرات جذرية وسريعة كالمرحلة التي تزامنت مع وجود البابا الحالي يوحنا بولس الثاني على رأس الفاتيكان. وقد كان للبابا في هذه التحولات العالمية الكبرى يد ودور، وما زالت لدوره المعنوي الكبير شفافية ضابطة لا بد منها للتخفيف من الانحرافات والاختلالات في المجتمعات وفي المفاهيم.

وعلى الرغم من التحولات العالمية وتداخلاتها، فإن لبنان لم يفارق يوماً اهتمامات الفاتيكان وهمومه المتعددة الأبعاد. ذلك أن لبنان في مخيلة الفاتيكان ليس مجرد بلد أو كيان، بل هو صورة متعددة الألوان، وفكرة متكاملة الرؤية، أبرز ملامحها التعايش المسيحي - الاسلامي وما يمثله هذا التعايش وينطوي عليه من حرص على الحرية والتعدد والتفاعل بين الأفكار والمعتقدات بعيداً عن العنف والارهاب والاكراه.

وتأتي زيارة البابا التاريخية الى لبنان بعد أقل من شهرين لتؤكد الصورة اللبنانية الثابتة في ذهن الفاتيكان، على الرغم مما أصاب تلك الصورة من تشوهات على أيدي اللبنانيين أنفسهم، وبفعل ما تعرضت له من مداخلات خارجية خلال عشرين سنة من الاحتراب الداخلي.

ومن الطبيعي أن يقلق الفاتيكان على لبنان بعد كل ما جرى، ليس فقط بسبب اختلال الميزان الداخلي، إنما أيضاً بسبب حالة الفساد المتفشية، وانعدام المبادرات الإيجابية الخلاقة الكفيلة بإعادة التوازن وترميم النفوس والمنطلقات والبناء الاجتماعي المتداعي قبل ترميم المباني والطرقات.

ومن باب أولى، أن يقلق الفاتيكان بشكل خاص من التداعيات في المجتمع المسيحي اللبناني، لأن ذلك يمنع استقامة التوازن المنشود، ويضر تالياً بصفاء تفكير الفئات الأخرى ويغريها بمزيد من الشطط.

ولذلك، فإن نقد الظواهر اللبنانية السائدة الآن من موقع المحبة والحرص، يأخذ حيزاً ملحوظاً وتصويباً دقيقاً في تفكير الدوائر الفاتيكانية ومساعيها الحميدة. فلكي يكون ترميم لبنان ناجحاً ومجدياً، لا بد أولاً من ترميم الوضع المسيحي اللبناني ووضعه على سكة التفكير السليم. ولا شك في أن الفاتيكان يرى ما يراه المخلصون المتجردون من القادة المسيحيين، أو من تبقى منهم، حالة الحول التي تعتري الفاعليات المسيحية في الداخل والخارج، وانقسامها بين فئة تعيش في الماضي الذي لا مرد له غير عابئة إلاّ بالمواقف السلبية العاجزة عن تقديم أي مبادرة بناءة، وبين فئة مستسلمة للاحباط الى درجة الانسحاق والانبطاح المتخاذل أمام الوضع الراهن، بما في ذلك من انسياق وراء شتى الاغراءات والمنافع الذاتية.



ويعز على الفاتيكان، بطبيعة الحال، أن يرى مثل هذا الهزال في القيادات المسيحية اللبنانية في الداخل والخارج. ولذا، فإن زيارة البابا يوحنا بولس الثاني المقبلة الى لبنان هي من قبيل تجديد الأمل بقيامة لبنان السوي المتوازن، لا من قبيل النيابة عن اللبنانيين في تدبير أمورهم على النحو المناسب لهم ولجوارهم وللعالم أجمع، ولا هي من قبيل التعويض عن الانحدار السياسي والمادي، وحتى الروحي، بالاستنهاض المعنوي الذي هو تحصيل الحاصل بالنسبة الى مرجعية روحية عالمية كالفاتيكان، بحضور البابا وبعدم حضوره.

لكن التركيز على التعايش المسيحي - الاسلامي، وتثبيت مقومات توازنه، كمنطلق لتجديد دور لبنان الحضاري، لا يكفي وحده لتحقيق الغاية الايجابية لمثل هذا الدور. فالفاتيكان يعرف، كما يعرف اللبنانيون المتجردون من النزعات المتطرفة وشقيقتها النزعات الانبطاحية، أن مثل هذا التوجه لا يستقيم الى أمد طويل من غير إعادة صياغة العلاقات اللبنانية - السورية، وخصوصاً العلاقات المسيحية - السورية على نحو موضوعي ومتوازن أيضاً.

فاللبنانيون الذين يقيمون دعواهم على العداء لسوريا، وليس لديهم من مشروع سوى التباعد عنها ولا مواقف سوى المواقف الصوتية السلبية تجاهها، مضرون بالقضية اللبنانية مثل اولئك الذين يقيمون مواقفهم وسياساتهم على أساس انه ليس لسوريا من توجه سوى الهيمنة على لبنان غير عابئين بإمكانية قيام شراكة حقيقية موثوقة تسهم في نهضة سوريا إسهامها في نهوض لبنان وتطوره الايجابي.

إن زيارة البابا المقبلة الى لبنان تشكل مناسبة فريدة لكي يراجع اللبنانيون، كل اللبنانيين، في جو الاعتدال والتكافؤ الذي يشيعه حضور الحبر الأعظم بينهم مواقفهم وتوجهاتهم، وخصوصاً تلك النابعة من الأنانية والانتهازية أو من النزعة الى التسلط والاستئثار، لينصرفوا الى البحث عن حلول مجدية لقضاياهم المشتركة، بدل الاستمرار في الانسياق وراء تصورات وهمية أو عبثية، او ترك أمورهم للزمن في انتظار المعجزة.

والبابا نفسه يعرف أن زيارته لن تكون مجدية ما لم يحزم اللبنانيون أمرهم للسير الجدي في طريق حل مشكلاتهم بأنفسهم، لكي تكون المساهمات الصديقة نافعة ومقبولة. فليس من مساعدة خارجية، مادية أو معنوية، قادرة على النهوض بلبنان الى المستوى اللائق والدور الحضاري المنشود، ما لم تكن قائمة في الأساس على إقناع اللبنانيين بمساعدة أنفسهم، على القاعدة القائلة: «انهض لكي انهض معك».

فلا أحد يستطيع أن ينهض عن اللبنانيين ... بمن في ذلك قداسة البابا!

الضيف

القضاء اللبناني يؤكد الحرص على المقومات الوطنية

رد دعوى الأمير السعودي الوليد بن طلال ضد «دار الصياد»

عصام وإلهام و بسام فريحه

مرة أخرى أثبت القضاء اللبناني أنه ركن أساسي يركن إليه في تثبيت وترسيخ المقومات الوطنية اللبنانية الأساسية. فقد أصدرت محكمة البداية في جبل لبنان يوم السادس من شهر آذار/مارس الجاري حكماً برد الدعوى المقامة من الأمير السعودي الوليد بن طلال بشخص والدته منى الصلح ضد عصام وبسام وإلهام فريحه، كما قضت برد كل ما زاد أو خالف النتيجة المعللة في حكمها.

ومن المصادفات الملهمة في هذا الصدد، أن الحكم صدر قبيل الذكرى التاسعة عشرة لرحيل مؤسس الدار الصحافي والكاتب العملاق سعيد فريحه، صاحب «الجعبة» التي شكلت بمفردها مدرسة صحافية متميزة وخالدة مكنت «دار الصياد» من البقاء والتوسع والتألق، بل جعلتها من المعالم الوطنية اللبنانية الثابتة والراسخة. ولذا، أطلق اسم سعيد فريحه على شارع لبناني تخليداً لاسمه، وأصبحت المستديرة المجاورة للدار معروفة للقاصي والداني باسم «مستديرة الصياد».

ومما يدعو الى الأسف والتأمل، من خلال القضية التي أحاطت بالخلاف المؤدي الى الدعوى القضائية بين الوليد بن طلال وعائلة المرحوم سعيد فريحه، أن الوضع الاقتصادي والمالي السائد في لبنان، أعطى انطباعاً خاطئاً بأن لبنان كله مطروح للبيع بالجملة والمفرق، دونما اعتبار للمقومات والثوابت اللبنانية، وخصوصاً تلك التى لها طابع معنوي أو ملامح وطنية عامة. ومن هذا المنطلق تحديداً يضع اللبنانيون المخلصون ثقتهم وأملهم بالقضاء اللبناني الذي اشتهر بنزاهة ملحوظة في مطالعاته وأحكامه كسلطة مجردة ومستقلة قادرة على حفظ صورة لبنان وملامحها الديموقراطية، وعلى تأكيد الحريات العامة ضد التجاوزات المقلقة والمداخلات المنفرة.

إن ذلك يدفعنا الى التأكيد من جهتنا، بأن فرحتنا بحكم القضاء اللبناني في هذه القضية لا يعود الى عواطف ذاتية تجاه أبناء سعيد فريحه وورثته عصام وبسام وإلهام، بل الى الأمل المطل من دور القضاء اللبناني في تجديد وترسيخ صورة لبنان الديموقراطي الحر المستقل، ومسح التشوهات الكثيرة التي طرأت على صورته عندما غاب حكم القانون وحكمت شريعة الغاب.

ونحن في «الميزان»، وقبل الدعوى القضائية المشار اليها بسنوات، كان لنا رأي في عمليات الوليد بن طلال في أنحاء عديدة من العالم عبرنا عنه في زاوية «بروفيل» عندما قلنا إنه من الصعب علينا أن نتصور الملك عبد العزيز آل سعود، جد الوليد لأبيه، مديراً لفندق من خمس نجوم، مثلاً، أو أن جده لأمه رياض الصلح أول رئيس لحكومة لبنان المستقل مديراً لأعمال مايكل جاكسون! فكأن الوليد بن طلال رجل الأعمال قد جمع أسوأ ما في السعوديين وأسوأ ما في اللبنانيين، بينما كان من المؤمل أن يجمع الأحسن!

لكننا في الوقت ذاته نفهم حالة الغرور والتعالي التي ترافق عادة المال الكثير، وخصوصاً إذا كان سهلاً ومدراراً من غير هدف اجتماعي مركزي، فكأنه غاية بذاته أو وسيلة لإشباع الشهوة الى القوة والسلطة. ومن هذا القبيل نفهم ادعاء الوليد بن طلال في بعض تصريحاته بأن دولاً كبرى في العالم تتسابق على خطب وده ليخف الى إنقاذ مؤسساتها الاقتصادية العاثرة. وبما أن لبنان ليس دولة كبرى في قاموس الوليد، فإننا نخاله يلقي بمنطقه هذا على اللبنانيين بمنع استثماراته عنهم إذا لم يصنع القضاء اللبناني مشيئته.

لكن القضاء اللبناني لا يستسيغ التعسف، ولا تروق له شروط كالشروط التي يسميها المحامون «الشروط الأسدية»، ولا تبهره المظاهر التي تخفي قوة مصطنعة، ولا يلتفت الى تهديدات جوفاء تطلق جزافاً كتلك التي أطلقها الوليد في إحدى المطبوعات الصادرة في الخارج ولا يرى من السلطة سوى سلطة القانون التي وحدها تحمي البلد فوق حمايتها لحقوق الناس.

مرة أخرى ينال القضاء إعجاب اللبنانيين، وسوف يبقى في تقديرنا مثيراً للاعجاب، مبدأ ... العجب العجاب!



ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes.
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738